جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مجلة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة

مجلة الإدارة وريادة الأعمال

المجلد01/العدد: 02 - ديسمبر 2021

ISSN : 2773-4110

رقم الإيداع القانوني: ديسمبر 2021

مجلة الإدارة وريادة الأعمال

مجلة علمية دولية محكمة في العلوم الإدارية وريادة الأعمال

University AKLI MOHAND OULHADJ of BOUIRA

Faculty of Economics, Business and Management Sciences

Journal Published by Faculty of Economics, Business and Management Sciences

University AKLI MOHAND OULHADJ of BOUIRA

Journal of Management and Entrepreneurship

01st VOL/N° : 02 – December 2021

Legal deposit : December - 2021

ISSN : 2773-4110

جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مجلة الإدارة وريادة الأعمال

مجلة علمية دولية محكمة ومتخصصة.

تصدر عن جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة، الجزائر.

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.

العـدد: 02.

ديسمبر 2021.

المجلد الأول.

الرئيس الشرفي :

أد. عمار حياهم

المدير العام :

أد. علي حبيش

مسؤول النشر :

د. محفوظ بصيري

رئيس التحرير :

أد. عبد القادر شلالي

أعضاء هيئة التحرير :

أد. عبد القادر شلالي – الجزائر

أد. سمير يحياوي – الجزائر

د. محفوظ بصيري – الجزائر

د. أحمد طيباوي – الجزائر

د. توفيق كرمية – الجزائر

د. حبيب البدوي – لبنان

د. معتز سلمان عبد الرزاق – العراق

أد. نشأت إدوارد ناشد جرجس – مصر

د. أحمد حسين خلف الدخيل ـ العراق

د. الهام العبيدي – السودان

د. شيماء عادل فاضل – العراق

د. أيمن الشربيني – السعودية

Journal of Management and Entrepreneurship

A specialized international scientific journal.

Journal Published by University AKLI MOHAND OULHADJ of BOUIRA, ALGERIA.
Faculty of Economics, Business and Management Sciences.

Number : 02

December 2021.

01st VOL.

Honorary president :
Pr. AMAR HAIYAHEM

General Director :
Pr. ALI HABICHE

Publishing director :
Dr. MAHFOUD BASSIRI

Editor-in-Chief :
Pr. CHELLALI ABDELKADER

Editorial team members :

خلية الإعلام الآلي :

د. عز الدين وادي – الجزائر	د. وسيلة سعود - الجزائر
د. طه ياسين مرباح – الجزائر	د. هاني محمد - الجزائر

أعضاء اللجنـة العلميـة:

أد. عبد القادر شلالي – الجزائر
أد. سمير يحياوي – الجزائر
د. علي زيان محند واعمر – الجزائر
أد. ميلود وعيل – الجزائر
د. توفيق كرمية – الجزائر
د. امحمد جلال – الجزائر
د. عائشة شرفاوي – الجزائر
د. نبيلة مرماط – الجزائر
د. كلثوم وهابي – الجزائر
د. راضية بغدود – الجزائر
د. محمد بن نعمان – الجزائر
د. كلثوم البز – الجزائر
د. نوال صبايحي – الجزائر
د. محمد زواغي – الجزائر
د. خديجة حمادي – الجزائر
د. رابح بلقاسم – الجزائر
د. محمد يحياوي – الجزائر
د. عبد الجليل طواهير – الجزائر
د. عبد الغني بن حامد – الجزائر

د. زينب الجوادي – مصر
د. أمل عبد الرزاق داوود – الكويت
د. منير فرج الكبير – ماليزيا
د. بتول السيد مصطفى – البحرين
د. نشأت إدوارد ناشد جرجس – مصر
د. يسرى زكي عبد الرحمن عبود – السعودية
د. المهدي إبراهيم – ليبيا
د. محمد عبد الفتاح الزهري – مصر
د. ليلى رمضان عبد الله جويبر – ليبيا
د. معتز سلمان عبد الرزاق – العراق
د. أحمد حسين خلف الدخيل – العراق
د. الهام العبيدي – السودان
د. شيماء عادل فاضل – العراق
د. أيمن الشربيني – السعودية

التعريف بالمجلة

"مجلة الإدارة وريادة الأعمال"، دورية علمية دولية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة البويرة، تهتم بنشر الأبحاث التطبيقية والنظرية الأصيلة، ذات القيمة العلمية المضافة، ذات العلاقة بعلوم التسيير، العلوم الإدارية، إدارة الأعمال، المقاولاتية وريادة الأعمال، وكذا العلوم القانونية ذات الصلة، والتي لم تقدم للنشر سابقا بأي شكل كان، والمعَالجة بأسلوب علمي موثق المتعارف عليه، وهي تهتم بنشر الأبحاث للأكاديميين من مختلف التخصصات بما فيها المراكز البحثية ومراكز الدراسات المتخصصة أو الأكاديمية، الجهات الرسمية الحكومية أو المؤسسات الإقتصادية.

- ❖ تنشر المجلة الأبحاث والمقالات باللغات الثلاث : العربية، الإنجليزية والفرنسية، وتصدر المجلة سداسيا من خلال عدد واحد كل سداسي، يتضمن الأقسام باللغات الثلاث العربية، الإنجليزية والفرنسية.
- ❖ مجلة الإدارة وريادة الأعمال، دورية علمية دولية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة البويرة، وهي التي تقوم برسم سياستها وتوجهها العلمي في إطار المخطط الوطني للبحث العلمي، ويتم الإشراف العلمي من طرف الهيئة العلمية للمجلة، بمعية الهيئة العلمية الإستشارية، وهيئة تحرير المجلة.
- ❖ تقوم كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ، على المتابعة والإشراف الإداري للمجلة والتكفل بطبعها وتوزيعها، بالتنسيق مع رئيس تحرير المجلة في حدود الإمكانيات المتوفرة.
- ❖ جاري العمل على تصنيف المجلة ضمن عدد من قواعد المعطيات والبوابات الوطنية والدولية.
- ❖ نعمل على أن تكون المجلة معتمدة لدى العديد من المؤسسات الجامعية والأكاديمية الوطنية والدولية، حيث أنها مقبولة في الترقيات العلمية، وفي لجان الخبرة العلمية
- ❖ المجلة غير تجارية ولا تفرض رسوم على قبول النشر والطبع والتحكيم.
- ❖ يحق لكل صاحب مقال منشور، الحصول شهادة النشر، وعلى نسخة إلكترونية من المجلة ونسخة ورقية مجانا في حدود الامكانيات المتاحة للطبع، علما أن إدارة المجلة لا تتحمل مصاريف التوزيع.
- ❖ المجلة موجودة على موقع الأنترنت www.univ-bouira.dz
- ❖ توزع الدورية بشكل مجاني، للمؤسسات الجامعية والمكتبة الوطنية ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني وغيره من المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث المتواجدة على التراب الوطني. ويسمح لغيرها من الكيانات المتواجدة داخل أو خارج الوطن بتحميل النسخ الرقمية من موقع المجلة على الانترنت.
- ❖ يمكن للمجلة أن تصدر أعدادا خاصة، حسب طبيعة الظرف، والمتطلبات البحثية، وذلك في حدود إمكانيات التحكيم، كما تنشر أعداد خاصة بأبحاث المؤتمرات.

القائمين على المجلة في عمل دائم ودؤوب لتعريفها على قواعد البيانات العالمية.

شروط ومعايير النشر في المجلة

تهتم "مجلة الإدارة وريادة الأعمال"، بالأبحاث والدراسات العلمية غير المنشورة من قبل في تخصص، علوم التسيير، العلوم الإدارية، إدارة الأعمال، المقاولاتية وريادة الأعمال وكذا العلوم القانونية ذات الصلة،، وفقا لقواعد النشر الآتية:

لغة النشر :

❖ تنشر المجلة البحوث باللغة العربية والفرنسية والانجليزية.

شروط النشر: يشترط في البحوث المقدمة استيفائها للشروط الآتية:

❖ يراعى في المقال الأصالة العلمية، الدقة، المنهجية العلمية، والخلو من الأخطاء العلمية والنحوية، وأن تكون مصحوبة بتعهد وإقرار كتابي بعدم النشر في جهات أخرى.

❖ أن لا تنشر في مكان آخر إلا بموافقة المجلة.

قواعد تسليم الورقة المقدمة للنشر :

❖ يرفق البحث بملخص لا يتجاوز نصف صفحة باللغة التي كتب بها المقال وملخص آخر بلغة غير التي كتب بها المقال.

❖ تكتب المادة العلمية وفق برنامج Microsoft word وبخط Traditional Arabic مقياس16، للغة العربية،أما المقالات بالفرنسية أو الانجليزية فتكون بخط times new roman مقياس14، مع خط arial مقياس 10 للجداول.

❖ لا يتعدى عدد صفحات المقال 22 صفحة وأن لا يقل عن 15 صفحة بما فيها الهوامش والمراجع، كما أن الإحالات والمراجع تكون في نهاية البحث..

❖ مع الهوامش التالية 2سم على كل الجهات الأربع مقاس A4.

❖ يرفق البحث بسيرة ذاتية عن صاحبه، كما أنه يقبل على الأكثر باحثين في المقالة الواحدة فقط.

❖ في حال وجود آيات من القرآن الكريم، تكتب ببرنامج al-Quran الذي يتم تثبيته على الوورد، ويدرج الآيات تلقائيا.

التحكيم :

❖ تخضع كل الأوراق والبحوث العلمية المقدمة للنشر للتحكيم ويتم اعتمادها بشكل نهائي بعد إجراء كافة التعديلات التي يوصي بها المحكمون.

❖ يتحمل المؤلف/المؤلفون وحدهم المسؤولية عن محتويات أوراقهم وبحوثهم المنشورة، وتكون الأفكار الواردة فيها معبرة عن آرائهم ولا تتحمل المجلة أية مسؤولية عنها.

البريد الالكتروني : ترسل المداخلات على بريد المجلة: revue.sgest@gmail.com

❖ المجلة مدرجة على موقع الأنترنت: **www.univ-bouira.dz**

دليل المؤلف

أولا:أخلاقيات النشر

تنشر مجلة "مجلة الإدارة وريادة الأعمال" المقالات العلمية الأصيلة والمحكمة، بهدف توفير جودة عالية لقرائها من خلال الالتزام بمبادئ مدونة أخلاقيات النشر.

تصنف المدونة الأخلاقية ضمن لجنة أخلاقيات النشر وهي الأساس المرشد للمؤلفين والباحثين والأطراف الأخرى المؤثرة في نشر المقالات بالمجلة، بحيث تسعى المجلة لوضع معايير موحدة للسلوك؛ وتسهر المجلة على أن يقبل الجميع بقوانين المدونة الأخلاقية اتفاقا، وبذلك فهي ملتزمة تماما بالحرص على تطبيقها في ظل القبول بالمسؤولية والوفاء بالواجبات والمسؤوليات المسندة لكل طرف:

1. مسؤولية الناشر:

- **قرار النشر:** ينبغي مراعاة حقوق الطبع وحقوق الاقتباس من الأعمال العلمية السابقة، بغرض حفظ حقوق الآخرين عند نشر المقالات بالمجلة، ويعتبر رئيس التحرير مسؤولا عن قرار النشر والطبع ويستند في ذلك إلى سياسة المجلة والتقيد بالمتطلبات القانونية للنشر، خاصة فيما يتعلق بالتشهير أو القذف أو انتهاك حقوق النشر والطبع أو القرصنة، كما يمكن لرئيس التحرير استشارة أعضاء هيئة التحرير أو المراجعين في اتخاذ القرار.
- **النزاهة:** يتطلب من رئيس التحرير ضمان تقييم محتوى كل مقال مقدم للنشر، بغض النظر عن الجنس، الأصل، الاعتقاد الديني، المواطنة أو الانتماء السياسي للمؤلف.
- **السرية:** يجب أن تكون المعلومات الخاصة بمؤلفي المقالات سرية للغاية وأن يحافظ عليها من قبل كل الأشخاص الذين يمكنهم الاطلاع عليها، مثل رئيس التحرير، أعضاء هيئة التحرير، أو أي عضو له علاقة بالتحرير والنشر وباقي الأطراف الأخرى المؤتمنة حسب ما تتطلب عملية التحكيم.
- **الموافقة الصريحة:** لا يمكن استخدام أو الاستفادة من نتائج أبحاث الآخرين المتعلقة بالمقالات غير القابلة للنشر بدون تصريح أو إذن خطي من مؤلفيها.

2. مسؤولية المحكم:

- **المساهمة في قرار النشر:** يساعد المراجع، رئيس التحرير وهيئة التحرير في اتخاذ النشر مع مساعدة المؤلف في تحسين المقال وتصويبه عند الضرورة.
- **سرعة الخدمة والتقيد بالآجال:** على المراجع المبادرة والسرعة في القيام بتقييم المقال الموجه إليه عبر البريد الالكتروني في الآجال المحددة، وبعد الاطلاع الأولي على المقال ووجد أن موضوع المقال خارج عن نطاق تخصصه يتم إرسال رسالة فورية برفض تحكيم المقال.
- **السرية:** يجب أن تكون كل معلومات المقال سرية بالنسبة للمراجع، وأن يسعى للمحافظة على سريتها ولا يمكن الإفصاح عليها أو مناقشة محتواها مع أي طرف باستثناء المرخص لهم من طرف رئيس التحرير.
- **الموضوعية:** على المراجع إثبات مراجعته وتقييم الأبحاث الموجهة إليه بالحجج والأدلة الموضوعية، وأن يتجنب التحكيم على أساس بيان وجهة نظره الشخصية، الذوق الشخصي، العنصري، المذهبي وغيره.

- **تحديد المصادر:** على المراجع محاولة تحديد المصادر المتعلقة بالموضوع (المقال) والتي لم يدرجها المؤلف في قائمة الهوامش، وأي نص أو فقرة مأخوذة من أعمال أخرى منشورة سابقا يجب وضعها في قائمة الهوامش بشكل صحيح، وعلى المراجع إبلاغ رئيس التحرير بأي أعمال متماثلة أو متشابهة مع العمل قيد التحكيم.
- **تعارض المصالح:** على المراجع عدم تحكيم المقالات لأهداف شخصية، أي لا يجب عليه قبول تحكيم المقالات التي عن طريقها يمكن أن تكون هناك مصالح للأشخاص أو المؤسسات أو يلاحظ فيها علاقات شخصية.

3. مسؤولية المؤلف:

- **معايير الإعداد:** على المؤلف تقديم بحث أصيل وعرضه بموضوعية، بشكل علمي متناسق يطابق مواصفات المقالات المحكمة سواء من حيث اللغة، أو الشكل أو المضمون، وذلك وفق معايير وسياسة النشر في المجلة، وتبيان المعطيات بشكل صحيح، وذلك عن طريق: الإحالة الكاملة، ومراعاة حقوق الآخرين في المقال، وتجنب إظهار المواضيع الحساسة وغير الأخلاقية، الذوقية، الشخصية، العرقية، المذهبية، المعلومات المزيفة وغير الصحيحة وترجمة أعمال الآخرين بدون ذكر مصدر الاقتباس في المقال.
- **الأصالة والقرصنة:** على المؤلف إثبات أصالة عمله وأي اقتباس أو استعمال فقرات أو كلمات الآخرين يجب تهميشه بطريقة مناسبة وصحيحة، ومجلة "العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية" تحتفظ بحق استخدام برامج اكتشاف القرصنة للأعمال المقدمة للنشر.
- **إعادة النشر:** لا يمكن للمؤلف تقديم العمل نفسه (المقال) لأكثر من مجلة أو مؤتمر، وفعل ذلك يعتبر سلوك غير أخلاقي وغير مقبول.
- **الوصول للمعطيات والاحتفاظ بها:** على المؤلف الاحتفاظ بالبيانات الخاصة التي استخدمها في مقاله، وتقديمها عند الطلب من قبل هيئة التحرير أو المراجع.
- **الإفصاح:** على المؤلف الإفصاح عن أي تضارب للمصالح، مالي أو غيره والذي قد يؤثر على نتائج البحث وتفسيرها، ويجب الإفصاح عن مصدر كل دعم مالي لمشروع مقاله.
- مؤلفي المقال: ينبغي حصر (عدد) مؤلفي المقال في أولئك المساهمين فقط بشكل كبير وواضح سواء من حيث التصميم، التنفيذ والتفسير، مع ضرورة تحديد المؤلف المسؤول عن المقال وهو الذي يؤدي دورا كبيرا في إعداد المقال والتخطيط له، أما بقية المؤلفين يذكرون أيضا في المقال على أنهم مساهمون فيه فعلا، ويجب أن يتأكد المؤلف الأصلي للمقال من وجود الأسماء والمعلومات الخاصة بجميع المؤلفين، وعدم إدراج أسماء أخرى لغير المؤلفين للمقال، كما يجب أن يطلع المؤلفون بأجمعهم عن المقالة جيدا، وأن يتفقوا صراحة على ما ورد في محتواها ونشرها بذلك الشكل المطلوب في قالب المجلة الذي يتم تحميله من موقع المجلة.
- **الإحالات والمراجع:** يلتزم صاحب المقال بذكر الإحالات بشكل مناسب، ويجب أن تشمل الإحالة ذكر كل الكتب، المنشورات، المواقع الإلكترونية وسائر أبحاث الأشخاص في قائمة الإحالات والمراجع، المقتبس منها أو المشار إليها في نص المقال.
- **الإبلاغ عن الأخطاء:** على المؤلف إذا تنبه واكتشف وجود خطأ جوهريا وعدم الدقة في جزئيات مقاله في أي زمن، عليه أن يشعر رئيس تحرير المجلة، ويتعاون لتصحيح الخطأ.

ثانيا: تقديم المقالات للنشر

ندعو المؤلفين الراغبين في نشر مقالاتهم في المجلة إلى الاطلاع على: "تعليمات للمؤلفين" و"دليل للمؤلفين" الموجودين في صفحتنا على موقع المجلة: **www.univ-bouira.dz**

ترسل المقالات على البريد: revue.sgest@gmail.com

ثالثا: إمضاء تعهد.

يقر فيه المؤلف (المؤلفون) بأصالة العمل العلمي المقدم ويتحملون فيه كامل المسؤولية العلمية والأخلاقية وتبعاتها القانونية والأخلاقية.

مجلة الإدارة وريادة الأعمال

ISSN: 2773 - 4110 / Class: NC

المجلد 01، العدد 02 – ديسمبر 2021

الفهرس

عنوان المقال	اسم ولقب الباحث (ان)	الصفحة
التخطيط الاستراتيجي ودوره في تحقيق جودة التعليم – دراسة تطبيقية في عدد من المدارس الثانوية في محافظة بغداد (المديرية العامة لتربية بغداد الكرخ الأولى/قسم تربية أبي غريب)	فخري عبادي علي جامعة العراقية (العراق)	09
متطلبات ترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات "قطاع إنتاج التمور وتنمية صادراته في الجزائر نموذجا"	فاطيمة بلغربي جامعة تيارت (الجزائر) خولة حلاسي جامعة البويرة (الجزائر)	39
أثار الاستثمار السياحي على الاقتصاد الجزائري - دراسة مقارنة مع بعض الدول العربية –	ميلود وعيل جامعة البويرة (الجزائر) أمال شهرزاد لوكال جامعة الجزائر3 (الجزائر)	60
تحليل مؤشرات الأسهم في الأسواق المالية لتقييم طريقة تكوينها، بروصة طوكيو وآفاق الإستثمار في مؤشراتها نموذجا	حبيب البدوي، الجامعة اللبنانية (لبنان)	73
analyse statistique de la production vegetale et animale en algerie	djellal salmi universite de bouira (algerie) souhila benbrahim enssea (algerie)	97
the role of information technology in education under covid-19 pandemic	aburrub amina bouira university (algeria) chellali abdul-kader bouira university (algeria)	112

التخطيط الاستراتيجي ودوره في تحقيق جودة التعليم – دراسة تطبيقية في عدد من المدارس الثانوية في محافظة بغداد (المديرية العامة لتربية بغداد الكرخ الأولى/قسم تربية أبي غريب)

The Strategic Planning And Its Role In Fulfilling Education Quality – An Applied Study In A Number Of The Secondary Schools In Baghdad Governorate (Baghdad First Karkh General Directorate For Education / Abu Ghraib Education Department)

م.م. فخري عبادي علي ،
Fakhri Abadi Ali ،

جامعة العراقية، (العراق) fakriabade@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2021/10/21 ؛ تاريخ القبول : 2021/12/10؛ تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

أن الهدف الرئيس من هذا البحث هو معرفة وتحديد مدى استخدام المدارس عينة البحث التخطيط الاستراتيجي بأبعاده (الرسالة، الأهداف، التحليل الاستراتيجي، الخيار الاستراتيجي) ودوره في تحقيق جودة التعليم من وجهة نظر الهيئة التدريسية، وبالاعتماد على مقياس (parasuraman et al,1985) وجودة التعليم الذي تضمن الأبعاد الآتية (الاعتمادية، الاستجابة، الملموسية، الأمان، التعاطف)، إذ تم تصميم وتوزيع استبانة على عينة مؤلفة من (55) مدرس ومدرسة، واستخدمت الوسائل والبرامج (AMOSV.23,SPSS)، والأساليب الاحصائية الملائمة لتحليل البيانات والمتمثلة (الأوساط الحسابية، الأهمية النسبية، معامل الارتباط، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف). وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أبرزها: وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التخطيط الاستراتيجي وجودة التعليم وبمستوى جيد. وختاماً قدم مجموعة من التوصيات كان أبرزها: العمل على تحسين خبرات ومهارات الملاكات التعليمية في مجال تطبيق مفاهيم الجودة ومعايير الإيزو (9001) من خلال إقامة الدورات التطويرية وورش العمل المتخصصة.

الكلمات الافتتاحية: التخطيط الاستراتيجي، التحليل الاستراتيجي، جودة التعليم.

Abstract:

The main aim of this research is to know and identify the range of schools using the research sample of the strategic planning with its dimensions (the thesis ،the aims ،the strategic analysis and the strategic choice) and its role in fulfilling education quality from the perspective of the teaching board by depending on the measurement of (Parasuraman et al ، 1985) which includes the following dimensions (dependency ،response ،tangibility ،safety ، sympathizing). As a survey is made and distributed on a sample which consists of 55 teachers. Also ،the suitable statistical means and procedures are used to analyze the data which represented by (arithmetic circles ،relative importance ،correlation coefficient ،standard deviation ،coefficient of variation). The research arrives to a number of conclusions ،most significantly: there is a connection relation with a statistical indication between the strategic planning and education quality with a good level. Finally ،a number of recommendations are

[1] **المؤلف المرسل**: فخري عبادي علي، **الإيمايل**: fakriabade@gmail.com

presented ،most significantly: working on improving the experiences and skills of education personnel regarding applying the concepts of quality and the ISO standards (9001) by conducting development courses and the specialized workshops

Keywords: Strategic planning ،strategic analysis ،Education quality

مقدمة:

تواجه المنظمات مع أطلاله القرن الحادي والعشرين سواء أكانت انتاجية أم خدمية تحديات تنافسية فكرية وثقافية وتقنية، والتي افرزتها التحولات المتسارعة بسبب الانفتاح غير المسبوق للفواصل والحدود بين دول العالم ,والذي أسهم في زيادة حدة هذه التنافس، إذ اصبحت المنظمات أكثر إدراكاً أن المفتاح الاساسي لكفاءة عملها وبقائها وعلى الآمد البعيد مرهون بما تملكه من رأس مالها البشري الذي لديه الرغبة والقدرة على التعليم والتعلم من أجل مواكبة تلك التغيرات والتكيف مع البيئة المحيطة، وعليه أصبح الاهتمام بالتعليم بين الأمم طريقها نحو التقدم والرقي مسؤولية المنظمات التعليمية والذي الزمها الاهتمام بعناصر العملية التربوية والتعليمية من خلال امتلاكها مقومات الفاعلية والتأثير والتوسع الكمي السريع للفرص التعليمية، ورسم أولي للاستراتيجية متمثلاً بالتخطيط الاستراتيجي وتحديد توجهاتها نحو جودة التعليم من أجل الارتقاء بمستوى أدائه، وحاول البحث الوقوف على أهمية التخطيط الاستراتيجي في المنظمات التعليمية والذي يسهم في توفير حاجات الطلبة وجودة الخدمات التي تقدمها المنظمات التعليمية، و تناول البحث أربعة محاور رئيسة، تناول المحور الأول منهجية البحث، فيما خصص الثاني للإطار الفكري والفلسفي لمفهوم التخطيط الاستراتيجية وجودة التعليم ,وتناول الثالث الجانب العملي والتطبيقي، فيما تناول المحور الرابع على الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: الإطار المنهجي

أولاً: مشكلة البحث.

أن تطوير التعليم قضية ملحة وهما من هموم المجتمع، اذ تعد الجودة هي أحدى أهم الوسائل والاساليب التي تعمل على تحسين وتجويد التعليم، والارتقاء بمستوى أدائه في العصر الحالي والذي اطلق المفكرون عليه عصر الجودة، إّذ لم تعد الجودة ترفاً تهدف اليه المنظمات التعليمية، بل ركناً أساسياً تعمل من خلاله على تحقيق رضا الطلبة وتحسين جودة خدماتها التعليمية والمجتمع الذي تعمل فيه، وعليه تكمن مشكلة البحث بالتساؤل الاتي "هل تدرك إدارات المدارس المبحوثة أهمية التخطيط الاستراتيجي في تجويد التعليم" وعلى ضوء هذا التساؤل انبثقت التساؤلات الآتية:-

1- ما مستوى أهمية التخطيط الاستراتيجي وجودة التعليم لدى إدارات المدارس المبحوثة؟

2- الى أي مدى تعمل إدارات المدارس المبحوثة على تقديم خدماتها التعليمية بجودة عالية؟

3-هل للتخطيط الاستراتيجي وأبعاده (الرسالة ,الأهداف ,التحليل الاستراتيجي ,الخيار الاستراتيجي) دور في تحقيق جودة التعليم؟

4- ما هو نوع ومستوى التأثير للتخطيط الاستراتيجي وأبعاده في جودة التعليم لدى المدارس المبحوثة؟

ثانياً: أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث كونه يعد محاولة بحثية تتسم بالحداثة في وقت تشهد نظم التعليم تحولات كثيرة، والذي أخذ يطبق في المنظمات التعليمية وعلى المستوى العربي والعالمي بشكل عام والعراق بشكل خاص، وعليه تكمن أهميته في الاسباب الآتية:-

1-قد يستفيد من هذا البحث إدارات المدارس المبحوثة وذلك من خلال التركيز على التخطيط الاستراتيجي في تحقيق جودة التعليم.

2-يسهم هذا البحث في الكشف ومعرفة الفوارق بين مستوى التعليم الحالي وما يجب تطبيقه من أجل الارتقاء في جودة التعليم.

3-يكتسب البحث أهمية من خلال النتائج التي سيتم التوصل اليها والتي ستوضح مدى فاعلية التخطيط الاستراتيجي وسبل استثماره في تحقيق جودة التعليم للمدارس الثانوية.

4-على حد (علم الباحث) يعد هذا البحث من البحوث القليلة التي جمعت التخطيط الاستراتيجي وجودة التعليم في المنظمات التعليمية (المدارس الثانوية) ويأمل الباحث أن يوجه الاهتمام لمثل هذه الموضوعات من قبل الإدارة العليا في وزارة التربية.

ثالثاً: أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث الرئيسة ببعدين أساسيين هما:-

البعد الفلسفي: والذي يعد محاولة لإزالة الضبابية عن مفهوم التخطيط الاستراتيجي لدى إدارات المدارس عينة البحث والذي بدورة سوف يمكنها امتلاك رؤيا وخلفية فكرية مدعمة بمؤشرات تطبيق فاعلة عن كيفية أجراء التخطيط الاستراتيجي وضمان تحقيق جودة التعليم، فيما تتضمن الأهداف الفرعية الآتي:-

1- توضيح مفهوم التخطيط الاستراتيجي وجودة التعليم.

2- التعرف على مستوى وأهمية التخطيط الاستراتيجي وجودة التعليم لدى المدارس المبحوثة.

3- عرض وتوضيح أهم مبررات تطبيق جودة التعليم في المدارس عينة البحث.

البعد التطبيقي: يوضح هذا البعد إمكانية التحليل والتشخيص لدور التخطيط الاستراتيجي بأبعاده (الرسالة ,الأهداف ,التحليل الاستراتيجي، الخيار الاستراتيجي) في تحقيق جودة التعليم بإبعادها (الاعتمادية، الاستجابة، الملموسية، الأمان، التعاطف) لدى المدارس المبحوثة وبما يسهم في توجيه إدارات المدارس في تبني الفلسفة الفكرية والمعرفية الحديثة وانعكاساتها على تحقيق أفضل النتائج العلمية ورفع مستوى أداء التعليم وتحقيق النجاح والتميز على الآمد البعيد.

رابعاً: مخطط البحث: أسفرت مراجعة ومسح النتاجات الفكرية والفلسفية للأدبيات العلمية الرصينة ذات الصلة بمتغيرات البحث (الرئيسة والفرعية) من تصميم المخطط الفرضي للبحث يوضح فيه الصورة المعبرة عن الفكرة الاساسية للبحث، وطبيعة العلاقة (الارتباط والتأثير)بين المتغيرات الرئيسة وأبعادها الفرعية وداعماً لفرضيات البحث ومنطلقاتها الفكرية والعلمية، وكما موضح في الشكل (1).

الشكل (1) المخطط الفرضي للبحث

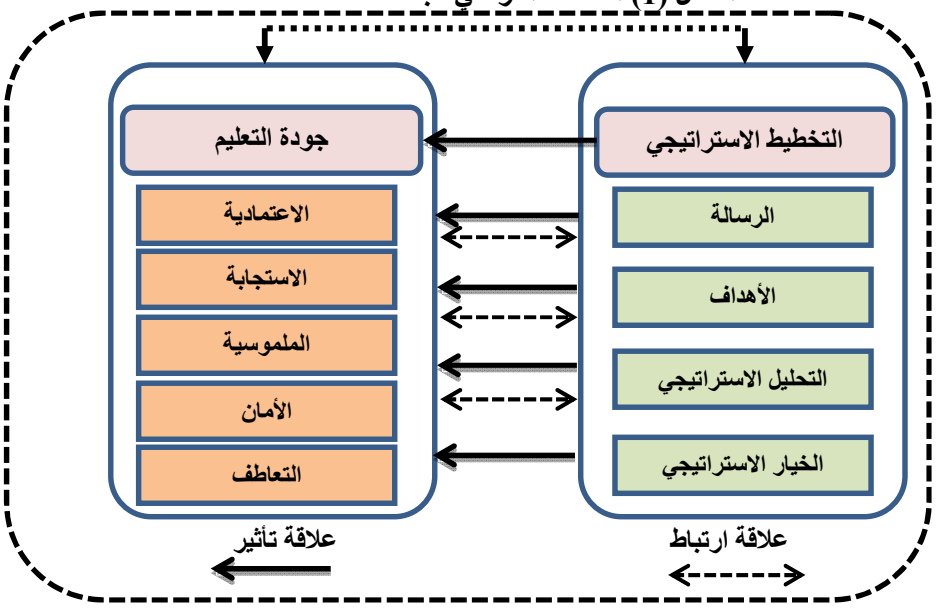

خامساً: فرضيات البحث: في ضوء المخطط الفرضي للبحث تم صياغة فرضيتين رئيسيتين هما:-

الفرضية الرئيسة الاولى:- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التخطيط الاستراتيجي وجودة التعليم. وانبثقت عنها الفرضيات الفرعية آلاتية:-

1-توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الرسالة وجودة التعليم.

2-توجدعلاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الأهداف وجودة التعليم.

3-توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التحليل الاستراتيجي وجودة التعليم.

4-توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الخيار الاستراتيجي وجودة التعليم.

الفرضية الرئيسة الثانية:- يؤثر التخطيط الاستراتيجي وبدلالة احصائية في جودة التعليم. وانبثقت عنها الفرضيات الفرعية آلاتية:-

1-تؤثر الرسالة وبدلالة احصائية في جودة التعليم.

2-تؤثر الأهداف وبدلالة احصائية في جودة التعليم.

3-يؤثر التحليل الاستراتيجي وبدلالة احصائية في جودة التعليم.

4-يؤثر الخيار الاستراتيجي وبدلالة احصائية في جودة التعليم.

سادساً: مجتمع وعينة البحث.

تم اختيار مجموعة من المدارس الثانوية في محافظة بغداد (إعدادية محمد مهدي البصير للبنات، متوسطة أم البنين للبنات، متوسطة البصرة للبنات ,متوسطة اللاذقية المختلطة، متوسطة الخنساء للبنات) لتمثل مجتمع البحث، أما عينة البحث فتمثلت باختيار عينة عشوائية من الملاكات التعليمية لتلك المدارس لتشمل (مدرس ,مدرسة) والذين يبلغ عددهم (140) وقد تم توزيع (55) استبانة واعتمد الباحث التوزيع المباشر للاستبانة.

سابعاً: حدود البحث: شملت حدود البحث المجالات الآتية:-

1- الحدود البشرية:- تمثلت الحدود البشرية بملاكات إدارات المدارس المبحوثة والمتمثلة (مدرس ومدرسة).

2- الحدود المكانية: مجموعة من المدارس الثانوية في محافظة بغداد(إعدادية محمد مهدي البصير للبنات، متوسطة أم البنين للبنات، متوسطة البصرة للبنات ,متوسطة اللاذقية المختلطة، متوسطة الخنساء للبنات).

3- الحدود الزمانية: امتدت الحدود الزمانية للبحث للفترة من 20/12/2019 حتى 20/2/2020.

ثامنا: الاساليب الاحصائية المستخدمة.

استخدم الباحث مجموعة من الوسائل والاساليب الاحصائية من أجل تحليل البيانات واختبار صحة فرضيات البحث وتحقيق اهدافه، وتمثلت بالبرامج الجاهزة (AMOSV.23,SPSS) والنسب المئوية، الوسط الحسابي ,معامل الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، الأهمية النسبية ,معامل ارتباط الرتب (Spearman).

المبحث الثاني: الإطار النظري

المحور الأول: التخطيط الاستراتيجي

1- مفهوم التخطيط الاستراتيجي.

نظراً لتزايد أهمية التخطيط الاستراتيجي في المنظمات المعاصرة في العصر الحديث والذي أخذت تتضاعف أهميته كلما زادت فوائد استخدامه وعظمت منافعة للمنظمات التي تطبقه لوجود الكثير من التحديات والمتغيرات البيئية محليا وإقليميا وعالمياً التي تواجه تلك المنظمات، إذ يعد التخطيط الاستراتيجي أحد أهم انواع التخطيط والذي يهدف الى تحقيق الأهداف بعيدة الآمد القائمة على قناعات وثوابت راسخة تخدم المنظمة في الآمد البعيد، وذلك يتطلب رؤيا مستقبلية واضحة وتنبؤ قائم على التوقعات الاحصائية وتخطيط للموارد البشرية مع المتابعة والتقييم والتحسين المستمر للخطط والاهداف، وعليه فإن التخطيط الاستراتيجي لا يمكن عدهُ لافته تعلقها المنظمة على جدرانها، لتقول نحنُ منظمة رائدة في مجال عمل ما أو نشاط معين، ونحرص على تحقيق أهداف كذا. بل يهدف الى الوصول الى أفضل مجالات العمل وطرائق المنافسة وذلك من خلال بناء القدرات والامكانات والمتغيرات الداخلية فضلاً عن المتغيرات الخارجية وطلبات الزبائن والعمل على تحليل المنافسين، أذ يعد العملية الذكية والتصرف الذهني لعمل الأشياء بطريقة جديدة للتفكير قبل البدء بالعمل والعمل ضمن نطاق الحقائق بدلاً من الاختصار على التخمين والتنبؤ(اللوزي,2002: 92).مضيفاً بذلك قيمة حقيقية تساعد المنظمة على البقاء والنمو لتستطيع من خلالها تحقيق أهدافها وتنفيذ استراتيجيتها. والجدول(1) يوضح أهم المفاهيم الخاصة بالتخطيط الاستراتيجي على وفق آراء عدد من الكتاب والباحثين.

جدول(1) مفهوم التخطيط الاستراتيجي على وفق أراء عدد من الكتاب والباحثين

ت	الباحث ,السنة، الصفحة	المفهوم
1	Ford,1981:9	التغيير الذي يعتمد اتخاذ القرارات من خلال التحليل والخبرة العلمية.
2	عسكر,106:1987	أسلوب يستخدم لوضع استراتيجيات المنظمة ككل وفي مجالاتها المختلفة.
3	Leslie,W&Holland,P .G,1989:67	تخطيط بعيد الآمد يوضع من الإدارة العليا للمنظمة ليركز على جميع أنشطتها وفعالياتها.
4	الحملاوي,21:1993	معرفة ما يمكن أن يتم عمله من خلال معرفة الأثر المستقبلي للقرارات الحالية للمنظمة وفهم الفلسفة الإدارية لها.
5	Keegan,1995:100	استراتيجيات المنظمة في اتخاذ القرارات التشغيلية (التكتيكية) لتحديد التتابع المحتمل طوال الوقت.
6	الدهدار,71:2006	تحديد لتوجه مستقبل المنظمة بناءً على مخرجات التفكير الاستراتيجي.
7	حافظ والبحيري,88:2006	عملية تبدء بتوضيح الصورة التي تطمح المنظمة أن تكون عليها في المستقبل ومن ثم تحديد الأهداف الاستراتيجية والتي تساعد على تحقيق هذه الصورة وتحديد الاستراتيجيات والوسائل الكفيلة في تحقيق هذه الأهداف بعد تحديد ومعرفة تحديات البيئة (الداخلية والخارجية).
8	المغربي وغريبة,2006: 111	التفكير المعمق والشامل للوضع المثالي والذي يجب أن تكون عليه المنظمة في الآمد البعيد و رسم سيناريوهات مختلفة للمستقبل ومن ثم التخطيط للإفادة من الفرص الممكنة وتقليل أو تجنب المخاطر.
9	السكارنه,91:2010	عملية تطويرية متجددة يتم تحديثها كل عام لأجل دراسة المستجدات الداخلية والخارجية.
10	صالح وعكاك,32:2011	التبصر والتصميم لرسالة المنظمة وأهدافها وتحديد مهاراتها الرئيسية والتحديد للأنشطة والعمليات والإعمال اللازمة لتحقيقها.
11	Basel,2011:13	عملية تحديد واختيار وتنفيذ للأنشطة والتي من شأنها تعزيز أداء المنظمة على الآمد البعيد من خلال التوجهات وتوليد التوافق المستمر بين متغيرات البيئة الداخلية و البيئة الخارجية التي تمارس المنظمة من خلالها اعمالها.
12	Katsioloudes,2012:6	العملية التي تحدد أين نحن الان، وأين نريد الذهاب، وكيف يمكننا الوصول الى هناك، أي بمعنى فحص الاستراتيجيات التي تمكن المنظمة النجاح في المستقبل.
13	السكارنه,2015: 31	عملية يتم من خلالها الموازنة بين موارد المنظمة والفرص المتوفرة لها وعلى الآمد البعيد.
14	الغالبي والمالكي,2016: 101	عملية متكاملة تهتم بتحديد توجهات أصحاب المصالح في المحيط الخارجي.

المصدر: من إعداد الباحث

2. أهمية التخطيط الاستراتيجي.

بات من المؤكد أن قدرة المنظمات (الخدمية أو الانتاجية) على تحقيق أهدافها واستراتيجياتها وعلى المستوى المحلي والدولي يتوقف على امتلاكها تخطيط استراتيجي يمكنها من البقاء والنمو والتميز ليمكنها من تحديد نقاط القوة والتي تساعدها في تحديد مستقبلها من خلال مقارنة ادائها مع المنظمات المنافسة لها. ويؤكد (الضمور ,2008: 27) أن

التخطيط الاستراتيجي يعد من أهم الوظائف الإدارية بل أنه الاساس لتلك الوظائف، فإذا لم يكن هنالك خطة لدى الإدارة فهذا يعني أنها لن تستطيع ممارسة وظائفها الأخرى كالتنظيم والتوجيه والتنسيق والرقابة فهو الاساس لتلك الوظائف. وذلك بسبب الطبيعة المعقدة والمتنوعة للمنظمات وعلى وجه الخصوص (الخدمية) وتزامناً مع التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية مما فرض على تلك المنظمات من اعتماد وتبني التخطيط الاستراتيجي كونه من أهم القضايا الهامة والملحة، فهو يساعد على التفريق بين المنظمات ذات الميزة التنافسية المستدامة والمنظمات التي لا تمتلك تلك الميزة، بل هو الاساس في تحديد توجهات المنظمة للتحرك ووضع الخطط لتنفذ ضمن نطاق البيئة وباتجاهين طويل وقصير الآمد (Asghar,2011:1128). وأشار (محمد ,2011: 74-72) الى أهمية التخطيط الاستراتيجي كونه يستطيع تحديد القضايا الاساسية والتي بدورها تشكل جوهر عمل المنظمة الداخلية والخارجية ,ووضع استراتيجيات التعامل الفاعل معها من أجل احداث تغييرات ايجابية، والعمل على الاستثمار الأمثل لموارد المنظمة البشرية والمادية لخفض التكاليف والحد من الهدر بجانبيه البشري والمادي، ليمكنها من رسم التوجه العام للمنظمة، والتركيز على تحقيق العلاقة الوثيقة بين رسالة المنظمة وأهدافها وما يتم وضعه من قواعد وسياسات وأنظمة عمل، وتحقيق حالة من الرضا الوظيفي للأفراد العاملين والشعور بالاستقرار النفسي والإحساس بأن الأمور تسير كما رسم لها نتيجة لما يوجد من بيئة عمل متعاونة. مما يتيح للعاملين في المنظمة توحيد جهودهم وزيادة فعاليتهم (ميا وآخرون ,2008: 98). وأكد (Bryson,1988:78) وجود نقاط اساسية ورئيسية توضح أهمية التخطيط الاستراتيجي وكالاتي:-

1- يوضح ويحدد التوجه المستقبلي للمنظمة ويشجع على التفكير الاستراتيجي.

2- يسهم في تطوير قاعدة متماسكة ومعقولة ورصينة تساعد على اتخاذ القرارات في الوقت الحاضر وفي ضوء محددات وتحديات وعواقب المستقبل.

3- يتعامل وبكفاءة عالية مع الظروف السريعة التغير، ليوضح التهديدات والفرص المستقبلية المحتملة.

4- يساعد على بناء فريق عمل يعزز الخبرات ويعمل على تحسين أداء المنظمة.

فيما وضح (Asghar,2011:1123) بأن التخطيط الاستراتيجي يساعد المنظمة على تركيز الاهتمام بالموارد باتجاه الاستراتيجيات والأهداف والتي من شأنها أن تساعد المنظمة على التكيف والنمو . وبين (خطاب، 64:2003)بأن وجود نظام قائم على التخطيط الاستراتيجي له أهميه كبيرة كونه يساعد على تحقيق التنسيق بين مختلف اوجه النشاط والالتزام بالأهداف التي تم وضعها من قبل الإدارة العليا، مع القدرة على تحقيق التأثير وتعظيم دور القيادة في التعامل مع النواحي الفنية والتقنية، بدلاً من أن تكون قرارات عشوائية أو أن تكون رد فعل لما تجري من أحداث وترشيد اتخاذ القرارات في العملية الإدارية في المنظمة، أذ يعد التخطيط الاستراتيجي أهم مرتكز لسمعة المنظمة في السوق ومقدار جودة المنتج أو الخدمة ,وكذلك سمعة وشهرة المنظمة من وجهة نظر الجمهور الذي يتعامل معها ,مع الامكانات التي تستطيع من خلالها تحقيق الكفاءة والنمو والتكيف والتوازن في ظل وجود الكثير من المتغيرات المحيطة بها. وعليه ومما سبق يتضح أن أهميه التخطيط الاستراتيجي تتضح بصورة جليه كونها تساعد المنظمة في الوصول الى افضل مجالات العمل والتنفيذ والتميز وذلك من خلال اختيار افضل البدائل الاستراتيجية من أجل تحقيق أهدافها وبأقل جهد ووقت وكلفة ممكنة، والاستخدام والتوظيف الامثل لقدرات وامكانات الأفراد العاملين والموارد المتاحة والقدرة على مواجهة التغيرات التي تحصل في البيئة الداخلية والخارجية (الغوطي ,2017: 14).

3- أبعاد التخطيط الاستراتيجي.

يوجد تباين واختلاف لدى الباحثين في تحديد أبعاد التخطيط الاستراتيجي ومؤشرات قياسها، ويعود هذا الأختلاف الى المداخل والنماذج التي انطلقوا منها في تحديد أهمية التخطيط الاستراتيجي والتي بدورها انعكست على تحديد تلك الأبعاد، ومن وجهة نظر أخرى يعود الى تباين الظروف وتعاقب الأزمنة للكتاب والباحثين واختلاف خلفياتهم النظرية والذي أثر في اختلاف وجهات النظر لديهم وعدم الأتفاق على عدد ومسميات أبعاد التخطيط الاستراتيجي. وعليه يرى الباحث ضرورة عرض آراء عدد من الكتاب والباحثين والتي على ضوئها تم تحديد أبعاد التخطيط الاستراتيجي .الجدول(2) يوضح عدد من تلك الأبعاد (محمود,2014: 79).

جدول (2) أبعاد التخطيط الاستراتيجي حسب آراء عدد من الكتاب والباحثين.

العناصر / الباحث	الرسالة	الأهداف	التحليل البيئي	الخيار الاستراتيجي
Robbins,1994	✓	✓	✓	✓
Rao&Rao,1995			✓	✓
Bowman,1996	✓	✓		✓
Stanton,1997	✓	✓	✓	✓
Robson,1997	✓	✓		✓
Ivancevich;etal,1997	✓	✓	✓	✓
Hellriegell;etal,1999	✓	✓	✓	✓
Chaffey&Coulter,2000	✓	✓	✓	✓
Hill&Yones,2001	✓		✓	✓
العاني، 2002	✓	✓	✓	✓
حسين، 2005	✓	✓	✓	✓
Peter&Donnelly,2007	✓	✓	✓	
Ball;etal,2008	✓	✓	✓	✓
	✓	✓	✓	✓
Betra;etal,2010	✓	✓	✓	✓
المجموع	14	13	13	14
النسبة المئوية	%93	%87	%87	%93

المصدر: من اعداد الباحث

نلاحظ من الجدول (2) والذي يوضح أن الابعاد الآتية (الرسالة، الأهداف، التحليل البيئي، الخيار الاستراتيجي) قد حصلت على مستوى عالي من الأهمية من قبل الباحثين أذ حصلت على النسب الأتية وعلى التوالي (93% ,87%، 87%,93%). وعليه سيقوم الباحث بأختيار هذه الأبعاد في الجانب التطبيقي، كونها حصلت على أعلى النسب.

وفيما يأتي توضيح لتلك الأبعاد:-

1.**الرسالة**. Mission.

يرى (Gimbert,2011:22) بانه لا يمكن لأي منظمة أن تبدأ بتحليل البيئة أو التفكير باستراتيجية أو القيام بأي شيء آخر ألا أن تكون واضحة فيما تريد فعلة . ويؤكد (Hitt et al,2001:27) أن رسالة المنظمة هي عنوان هذا الوضوح، بل تعد السبب الرئيس لوجود المنظمة والتي تحدد توجيه نشاط المنظمة وما تصبوا الى تحقيقه وعلى الآمد البعيد .

وأشار (القيسي والطائي,2012: 90) الى انها أهداف المنظمة وغاياتها والتي تميزها عن باقي المنظمات .وعليه فأن الرسالة تجسيد الفلسفة الاساسية للمنظمة، كونها تعبر عن الصورة الذهنية والتي ترغب المنظمة إيصالها الى أذهان المجتمع الذي تعمل فيه. وأشار(Mondy &Pearmux ,1995:141) الى ضرورة وضوح الرسالة ليكون لها تأثير في الأفراد العاملين والتي من خلالها سيفهمون الغرض الاساسي الذي وجدت من أجله المنظمة والذي بدوره ينعكس على التزامهم. ووصفها (Daft&Marcic,2000:141) بأنها مقياس لنمو وتقدم المنظمة. وعليه يجب أن تفهم الرسالة من جميع المدراء وعلى كافة المستويات وأن تتصف بصفة الشمولية ولجميع أقسام المنظمة.

2. الأهداف Objectives.

من المعلوم أن الأهداف تختلف من منظمة الى أخرى وحسب طبيعة عمل تلك المنظمات ,ويقع على عاتق الإدارة العليا مهمة تحديد ومعرفة الأهداف التي تسعى الى تحقيقها وتحديد المعايير والمؤشرات اللازمة من أجل قياس النتائج المتحققة من تلك الأهداف. وعلى سبيل المثال بعض المنظمات يكون هدفها الرئيس هو تحقيق الربح، في حين هنالك منظمات يتجلى هدفها الاساسي في تقديم خدمات لزبائنها والمجتمع. وأوضح (القيسي والطائي,2012: 106) بأنها تمثل النتائج أو المخرجات التي تسعى المنظمات الى تحقيقها عبر أنشطتها ومهامها التي تقوم بها. ويؤكد (Dess,2007:104) على حقيقة أساسية مفادها بأن الأهداف المرسومة والموضوعة من الإدارة العليا يجب أن تتصف بإمكانية قياسها ,أي ان تكون قابلة للقياس، وأن تكون ملموسة أي (محدده ,واضحة) وتوضح ما يجب على المنظمة أن تعمد على تحقيقه، وأن تمتاز بالمرونة والملائمة أي منح المنظمة فرصة التفاعل والتعامل مع البيئة المحيطة، مع إمكانية وضع جدول زمني لتنفيذها.

3. التحليل البيئي.

تعتمد المنظمة على تطوير استراتيجيتها والتفوق على منافسيها والاستمرار في تحقيق هذا التفوق من خلال التحليل البيئي .وقد وصف (Thompson,1997:37) التحليل الاستراتيجي بمدى معرفة وفهم الإدارة العليا للبيئة المحيطة بالمنظمة والتي تعمل فيها، سواء كانت متمثلة بالبيئة الداخلية أو الخارجية، والعمل على تحديد الاستجابات السريعة للتغيرات واستثمارها. وأكد (الغالبي وإدريس,2007: 123) لتحقيق أفضل إداء يتوجب على المنظمة قبل البدء بصياغة استراتيجيتها المناسبة القيام بعملية التحليل البيئي للتغيرات المحيطة بالمنظمة . كونه يعد مجموعة من الأدوات التي تساعد الإدارة الاستراتيجية لتحديد مدى التغير الحاصل في البيئة الخارجية (الفرص والتهديدات) وتشخيص البيئة الداخلية(نقاط القوة والضعف) والذي بدوره يساعد على تحقيق العلاقة التداؤبية بين التحليل الاستراتيجي للبيئة وتحديد الأهداف التنظيمية والذي ينعكس على صياغة الاستراتيجية المطلوبة، أذ أن التفاعل بين تلك البيئات (الداخلية والخارجية) يوضح مدى أمكانية المنظمة في التكيف وتحقيق التميز والبقاء وعلى الآمد البعيد.

4. الخيار الاستراتيجي.

يعد الخيار الاستراتيجي مفتاح النجاح للمنظمة والذي يتم تبنيه لتضمن من خلاله تميزها عن باقي المنظمات في المستقبل (Johnson&Scholes,2002:263). أي عندما تقوم المنظمة بعملية التحليل الاستراتيجي وتحديد نقاط القوة والضعف (البيئة الداخلية) ومعرفة الفرص والتهديدات(البيئة الخارجية) المحتملة يصبح لزاماً عليها وضع خيارات استراتيجية تتوافق مع بيئتها (الداخلية والخارجية).ووصفه (التميمي، 2009: 42) بأنه أختيار البديل من بين عدد من البدائل التي تمت دراستها وتقويمها والعمل به لمدة زمنية ليمثل الركن الاساسي لبقاء المنظمة وفي حالة منافسة دائمة. وعليه يكون الخيار الاستراتيجي نتاجاً لعمليات المفاضلة المستندة على معايير محددة مسبقاً، مع بدائل متاحة ولديها القدرة على تحقيق

الموائمة ما بين الأهداف والاطراف المرتبطة بها (الزبائن والمجتمع) من خلال استثمار نقاط القوة واغتنام الفرص والحد أو على الأقل تجنب التهديدات المحتملة (الظاهر، 2009: 218).

المحور الثاني: جودة التعليم

1- مفهوم جودة التعليم

تزايد الاهتمام عربياً وعالمياً في العقود الاخيرة من القرن العشرين بموضوع جودة التعليم والذي يسهم في تطوير والنهوض بالتعليم وبالشكل الذي يحقق الأهداف الموضوعة، وتحقيقها وصولاً الى التنمية المستدامة ,كل ذلك كان نتاج الانخفاض بمستوى الجودة في التربية أو بما يسمى بجودة التربية (Quality of Education) والتي شملت البلدان المتقدمة والبلدان النامية (البلدان الهشة) وعلى حد سواء، مما أدى الى المحاولات الجادة لرفع مستوى التعليم عما هو عليه، ومثلما يحدث مع جميع المفاهيم الحديثة فقد نشأ مفهوم جودة التعليم ينتابه الغموض والتباين في طرائق قياس الجودة مما أوجد اختلافات واضحة لدى الكتاب والباحثين في وضع مفهوم دقيق حول جودة التعليم .والجدول (3) يوضح بعض مفاهيم جودة التعليم على وفق وجهات النظر لعدد من الكتاب والباحثين.

الجدول(3) مفهوم جودة التعليم على وفق وجهات النظر لعدد من الكتاب والباحثين

ت	الباحث ,السنه، الصفحة	المفهوم
1	Evans,1993:1993	تلبية وإشباع رغبات وتوقعات الزبون أو تقديم ما يفوق هذه التوقعات.
2	البيلاوي، 1993 : 4	ثقافات جديدة تبين التفاعل مع المنظمات الخدمية من أجل تطبيق معايير مستمرة ليس فقط من أجل ضمان الخدمة بل جودة للعملية التي تتم من خلالها الخدمة.
3	جوهر,27:2000	مدى تحقيق الأهداف للبرامج التعليمية للخريجين وبما يحقق الرضا للمجتمع كونه المستفيد الأول من وجود المنظمات التعليمية.
4	العمري,2002 :21-20	مجموعة الـ (مدخلات ,عمليات، مخرجات) لنظام تعليمي يلبي التطلعات الاستراتيجية للجمهور (الداخلي، الخارجي).
5	أحمد، 2002: 17	عمليات بنائية تعمل على تحسين وتطوير للمنتج النهائي (الخدمة).
6	أبو ملوح، 2004 : 152	مدى مقابلة النظام التعليمي في تلبية حاجات المجتمع الاقتصادية.
7	الجلبي,2007 : 306-227	تمسك المنظمة على إرضاء حاجات القطاعات المكونة للمجتمع الذي تعمل فيه وتعمل على خدمته.
8	أحمد ,2007 : 37	برنامج تربوي معين يعد ذا جودة أذا حقق الأهداف المنشودة وبالكامل نوعياً وليس كمياً.
9	المحمد,2008 : 26	تحقيق مجموعة من الاتصالات للطلبة من أجل اكسابهم المعارف والتوجهات والتي تمكنهم من تلبية التوقعات للمنظمة.
10	Hervé، CellIer,2012:39	احترام للمعايير الموضوعة من قبل منظمات التعلم والتي قد تعبر عن الحد الادنى من الالتزام بمعايير التميز والجودة.
11	رقاد ,2014: 36	تقديم خدمة خالية من الأخطاء، وتحقيق الأهداف المنشودة (الفعالية) والاستخدام الافضل للإمكانات والقابليات التعليمية للحصول على مخرجات ذات (كفاءة) عالية.
12	الطلاع 2014 : 31	نظام قائم على جودة العناصر التعليمية والمتمثلة ب"المعلم، المدير، المنهاج، الموجه" من أجل أنجاز العملية التربوية التي تهدف الى اعداد جيل لديه القدرة على النهوض بالتنمية الشاملة.

المصدر: من إعداد الباحث

3- أهمية جودة التعليم.

لا يختلف قطاع التعليم عن باقي القطاعات الأخرى التي تولي الاهتمام بالجودة، بل أصبح شعاراً لدى الإدارات التعليمية والذي يعد معياراً للمنتج التعليمي. وأشار(دريب ,2014: 84) الى جودة التعليم بأنها تمثل إحدى أهم القضايا الحيوية في نظم التعليم المعاصر، أذ أن المناهج والبرامج التعليمية والتي تم تطبيقها في الماضي لم تحقق ما هو مطلوب إلا تحسناً محدوداً لإيكاد يذكر في التعليم الثانوي ,إلا أن جودة التعليم لاتزال موضوعاً مثيراً للاهتمام أذ أن النظام الحالي وللعديد من البلدان (المتقدمة والنامية) لم يهيئ الطلبة كمخرجات جيدة لسوق العمل وبصورة كافية بل لا يمنحهم الفرصة والابداع للتعبير عن طاقاتهم. وأكد (عليمات، 2004 : 44) ضرورة تلبية جودة التعليم لحاجات ورغبات الزبون (الطلبة ,المجتمع) من منظور الشعور والانطباع. وذكر(أبو الرب وآخرون، 2017 : 9) ليس من الغريب أن تبرز أهمية جودة التعليم بعد أن اختل التوازن بين التحولات الكمية وعلى حساب النوعية فقد أصبحت بعض المنظمات التعليمية مهمتها الرئيسة تخريج أكثر عدد ممكن من الطلبة دون الاهتمام بمسائل النوعية (الجودة)، والذي أدى الى انحدار مستوى التعليم وفي جميع دول العالم، ولذلك عادت موجات المطالبة بالاهتمام بجودة التعليم لتحتل مركز الصدارة للأولويات العمل ولجميع انحاء العالم. وأشار(نجوى، 2014: 26) الى أن عملية بناء مجتمعات حديثة ومتطورة يتطلب الاهتمام بالجانب المعرفي لها، وتعد جودة التعليم أهم ركائزها، وبعبارة أدق أمست إشكالية جودة التعليم ركناً أساسياً بل محل اهتمام لدى جميع دول العالم وتعود أسباب هذا الاهتمام الى الآتي:-

1- تزايد حدة المنافسة الحالية في ظل العولمة بين المنظمات التعليمية.

2- اتساع سوق العمل وزيادة احتياجاته وتطلعاته المستقبلية والمتغيرة للتخصصات المتنوعة والجديدة، مما يترتب على منظمات التعليم تحديث أنشطتها واساليبها وبرامجها التعليمية.

3- ازدياد الطلب على التعليم من المجتمع وبإشكاله المختلفة والمتطورة.

4- وجود ثقافة تنظيمية تتلائم مع مفاهيم جودة التعليم، مما أدى الى الحاجة لتحقيق إداء متميز في العملية التربوية.

ويرى (الطلاع,34:2014) بأن التقويم يعد من المراحل المهمة لأي عمل وفي أي منظمة والذي يجب أن يتسم بالموضوعية والتي تكسب القرارات التي تتخذ في ضوء المصداقية، والمتمثل في جودة التعليم في العملية التربوية وتنبع اهميتها في إعطاء قيمة للعمل أو النشاط مع تصحيح ما يعتريه من أخطاء أو اعوجاج. فيما يؤكد (محمود ,2016: 419) ان المنظمات التعليمية بحاجة الى تطبيق وتفعيل واستمرار جودة التعليم، وذلك بسبب تدني مستوى الأداء بداخلها لضعف امكانياتها على توفير مخرج كيفي جديد والذي يطلبه سوق العمل مؤدياً الى قصور في تلبية احتياجات المجتمع والذي يؤثر في النظام التعليمي بأكمله، من النواحي التربوية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحديد أهميتها كونها تؤدي الى تحقيق الاستخدام الافضل للموارد المادية والبشرية والعمل على التحسين المستمر والتقليل من الهدر الناتج من الرسوب والتسرب، وضبط وتطوير النظام الإداري في المدارس لوضوح الأداء وتحديد المسؤوليات، والعمل بفلسفة علمية مفادها ربط العملية التعليمية وبما يتناسب مع متطلبات التعليم قبل الجامعة. فيما وصف (اللامي والربيعي ,2017: 29) الجودة في المنظمات التعليمية بأنها أحدى أهم الوسائل والاساليب والتي تعمل على تحسين نوعية التعليم والارتقاء بمستوى أدائه في العصر الحالي والذي يعد عصر الجودة، أذ لم تعد الجودة ترفاً ترنو اليه المنظمات التعليمية أو تمثل بديلاً تأخذ به أو تتركه، بل ضرورة ملحة تمليها حركة الحياة المعاصرة، وهي الدليل على البقاء والمنافسة والتميز لدى المنظمة التعليمية. ويرى

الباحث أن قدرة المنظمة التعليمية على تحقيق أهدافها وتنفيذ استراتيجياتها يتوقف على امتلاكها جودة في التعليم، كونها تعد مصدراً مهماً لتقييم الإداء والتميز، كما تعد الاساس الذي تستطيع من خلاله الاحتفاظ بميزتها التنافسية وبشكل أفضل من المنافسين الآخرين وعلى الآمد البعيد.

2-ابعاد جودة التعليم.

توجد مجموعة من الأبعاد والتي يجب أن تتبناها وتطبقها المنظمات التعليمية لكونها تعد قيماً جوهرية والتي تستطيع من خلالها تحقيق جودة التعليم (اللامي والربيعي ,2017: 80). ويؤكد (راضي وعباس,9:2011) على تطوير أنموذج ليكون بذلك منهجية أو مدخلاً لقياس خدمة جودة التعليم وذلك من خلال رضا الزبون، مستنداً على فرضية اساسية مفادها أن جودة التعليم تحدد من خلال الفرق ما بين توقعات الزبون وبين أدائه لتلك الخدمة المقدمة بالاستناد على مجموعة من الخصائص والمعايير وهذا ما اتفق عليه كل من الباحثين (العلي، 308:2010) ;(نور الدين، 2007، 59) ;(Bell,2011:10). وفيما يأتي توضيح لآهم تلك الأبعاد:-

1.الاعتمادية: هذا البعد يعني بأن المنظمة التعليمية (المدرسة) لديها القدرة على تقديم خدماتها بدقة عالية، أي تقدم خدماتها في كل وقت بالطريقة نفسها من دون أخطاء ,والوفا بالتزامها وتعهداتها(للطالب) من خلال استقطاب واستمالة طلبتها وإداراتها المتميزة وامكاناتها وتسهيلاتها المادية، وبرامجها التعليمية الرائدة وهذا يشير الى مدى الاعتمادية (المعولية) لدى المدرسة في تلبية وتحقيق ما وعدت به الطلبة والمجتمع الذي تعمل فيه. أذ تعد المعولية عنصراً حاسماً لفاعلية وتميز وريادة المنظمات التعليمية لكونها تعالج قدرتها على توفير المتطلبات المستقبلية والاستفادة من الفرص والموارد البيئية.

2. الاستجابة: أي الرغبة في أبداء المساعدة للزبون وتقديم الخدمة بالسرعة الممكنة من دون أي تأخير، وعلى وجه الخصوص بدون اسباب واضحة تخلق لدى الزبون توجهات سلبية عن صورة الخدمة المقدمة، أي يجب أن تقدم المنظمة التعليمية (المدرسة) وبصورة تعكس درجة السلبية عن جودة الخدمة. وأشار(سلمة وآخرون، 33:2017)الى أن هذا البعد يركز على تحقيق استجابة عالية وسريعة للتغيرات التي تحدث في بيئة المنظمات التعليمية، مما يتطلب امتلاكها للمرونة الكافية للاستجابة لتلك التغيرات والمتمثلة بالتغيرات في احتياجات سوق العمل أو التغيرات في منظومة التطور الاقتصادي والاجتماعي، وهذا لا يعني الاقتصار على البيئة الخارجية بل البيئة الداخلية للمنظمة التعليمية.

3. الملموسية: أن الخدمات التي تقدمها المنظمات التعليمية هي كغيرها من الخدمات تتسم بعدم الملموسية، ومن أجل تحقيق تلك الخدمات لأهدافها فأنها تحتاج تجسيد لهذه الخدمة من خلال مجموعة من المظاهر المادية التي تسهم بدورها بالمظاهر المادية التي تتعلق بخدمات التعليم المباشر التي تقدمها المدرسة وعلى سبيل المثال القاعات الدراسية والمختبرات العملية المرئية والمسموعة والمكتبية ومختبرات الحاسوب، أما النوع الثاني للمظاهر المادية غير المباشرة في خدمة التعليم وعلى سبيل المثال مكان الاستراحة والنوادي الصحية والرياضية والحدائق.

4.الأمان: يمثل هذا البعد عدم شعور الطالب بالخطر أو المخاطرة، أي توفير جو آمن خالي من المخاطر، إذ أن الطالب يميل الى تفضيل المنظمة التعليمية التي تمتاز بدرجة عالية من الأمان، ومن الجدير بالذكر نلاحظ المنظمات التعليمية في دول العالم تكون حريصة على توفير خدمات تعليمية آمنة، ولكي تستطيع تحقيق هذا الأمان ينبغي أن تخصص طاقماً متخصصاً لهذا الغرض، وسعيها التركيز على جوانب الأمان المختلفة والمتمثلة (عدم قبول إعداد طلبة يفوق الطاقة الاستيعابية للمدرسة و منع حوادث الاعتداء والسرقة والمتاجرة بالممنوعات).

5.التعاطف (التعامل): يعني هذا البعد "الاحترام، اللباقة، الشفافية" اي توفر بيئة صحية يسودها الاحترام المتبادل والتعامل الحسن مستنداً على الاسس الاخلاقية والتنظيمية والتي تحفظ (للمدرس والطالب) مكانته و هيبته واحترامه على إلا يستغل الطالب حالة التعاطف والمجاملة والتعامل الانساني الراقي، وفي حالة حدوث أي تجاوزات ومن أي طرف والذي لا ينسجم مع الاسس والمبادئ فأن إدارة المدرسة يجب أن تعالج مثل تلك الحالات وبما يكفل استمرارية الأداء الفاعل، وعليه ومن أجل تحقيق هذا البعد يتطلب توفر درجة عالية من الولاء لدى (الطالب والمدرس والإدارة) لأن مثل هذا الولاء سوف يعمل على تهذيب وصقل السلوكيات والتي بدورها سوف تنعكس على سمعة المدرسة وميزتها التنافسية في سوق الخدمات التعليمية.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

يتضمن هذا المبحث وصف متغيرات البحث والتعرف على طبيعة توزيع البيانات لاختيار التحليل الإحصائي المناسب والمتمثل بالوسط الحسابي والنسب المئوية ومعامل الاختلاف والانحراف المعياري، وأجراء اختبار الاتساق الداخلي من أجل التأكد من كفاية عينة البحث، واختبار فرضيات الارتباط والتأثير.

اولا : وصف وترميز متغيرات البحث.

يوضح الجدول (4) وصف وترميز المتغيرات البحث لضمان الدقة والسهولة في التحليل الاحصائي كما مبين في ادناه.

الجدول (4) وصف وترميز متغيرات البحث

متغيرات وابعاد البحث	عدد الفقرات	الرمز
الرسالة	5	Q
الاهداف	5	W
التحليل البيئي	5	R
الخيار الاستراتيجي	5	T
التخطيط الاستراتيجي	20	X
الاعتمادية	4	M
الاستجابة	3	B
الملموسية	3	D
الأمان	3	A
التعاطف	3	S
جودة التعليم	16	Y

المصدر :اعداد الباحث

ثانياً : فحص التوزيع الطبيعي للبيانات.

قبل اجراء عملية تحليل البيانات واختبار الفرضيات لا بد التأكد اولا من ان البيانات تتوزع توزيعاً الطبيعي كون ان جميع الاختبارات المعلمية مثل ارتباط بيرسون او الانحدار الخطي البسيط او الانحدار المتعدد او التحليل العاملي الاستكشافي يشترط بان البيانات تتوزع توزيعاً طبيعيا وفي حالة كون البيانات لا تتوزع توزيعا طبيعيا فهنالك خياران امام الباحث هما اما استخدام نماذج الاختبارات اللامعلمية، وهي أقل قوة في التحليل، أو استخدام التحويلات الرياضية المختلفة على بيانات المتغيرات بهدف تحسين مستوى التوزيع الطبيعي ومن ثم إمكانية استخدام الاختبارات المعلمية ، ومن هذه الدوال اللوغاريتمية، ودوال الجذر التربيعي، ومعكوس قيم المتغيرات وغيرها (Pallant، 95-92 :2011). لضمان

حيازتها صفة المعلمية بما ينسجم مع طبيعة العلاقات المحتملة على وفق الأدبيات بين تلك المتغيرات، اذ سيتم معالجة المتغيرات والابعاد التي لا تتبع التوزيع الطبيعي وذلك بالاعتماد على الصيغة المعيارية عبر ما يعرف بأسلوب القيم المعيارية أو القياسية (Standardization) والذي أستخدم في البحث الحالي بعد قسمة الفرق بين قيم المتغيرات عن أوساطها الحسابية على انحرافاتها المعيارية (Chatterjee and Hadi,2006 139-140).اذ يبين الجدول رقم(5) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات باستخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov).

الجدول (5) التوزيع الطبيعي للبيانات

متغيرات البحث	Kolmogorov-Smirnov[a]		
	Sig.	df	Statistic
التخطيط الاستراتيجي	0.000	55	0.211
جودة التعليم	0.002	55	0.156

المصدر : برنامج AMOS V.23

يتضح من قيمة مستوى الدلالة ان جميعها اقل من مستوى الدلالة عند (0.05) وهذا يشير الى ان المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي، وعلية سيتم المعالجة المتغيرات بالاعتماد على الصيغة المعيارية عبر ما يعرف بأسلوب القيم المعيارية أو القياسية (Standardization)

ثالثا: نتائج اختبار الاتساق الداخلي.

أما بشأن نتائج اختبار الثبات أو الاتساق الداخلي عبر معامل ارتباط (Cronbach Alpha) اذ يستخدم لقياس مدى ثبات اداة القياس من ناحية الاتساق الداخلي لعبارات الاداة اذ يمكن توضيحها في الجدول رقم (6) والذي تأكد معه الاتساق الداخلي لفقرات المقياس على مستوى الأبعاد جميعها بعد أن تجاوزت قيم معاملات ارتباط (Cronbach Alpha) الحد الأدنى المقبول لها (0.70) [1] وبما يؤكد الاتساق الداخلي للمقياس وبالتالي ثباته المطلوب في حال تكرار الاختبار.

الجدول (6) نتائج اختبار الاتساق الداخلي للمتغيرات والابعاد

متغيرات وابعاد البحث	معامل ألفا كرو نباخ	الصدق
الرسالة	0.943	0.971
الاهداف	0.937	0.968
التحليل البيئي	0.937	0.968
الخيار الاستراتيجي	0.936	0.967
التخطيط الاستراتيجي	0.935	0.967
الاعتمادية	0.939	0.969
الاستجابة	0.939	0.969
الملموسية	0.946	0.973
الأمان	0.941	0.970
التعاطف	0.945	0.972
جودة التعليم	0.933	0.966
جميع فقرات الاستبيان	0.945	0.972

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V.23

رابعا : ثبات الاستبانة:

تستخدم طريقة التجزئة النصفية (Split –Half) في قياس الثبات، والتي تتلخص بإيجاد معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية و درجات الأسئلة الزوجية في الاستبانة و يتم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة (Spearman –Brown)، فإذا كان معامل الثبات (0.67) على وفق المعادلة فانه كافيا للبحوث التي تعتمد الاستبانة أداة لها، وعند تطبيق هذه الطريقة وجد أن معامل الارتباط للاستبانة بلغ (0.850) مما يعني أنها بمقاييسها المختلفة ذات ثبات جيد و يمكن اعتمادها في أوقات مختلفة و للأفراد نفسهم و تعطي نفس النتائج .

خامسا: التحليل العاملي التوكيدي:

الغرض من الصدق البنائي التوكيدي هو التحقق من الأبعاد والفقرات المكونة لها حسب هيكلها النظري الثابت في الأدبيات، بمعنى التأكد من تطابق الأبعاد المكونة للمقياس والفقرات الممثلة لها في بيانات العينة مع أصلها في النظرية والأدبيات ذات الصلة، ويعد هذا النوع من أنواع التحليل العاملي أحد تطبيقات نمذجة المعادلة البنائية التي نفذت عبر البرنامج الإحصائي (AMOS v.23)، والذي يمكن من خلاله اختبار ثبات المقياس وأنواع أخرى من الصدق، وهي صدق التقارب وصدق التمايز اظهر المخطط عدد من القيّم التي تمثل مدى مساهمة او تكوين كل (فقرة) في تفسير العامل اذ سيتم الاعتماد على مؤشرات جودة المطابقة (Hair et al ، 2010: 51) الواردة في جدول رقم (7) لمعرفة مدى ملائمة الفقرات للبعد بصورة عامة والمتغير التي تنتمي له بصورة خاصة.

الجدول (7) يبين مؤشرات حسن المطابقة للمتغيرات قيد الدراسة[2]

	المؤشر	القاعدة العامة
1- مؤشرات جودة المطابقة(Goodness-of-Fit)		
-a	X^2 كاي سكوير	-
-b	درجة الحرية (DF)	-
-c	النسبة بين X^2 ودرجة الحرية DF	(X^2/ درجة الحرية) اقل من 5
-d	مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقريبي(RMSEA)	بين 0.05 - 0.08
-e	مؤشر المطابقة المقارن (CFI)	اكبر من 0.90
-f	مؤشر توكرر لويس (TLI)	اكبر من 0.90
2- الاوا زن الانحدارية المعيارية (التشبعات المعيارية)		الاوا زن المقبولة ≤ 0.4

Source: Hair ،J.F. ،Black ،W.C ،Babin ،B.J. ،& Anderson ،R.E ،(2010). "Multivariate DataAnalysis",7th ed.,PrenticeHall,UpperSaddle.Chan,F,Lee,G.

1-التحليل العاملي التوكيدي للمتغير التخطيط الاستراتيجي.

يبين الشكل (2) التحليل العاملي التوكيدي لنموذج التخطيط الاستراتيجي والذي يتكون من اربعة ابعاد اساسية والمؤلفة من(20) فقره، ومن خلال ملاحظة مؤشرات جودة المطابقة المستخرجة للأنموذج والظاهرة في الشكل (2) يتبين ان اغلب هذه المؤشرات غير مطابقة ولتحسين هذه المؤشرات سنقوم بالتعديل عليها وفقاً لتوصيات مؤشرات التعديل (Modification Indices), (Barbara، M. Byrne، 2009:90) اذ يقصد بمؤشرات التعديل (Modification indices) ان يضع الباحث نموذجه اعتمادا على الادبيات او نظرية البحث ثم يحاول اختبار مدى مطابقة نموذجه

للبيانات التجريبية فاذا كانت المطابقة غير كافية فان الاجراء الشائع هو تعديل النموذج من خلال حذف الفقرات او المسارات غير الدالة واضافة الفقرات التي تحسن من مطابقة النموذج وتقدم معظم برامج النمذجة ما يسمى بمؤشرات التعديل وذلك لكل فقره ويستطيع الباحث تحديدها من ضمن خياراته للبرنامج قبل اختبار تقدير المطابقة النموذج وبعد ذلك تساعده هذه المؤشرات في تعديل نموذجه بحيث يصبح اكثر مطابقة وملائمة للبيانات التجريبية، ويشير كل مؤشر تعديل الى المدى الذي يتوقع فيه ان ينخفض مقياس حسن المطابقة (مربع كأي) اذا وضع هذا الفقرة بموضع حر او تم اعادة تقدير النموذج وعلى الباحث ان يخفف الفقرات التي لها اكبر مؤشر تعديل اذا كان من ممكن تفسير ذلك نظريا ومنطقيا اما اذا كان هذا الاجراء ليس له اساس منطقي فيمكن للباحث ان يلجا الى ثاني اعلى مؤشر تعديل وهكذا حتى تتحقق افضل مطابقة للنموذج مما يتفق مع المنطق النظري للبحث مؤشرات تطابق النموذج مع البيانات والتي تتضمن اما حذف الفقرات ذات التباين المشترك الاعلى المرتفع ضمن الانموذج او تعديلها و بعد هذا الاجراء يكون الانموذج النهائي بعد التعديل كما هو مبين في الشكل (3).

شكل (2) الانموذج الكامل لمتغير التخطيط الاستراتيجي

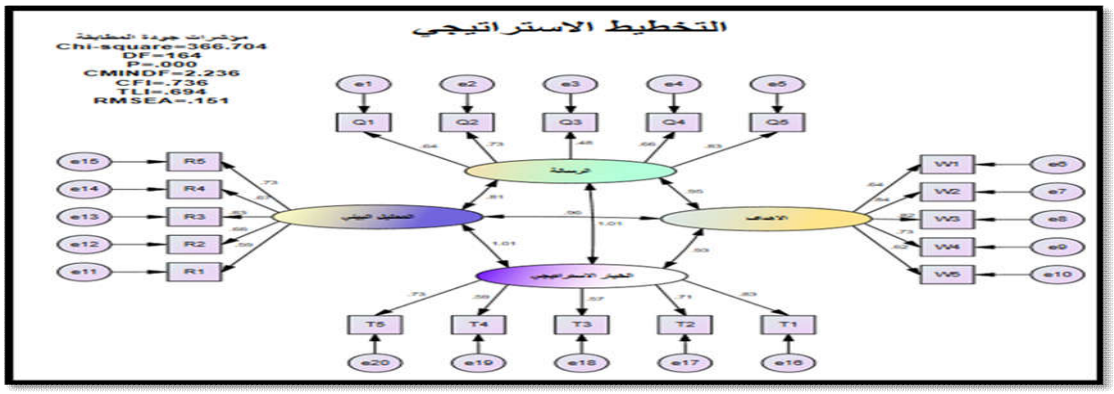

المصدر : برنامج AMOS V.23

شكل (3) الانموذج الكامل لمتغير التخطيط الاستراتيجي بعد التعديل

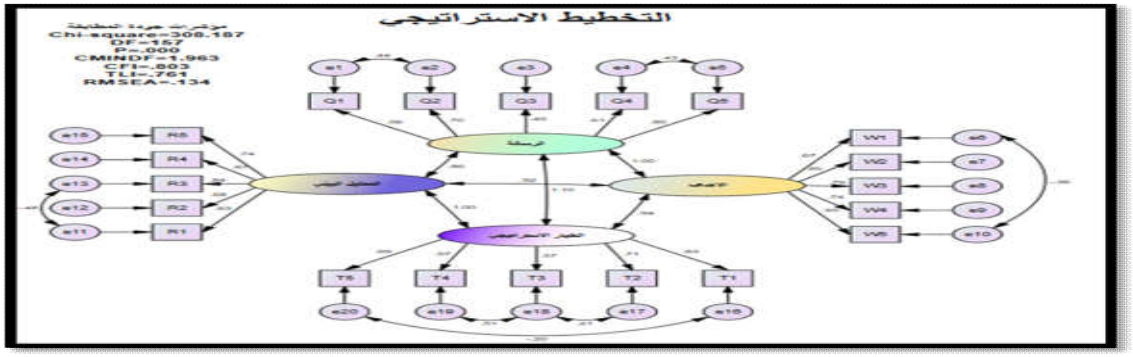

المصدر : برنامج AMOS V.23

اذ يتبين من خلال الشكل (3)ان مؤشرات جودة المطابقة كانت ضمن المعاير المطلوبة للأنموذج ويتضح من خلال الجدول رقم (8) معنوية الفقرات اذ تبين ان جميع الفقرات هي اكبر من القيمة المعيارية الحرجة(CR) البالغة (1.96) وهذا يدل على صدق العبارات وان مؤشرات جودة المطابقة المستخرجة هي قريبة لمؤشرات جودة المطابقة المعيارية (Goodness Of Fit) وهو مؤشر جيد. تجدر الاشارة هنا الى انه تم حذف الفقرة غير معنوية اضافة الى تعديل قيم التباينات المشتركة من خلال عمل ارتباط بين الفقرات ذات التباين المشترك الاعلى والتي ظهرت في توصيات مؤشرات

التعديل(Barbara M. Byrne، Modification Indices)، (2009:90 اذ ان هذه التوصيات تتضمن اما حذف الفقرات ذات التباين المشترك الاعلى المرتفع ضمن الانموذج او تعديلها وقد تم اجراء التعديل وكما هو واضح في الشكل (3) لمتغير التخطيط الاستراتيجي بعد التعديل والحذف.

جدول (8) يبين الاوزان الانحدارية والخطأ المعياري والنسبة الحرجة ومستوى الدلالة لأبعاد متغير التخطيط الاستراتيجي

الفقرات	المسار	الابعاد	الاوزان الانحدارية المعياري	الخطأ المعياري S.E.	النسبة الحرجة C.R.	مستوى الدلالة عند 0.05 P	الدلالة
Q1	<---	الرسالة	.600				معنوي
Q4	<---		.580	.242	3.982	***	معنوي
Q5	<---		.810	.300	5.083	***	معنوي
W1	<---	الاهداف	.625				معنوي
W2	<---		.887	.236	5.228	***	معنوي
W3	<---		.779	.280	4.771	***	معنوي
W4	<---		.705	.266	4.424	***	معنوي
W5	<---		.661	.308	3.678	***	معنوي
R1	<---	التحليل البيئي	.651				معنوي
R3	<---		.853	.295	4.339	***	معنوي
R4	<---		.630	.242	4.131	***	معنوي
R5	<---		.740	.282	4.714	***	معنوي
T1	<---	الخيار الاستراتيجي	.747				معنوي
T2	<---		.689	.138	5.786	***	معنوي
T3	<---		.551	.162	4.575	***	معنوي

المصدر: مخرجات برنامج AMOS V . 23

2-التحليل العاملي التوكيدي لمتغير جودة التعليم.

يبين الشكل (4) التحليل العاملي التوكيدي لنموذج جودة التعليم والذي يتكون من خمسة ابعاد اساسية والمؤلفة من (16) فقره، ومن خلال ملاحظة مؤشرات جودة المطابقة المستخرجة للأنموذج والظاهرة في الشكل (4) يتبين ان اغلب هذه المؤشرات غير مطابقة ولتحسين هذه المؤشرات سنقوم بالتعديل عليها وفقاً لتوصيات مؤشرات التعديل(Modification Indices)(Barbara M. Byrne، 2009:90) والتي تتضمن اما حذف الفقرات ذات التباين المشترك الاعلى المرتفع ضمن الانموذج او تعديلها .

شكل (4) الانموذج الكامل لمتغير جودة التعليم

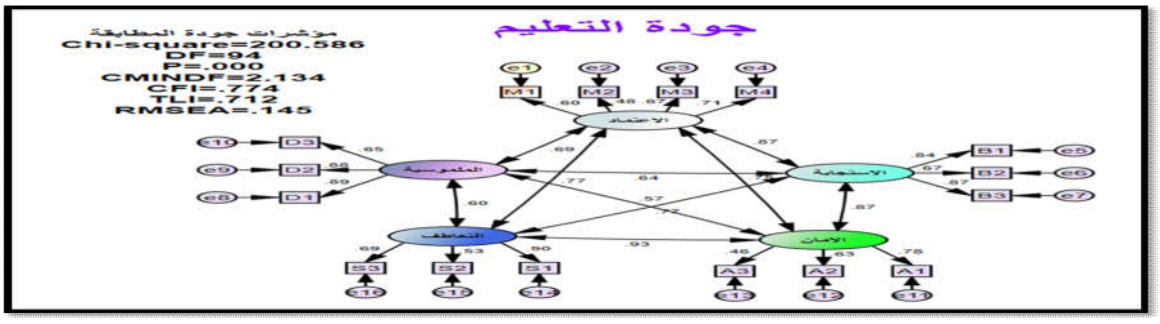

المصدر: برنامج AMOS V.23

شكل (5) الانموذج الكامل لمتغير جودة التعليم بعد التعديل والحذف

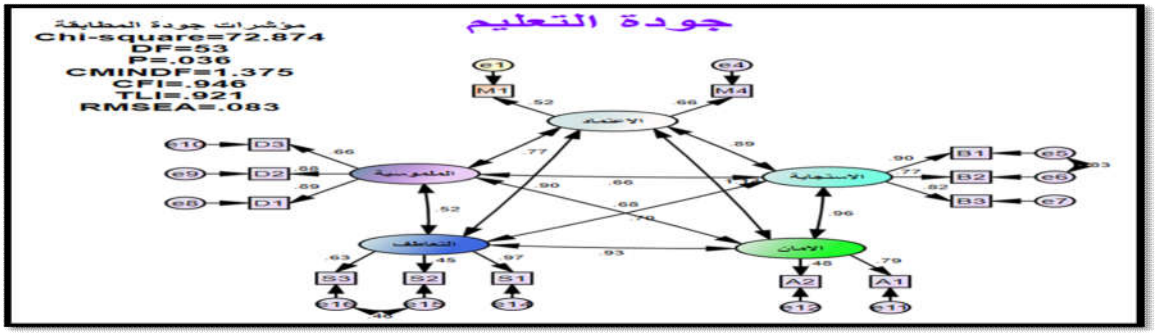

المصدر: برنامج AMOS V.23

اذ يتبين من خلال الشكل (5) ان مؤشرات جودة المطابقة كانت ضمن المعاير المطلوبة للأنموذج ويتضح من خلال الجدول (9) معنوية الفقرات اذ تبين ان جميع الفقرات هي اكبر من القيمة المعيارية الحرجة (CR) البالغة (1.96) وهذا يدل على صدق العبارات وان مؤشرات جودة المطابقة المستخرجة هي قريبة لمؤشرات جودة المطابقة المعيارية (Goodness Of Fit) وهو مؤشر جيد. تجدر الاشارة هنا الى انه تم حذف فقرات غير معنوية اضافة الى تعديل قيم التباينات المشتركة من خلال عمل ارتباط بين الفقرات ذات التباين المشترك الاعلى والتي ظهرت في توصيات مؤشرات التعديل (Barbara M. Byrne) (Modification Indices، 90: 2009) اذ ان هذه التوصيات تتضمن اما حذف الفقرات ذات التباين المشترك الاعلى المرتفع ضمن الانموذج او تعديلها وقد تم اجراء التعديل وكما هو واضح في الشكل (5) لمتغير جودة التعليم بعد التعديل.

جدول (9) يبين الاوزان الانحدارية والخطأ المعياري والنسبة الحرجة ومستوى الدلالة لأبعاد متغير جودة التعليم

الفقرات	المسار	الابعاد	الاوزان الانحدارية المعياري	الخطأ المعياري S.E.	النسبة الحرجة C.R.	مستوى الدلالة عند 0.05 P	الدلالة
M1	<---	الاعتمادية	.520				معنوي
M4	<---		.655	.3950	3.687	***	معنوي
B1	<---	الاستجابة	.903				معنوي
B2	<---		.771	.161	5.306	***	معنوي
B3	<---		.821	.117	7.417	***	معنوي
D1	<---	الملموسية	.886				معنوي
D2	<---		.877	.124	7.611	***	معنوي
D3	<---		.659	.132	5.322	***	معنوي
A1	<---	الأمان	.790				معنوي
A2	<---		.483	.145	3.838	***	معنوي
S1	<---	التعاطف	.971				معنوي
S2	<---		.445	.184	3.229	1.00	معنوي
S3	<---		.630	.156	4.636	***	معنوي

المصدر : مخرجات برنامج AMOS V . 23

سادساً : التحليل الوصفي لمتغيرات البحث.

نسعى من هذا التحليل التعرف على واقع التخطيط الاستراتيجي في تحقيق جودة التعليم لعينة من (المدرسين والمدرسات) في المدارس المتوسطة في بغداد والبالغ عددهم (55) مبحوث، و سوف يتم الاعتماد على الوسط الحسابي و الانحراف المعياري لتلك الإجابات اضافة الى تحديد مستوى الاهمية النسبية لكل بعد ضمن المتغير الواحد بالاعتماد

على معامل الاختلاف .وقد اعتمد البحث على مقياس (Likert) الخماسي في إجابات العينة للاستبانة، فسيكون مستوى كل متغير ما بين (5-1) بأربعة مستويات و الجدول (10) يوضح ذلك، و يشتمل مستويين في حالة الزيادة عن الوسط الفرضي البالغ (2.60 الى3.39) فيكون جيد إذا ما تراوح بين (3.40الى4.19) و جيد جدا إذا زاد من (4.20 الى5) كذلك يتضمن مستويين إذا انخفض عن الوسط الفرضي (2.60الى3.39) فيكون ضعيف إذا تراوح بين (1.80الى2.59) و ضعيف جدا إذا ما انخفض عن (من 1 الى1.79) وكما هو واضح في الجدول (10)

الجدول (10) يبين المتوسط المرجح واتجاه الاجابة

المتوسط المرجح	مقياس الاجابة	مستوى الاجابة
من 1 الى 1.79	لا أتفق تماماً	ضعيف جدا
من 1.80الى 2.59	لا أتفق	ضعيف
من 2.60 الى 3.39	محايد	متوسط
من 3.40 الى 4.19	أتفق	جيد
من 4.20 الى 5	أتفق تماماً	جيد جدا

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.23

أولاً- التخطيط الاستراتيجي .

يتضح من مراجعة الجدول (11) بصورة عامة جاء متغير التخطيط الاستراتيجي بمستوى جيد من حيث الأهمية النسبية وبوسط حسابي عام بلغ (3.789) وهو أعلى من الوسط الفرضي والذي يتراوح ما بين (2.60 الى 3.39),وانحراف معياري بلغ (0.634) وهذا يدل على انسجام وعدم تشتت الاجابات ,كم أن الفقرات جاءت متجانسة وهذا ما تؤكده نتائج معامل الاختلاف والذي بلغت قيمته (16.735).وعلى مستوى الأبعاد الفرعية فقد جاء بعد الرسالة بالمرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية وهذا ما تؤكده نتائج الوسط الحسابي الذي بلغ(4.206) وبمستوى جيد جيداً وانحراف معياري (0.583) ومعامل اختلاف (13.852). أما على مستوى الفقرات كانت الفقرة (**1**) والتي تشير الى (**تعبر رسالة المدرسة عن طموحاتها وتوجها المستقبلي لتحقيق النجاح والتميز**) الأكثر اهتماما واتفاقاَ بوسط حسابي (4.382) وانحراف معياري (0.680) ومعامل اختلاف (15.523). كما أن الفقرة الأدنى كانت الفقرة (**5**) والتي تشير الى (**تؤمن إدارة المدرسة بأن رسالتها تعمل على تحسين وتوظيف جميع الامكانات وبما ينسجم مع رؤيتها المستقبلية**) بوسط حسابي بلغ (3.964) وانحراف معياري (0.769) ومعامل اختلاف (19.400).توضح النتائج في أعلاه أن الاهتمام بهذا البعد جاء نتيجة إدارة المدرسة برسالتها والتي تعبر عن طموحها وتوجها المستقبلي محققة بذلك النجاح والتميز وعلى الآمد البعيد. وجاء بعد التحليل البيئي بالمرتبة الرابعة من حيث الأهمية النسبية، بوسط حسابي (3.500) بمستوى جيد وانحراف معياري (0.752) ومعامل اختلاف (21.473). كما أن الفقرة التي نالت الأكثر اهتماماً واتفاقاَ الفقرة (**3**) والتي تشير الى (**تمتلك إدارة المدرسة القدرة على تحليل بيئتها**) بوسط حسابي بلغ (3.473) وانحراف معياري (0.900) ومعامل اختلاف (25.907). كما أن الفقرة الأدنى اتفاقاَ كانت (**5**) والتي تشير الى (**تستطيع إدارة المدرسة تحديد التهديدات وتحويلها الفرص إيجابية يمكن استثمارها**) بوسط حسابي بلغ (3.304) وانحراف معياري (1.078) ومعامل اختلاف (32.042). وعليه تشير النتائج الى أن إدارة المدرسة تؤمن بأهمية المتابعة وبصورة مستمرة على تحليل بيئتها من أجل اغتنام الفرص وتوظيف امكاناتها وبما ينسجم مع رؤيتها المستقبلية.

ثانياَ- جودة التعليم. تشير النتائج الجدول (11) بأن مستوى الاتفاق العام لمتغير جودة التعليم جاء بمستوى جيد من حيث الأهمية النسبية، ووسطت حسابي بلغت قيمته (3.836) وانحراف معياري (0.678) ومعامل اختلاف (17.670).

وعلى مستوى الأبعاد الفرعية . جاء بعد الأمان بالمرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية، حيث بلغ أعلى وسط حسابي عند هذا البعد أذ بلغ (4.282) وانحراف معياري (0.725) ومعامل اختلاف (16.932). أما على مستوى الفقرات كانت الفقرة (**2**) والتي تشير الى (**يتمتع المدرسين أثناء الدوام الشعور بالمسؤولية والاحاسيس الانسانية واللباقة**) الاكثر اتفاقاً وبوسط حسابي بلغ (4.291) وانحراف معياري (0.832) ومعامل اختلاف (19.381). كما ان الفقرة الأدنى اتفاقاً كانت (**1**) والتي تشير الى (**تحرص إدارة المدرسة على جعل الطلبة يشعرون بالأمان عند وجودهم في المدرسة**) بوسط حسابي بلغ (4.273) وانحراف معياري (0.912) ومعامل اختلاف (21.344) وهذا يدل على أن إدارة كانت شديدة الحرص على توفير بيئة تعليمية سليمة تشعر الطلبة بالأمان. في حين جاء بعد الملموسية بالمرتبة الخامسة أذ بلغ الوسط الحسابي (2.758) بمستوى متوسط وانحراف معياري (1.132) ومعامل اختلاف (41.055). وعلى مستوى الفقرات أثرت بإيجابية الفقرة (**2**) والتي تشير الى (**تتمتع المدرسة بمظهر عام يتلاءم مع طبيعة جودة الخدمة التعليمية التي تقدمها**) والتي جاءت بمستوى أهميه اعلى وبوسط حسابي بلغ (3.018) وانحراف معياري (1.284) ومعامل اختلاف (42.531). فيما جاءت أدنى فقرة (**1**) والتي تشير الى (**يتوفر لدى المدرسة قاعات دراسية مناسبة وحدائق جذابة وبصورة ظاهرة للعيان**) بوسط حسابي (2.527) وانحراف معياري (1.345) ومعامل اختلاف (53.225). تشير النتائج الواردة في اعلاه أن نسبة الاهتمام بهذا البعد جاء نتيجة قدرة إدارة المدرسة على تجسيد خدماتها المقدمة الى واقع ملموس.

الجدول (11) يوضح الوسط الحسابي و الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية لمتغيرات البحث

ابعاد متغيرات البحث	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية
Q1	4.382	0.680	15.523	1
Q4	4.273	0.679	15.896	2
Q5	3.964	0.769	19.400	3
الرسالة	4.206	0.583	13.852	1
W1	3.636	0.868	23.882	2
W2	3.855	0.756	19.605	1
W3	3.727	0.932	25.005	5
W4	3.655	0.907	24.823	4
W5	3.855	0.931	24.162	3
الاهداف	3.746	0.689	18.396	2
R1	3.527	0.920	26.083	2
R3	3.473	0.900	25.907	1
R4	3.636	0.950	26.123	3
R5	3.364	1.078	32.042	4
التحليل البيئي	3.500	0.752	21.473	4
T1	3.673	1.001	27.255	2
T2	3.800	0.869	22.874	1
T3	3.636	1.007	27.684	3
الخيار الاستراتيجي	3.703	0.785	21.194	3
التخطيط الاستراتيجي	3.789	0.634	16.735	1

1	20.652	0.845	4.091	M1
2	23.461	0.977	4.164	M4
3	18.092	0.747	4.127	الاعتمادية
2	18.900	0.825	4.364	B1
3	22.679	0.825	3.636	B2
1	18.314	0.786	4.291	B3
2	17.057	0.699	4.097	الاستجابة
3	53.225	1.345	2.527	D1
1	42.531	1.284	3.018	D2
2	46.516	1.269	2.727	D3
5	41.055	1.132	2.758	الملموسية
2	21.344	0.912	4.273	A1
1	19.381	0.832	4.291	A2
1	16.932	0.725	4.282	الأمان
1	21.687	0.911	4.200	S1
3	31.242	1.182	3.782	S2
2	27.040	1.018	3.764	S3
4	22.178	0.868	3.915	التعاطف
2	17.670	0.678	3.836	جودة التعليم

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.23

سابعاً : اختبار فرضيات البحث.

أولاً- فرضيات الارتباط.

يتناول هذا الجزء من التحليل اختبار علاقة الارتباط بين المتغير المستقل التخطيط الاستراتيجي بإبعاده (الرسالة، الاهداف، التحليل البيئي، الخيار الاستراتيجي) والمتغير التابع جودة التعليم ,اذ سيستخدم معامل الارتباط (بيرسون Pearson) لاكتشاف قوة العلاقة بين المتغيرات واتجاهها، ويمثل الارتباط الايجابي بين متغيرين إلى أن الزيادة في أحدى المتغيرات يقابلها زيادة في المتغير الأخر، أما الارتباط السلبي فيشير إلى الزيادة في أحد المتغيرات يقابلها انخفاض في المتغير الأخر (PallanT,2011:128). إذ يكون الارتباط ايجابياً قوياً عندما يكون (+0.3 إلى +0.7). وايجابيا مقبولا عندما يكون (1إلى +0.3)، في حين يكون الارتباط سلبيا قويا عندما يكون (-0.3 الى -0.7)، وسلبيا ضعيفا عندما يكون (0.3إلى0).أما إذا كان معامل الارتباط(+1) فهذا يشير إلى ارتباط ايجابي تام، و(-1) يشير إلى ارتباط سلبي تام، و(0) يشير إلى عدم وجود ارتباط، (Cohen et al 2002:69)، وهنالك تصنيف اخر لمعامل الارتباط يمكن توضحيه في الجدول (12).

جدول (12) قيم الارتباط وتفسيرها	
قيمة معامل الارتباط	**التفسير**
1+	علاقة طردية تامة
من 7-0الى اقل من 1	ارتباط طردي قوي
من 4-0 الى اقل من 0.7	ارتباط طردي متوسط
من صفر الى اقل من 0.4	ارتباط طردي مقبول
0	لا يوجد ارتباط
-1	ارتباط عكسي تام
من 0.7 -الى اقل من 1-	ارتباط عكسي قوي
من 0.4-الى اقل من 0.7-	ارتباط عكسي متوسط
من 0 الى اقل من4 .0-	ارتباط عكسي مقبول

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.23

اذ سيتم اختبار الفرضيات التالية بالاعتماد على النتائج الموضحة في الجدول (13).

الفرضية الرئيسة الاولى: (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التخطيط الاستراتيجي وجودة التعليم) اذ بلغ معامل الارتباط بين التخطيط الاستراتيجي وجودة التعليم (**0.742****)عند مستوى دلالة (**0.000**) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط بمستوى جيد و ذو دلالة معنوية وهذا يدل على ان التخطيط الاستراتيجي لها دور كبير وفاعل و جوهري في تحقيق جودة التعليم .

1- اختبار الفرضية الفرعية الاولى:(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الرسالة وجودة التعليم) اذ بلغ معامل الارتباط بين بعد الرسالة وجودة التعليم (**0.495****) عند مستوى دلالة (**0.000**) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط بمستوى متوسط و ذو دلالة معنوية.

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية: (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الاهداف وجودة التعليم) اذ بلغ معامل الارتباط بين بعد الاهداف وجودة التعليم (**0.727****)عند مستوى دلالة (**0.000**) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط بمستوى جيد و ذو دلالة معنوية.

3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التحليل البيئي وجودة التعليم) اذ بلغ معامل الارتباط بين بعد التحليل البيئي وجودة التعليم (**0.691****)عند مستوى دلالة (**0.000**) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط بمستوى جيد و ذو دلالة معنوية.

4-اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الخيار الاستراتيجي وجودة التعليم) اذ بلغ معامل الارتباط بين بعد الخيار الاستراتيجي وجودة التعليم (**0.731****) عند مستوى دلالة (0.000) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط بمستوى جيد و ذو دلالة معنوية.

جدول (13) يوضح علاقة الارتباط بين ابعاد التخطيط الاستراتيجي و جودة التعليم		
ابعاد التخطيط الاستراتيجي	**قيمة الارتباط ومستوى الدلالة**	**جودة التعليم**
الرسالة	الارتباط	0.495**
	Sig	0.000
الاهداف	الارتباط	0.727**
	Sig	0.000
التحليل البيئي	الارتباط	0.691**
	Sig	0.000
الخيار الاستراتيجي	الارتباط	0.731**
	Sig	0.000
التخطيط الاستراتيجي	الارتباط	0.742**
	Sig	0.000
** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed) .		

المصدر: برنامج SPSS V.23

ثانيا- فرضيات التأثير.

يختص هذا الجزء من التحليل باختبار فرضيات التأثير التي تم تحديدها في البحث، لغرض تحديد أمكانية الحكم عليها بالقبول أو الرفض ولكن قبل البدء بأجراء اختبار تحليل التأثير بين المتغير المستقل التخطيط الاستراتيجي وأبعاده والمتمثلة في (الرسالة، الاهداف، التحليل البيئي، الخيار الاستراتيجي) والمتغير المعتمد (جودة التعليم) يجب اولا التأكد من ان المتغيرات المستقلة لا تعاني من مشكلة التعدد الخطي لذا سيتم اختبارها وذلك عن طريق استخدام اختبار (VIF) وكما هو مبين في الجدول (14).

جدول (14) يبين اختبار وجود مشكلة التعدد الخطي بين ابعاد التخطيط الاستراتيجي				
	الرسالة	الاهداف	التحليل البيئي	الخيار الاستراتيجي
	قيم اختبار VIF			
الرسالة	--	2.207	2.895	2.501
الاهداف	2.901	--	2.978	3.892
التحليل البيئي	3.793	2.968	--	2.685
الخيار الاستراتيجي	3.183	3.768	2.607	--

المصدر: برنامج SPSS V.23

اذ يتبين من خلال الجدول (14) ان جميع قيم الاختبار(VIF) هي اقل من (5) وبالتالي نستنتج بان البيانات لا تعاني من مشكلة التعدد الخطي وعلية سيتم اختبار الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على (توجد علاقة تأثير ذات دلاله معنوية بين التخطيط الاستراتيجي وابعاده في جودة التعليم)، و تمثل (a) Constant مقدار الثابت وهذه العلاقة تعني أن جودة التعليم هو دالة للقيمة الحقيقية لأبعاد التخطيط الاستراتيجي، إما تقديرات هذه القيم و مؤشراتها الإحصائية فقد حسبت على مستوى عينة البحث البالغة (55) مدرس ومدرسة و سيتم تحليل مستويات التأثير بين المتغيرات بالاعتماد على المؤشرات الاحصائية المبينة في الجدول (15) بين التخطيط الاستراتيجي وأبعاده في جودة التعليم وكما يأتي:-

الفرضية الرئيسة الثانية: (يؤثر التخطيط الاستراتيجي وبدلالة احصائية في جودة التعليم)

1- أن قيمة (F) المحتسبة البالغة (64.999) وهي اكبر من القيمة (F) المجدولة البالغة (2.79) عند مستوى دلالة معنوية (0.05) . وعليه يتضح وجود علاقة تأثير معنوية للتخطيط الاستراتيجي في جودة التعليم بشكل عام عند مستوى دلالة (5%) أي بدرجة ثقة (95%).

2- من خلال قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.551) توضح قدرة التخطيط الاستراتيجي على تفسير ما نسبته (55%) من التغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد (جودة التعليم) اما النسبة الباقية (45%) فتعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في انموذج الانحدار.

3- يتضح من خلال قيمة معامل (B) والتي تشير الى أن التغير بمقدار وحدة واحدة في بعد التخطيط الاستراتيجي سيؤدي إلى زيادة في المتغير المعتمد جودة التعليم بمقدار(0.793) أي بنسبة (79%) . وبناءً على ما تقدم تقبل الفرضية وهذا يحقق صحة الفرضية الرئيسة الثانية.

اختبار الفرضية الفرعية الاولى : (تؤثر الرسالة وبدلالة احصائية في جودة التعليم).

1- أن قيمة (F) المحسوبة البالغة (17.224) هي اكبر من القيمة (F) المجدولة البالغة (2.79) عند مستوى دلالة (0.05).وهذا يبين وجود علاقة تأثير معنوية لبعد الرسالة في جودة التعليم عند مستوى دلالة (5%) أي بدرجة ثقة (95%).

2- من خلال قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.245) يتضح قدرة بعد الرسالة على تفسير ما نسبته (24%) من التغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد جودة التعليم، اما النسبة الباقية (76%) تعود الى متغيرات عشوائية غير داخلة في انموذج الانحدار.

3- يتضح من خلال قيمة معامل (B) والتي تشير الى أن التغير بمقدار وحدة واحدة في بعد الرسالة سيؤدي إلى زيادة في المتغير المعتمد جودة التعليم بمقدار (0.576) أي بنسبة (57%). وهذا يحقق صحة الفرضية الفرعية الأولى.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية : (تؤثر الأهداف وبدلالة احصائية في جودة التعليم).

1- أن قيمة (F) المحسوبة البالغة(59.318) .وهي اكبر من القيمة (F) المجدولة البالغة (2.79) عند مستوى دلالة (0.05). وهذا يعني وجود علاقة تأثير معنوية لبعد الاهداف في جودة التعليم عند مستوى دلالة (5%) أي بدرجة ثقة (95%).

2- من خلال قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.528) توضح قدرة بعد الاهداف على تفسير ما نسبته (52%) من التغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد جودة التعليم اما النسبة الباقية (48%) تعود إلى متغيرات اخرى غير داخلة في انموذج الانحدار.

3- يتضح من خلال قيمة معامل (B) والتي تشير أن التغير بمقدار وحدة واحدة في بعد الأهداف سيؤدي إلى زيادة في المتغير المعتمد جودة التعليم بمقدار (0.715) أي بنسبة (71%). وهذا يحقق صحة الفرضية الفرعية الثانية.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة : (يؤثر التحليل البيئي وبدلالة احصائية في جودة التعليم).

1- أن قيمة (F) المحتسبة البالغة (48.438).وهي اكبر من القيمة (F) المجدولة البالغة (2.79) عند مستوى دلالة (0.05) .وهذا يشير الى وجود علاقة تأثير معنوية لبعد التحليل البيئي في جودة التعليم عند مستوى دلالة (5%) أي بدرجة ثقة (95%).

2- توضح قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.478) قدرة بعد التحليل البيئي على تفسيرما نسبته (47%) من التغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد (جودة التعليم) اما النسبة الباقية (53%) تابعة الى متغيرات اخرى غير داخلة في انموذج الانحدار.

3- يتضح من خلال قيمة معامل (B) تشير الى أن التغير بمقدار وحدة واحدة في بعد التحليل البيئي سيؤدي إلى زيادة في المتغير المعتمد جودة التعليم بمقدار (0.623) أي بنسبة (62%). وهذا يحقق صحة الفرضية الفرعية الثالثة.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة : (يؤثر الخيار الاستراتيجي وبدلالة احصائية في جودة التعليم).

1- أن قيمة (F) المحتسبة البالغة (60.783) هي اكبر من القيمة (F) المجدولة البالغة (2.79) عند مستوى دلالة (0.05) وبناءً عليه تقبل الفرضية وهذا يعني (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لبعد الخيار الاستراتيجي في جودة التعليم) وهذا يوضح وجود علاقة تأثير معنوية لبعد الخيار الاستراتيجي في جودة التعليم عند مستوى دلالة (5%) أي بدرجة ثقة (95%).

2- تبين قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.534) توضح قدرة بعد الخيار الاستراتيجي على تفسير ما نسبته (53%) من التغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد (جودة التعليم) اما النسبة الباقية (47%) تعود الى تغيرات عشوائية غير داخلة في انموذج الانحدار.

3- يتضح من خلال قيمة معامل (B) تشير الى أن التغير بمقدار وحدة واحدة في بعد التحليل البيئي وهذا يوضح وجود علاقة تأثير معنوية (0.631) أي بنسبة (63%). وهذا يحقق صحة الفرضية الفرعية الرابعة.

جدول (15) يبين المؤشرات الإحصائية بين ابعاد التخطيط الاستراتيجي في جودة التعليم

جودة التعليم	المسار	ابعاد التخطيط الاستراتيجي	a	B	F	T	R^2	Sig
جودة التعليم Y	<---	الرسالة	1.412	0 .576	17.224	4.150	0 .245	0.000
	<---	الاهداف	1.158	0 .715	59.318	7.702	0 .528	0.000
	<---	التحليل البيئي	1.654	0 .623	48.438	6.960	0 .478	0.000
	<---	الخيار الاستراتيجي	1.498	0 .631	60.783	7.796	0 .534	0.000
	<---	التخطيط الاستراتيجي	0.830	0 .793	64.999	8.062	0 .551	0.000
قيمة (F) المجدولة عند مستوى معنوية (0.05) = 2.79								

المصدر: برنامج SPSS V.23

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً:- الاستنتاجات.

1- يتضح من خلال التباين والاختلاف في توجهات الكتاب والباحثين في تحديد مفهوم التخطيط الاستراتيجي بأن ليس له شكل تنظيمي مرتبط بالإدارة العليا وبصورة مباشرة.

2- تشير النتائج الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التخطيط الاستراتيجي وجودة التعليم وبمستوى جيد، إذ ساهمت علاقات الارتباط في إغناء هذه العلاقة بشكل أجمالي، وهذا يفسر أهمية وقدرة التخطيط الاستراتيجي في خلق الإبداع وتعزيز سلوكيات العمل الابداعي باتجاه تبني جودة التعليم.

3- تبين وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين بعد الخيار الاستراتيجي وجودة التعليم وبمستوى جيد، وهذا يدل على أهمية اختيار البديل وبما يتناسب مع الامكانات من أجل تحقيق النجاح و التميز.

4- توضح نتائج التحليل الاحصائي عن وجود علاقة ارتباط بين بعد الأهداف وجودة التعليم وبمستوى جيد. وهذا يفسر بأن المدارس عينة البحث تمتلك أهداف واقعية تعمل على تحقيقها.

5- تشير النتائج الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين بعد التحليل البيئي وجودة التعليم وبمستوى جيد. وهذا ما يؤكد مدى أهمية هذا البعد في تحقيق جودة التعليم من خلال الدور الذي يؤديه في تحديد التهديدات وتحويلها الى فرص ايجابية يمكن استثمارها.

6- توضح النتائج وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين بعد الرسالة وجودة التعليم وبمستوى متوسط . وهذا ما توضحه رسالة المدارس المبحوثة والتي تؤكد على تحسين وتوظيف جميع الامكانات وبما ينسجم مع رؤيتها في تحقيق النجاح وعلى الآمد البعيد.

7- أثبتت النتائج للمدارس عينه البحث وجود تأثير معنوي للتخطيط الاستراتيجي في جودة التعليم بشكل اجمالي، وهذا يؤكد قدرة التخطيط الاستراتيجي على تقديم خدمات تلبي حاجات الطلبة وبما يساعد على تحقيق جودة التعليم.

8- اظهرت النتائج وجود تأثير معنوي لبعد الخيار الاستراتيجي في جودة التعليم والذي حقق أعلى قيمة تأثير .وهذا يدل على تزايد إدراك واهتمام المدارس المبحوثة على ضرورة العمل بوضع الخيار الاستراتيجي وفق منظور مستقبلي يلبي طموحها في تحقيق النجاح والتميز محققة بذلك الجودة في العملية التربوية.

9- تبين وجود تأثير معنوي لبعد الأهداف في جودة التعليم وجاء بالمرتبة الثانية. وهذا يؤكد تشجيع المدارس المبحوثة للملاكات التعليمية على توحيد جهودهم باتجاه غاياتها.

10- أفادت النتائج وجود تأثير ذات دلالة معنوية للتحليل البيئي في جودة التعليم وجاء بالمرتبة الثالثة. وهذا يوضح سعي العينة المبحوثة في تحديد افضل استجابة للتغيرات المتسارعة في بيئتها الداخلية والخارجية.

11- تشير النتائج الإحصائية وجود تأثير معنوي لبعد الرسالة إذ احتلت المرتبة الرابعة. وهذا ناتج عن تأكيدها على القيم والمعتقدات الاخلاقية والتي تجعل التخطيط قوة دافعة لتنمية المجتمع.

ثانياً:- التوصيات: بناءً على ما ورد من استنتاجات في الفقرة السابقة تم صياغة التوصيات الآتية:-

1- ضرورة الاهتمام والتأكيد على استخدام مفهوم التخطيط الاستراتيجي كأسلوب إداري بعيداً عن المبالغة والتخمين والحدس يساعد المدارس المبحوثة على التكيف والتأقلم مع بيئتها.

2- ينبغي على إدارات المدارس عينة البحث الاهتمام الجاد والفعلي بجودة التعليم من خلال نشر ثقافة الجودة وتعميق الايمان بها لدى الملاكات التعليمية.

3- ضرورة العمل على إعادة النظر في الاستراتيجيات المتبعة والتي وضعت مسبقاً وتحديد أوجه الضعف والعمل على علاجها ووضع خطط وإجراءات عمل جديدة.

4- يتطلب من إدارات المدارس المبحوثة البحث عن المؤشرات (أجراء استبيان) والتي يحكم من خلالها الطلبة على جودة الخدمة التعليمية ومعرفة جوانب النقص في الخدمة التعليمية والمحاولة على تحسينها.

5- يتطلب من إدارات المدارس عينة البحث العمل بجهود استثنائية بتوفير مظهر عام يلاءم الخدمة المقدمة وذلك من خلال توفير قاعات دراسية مناسبة وحدائق جذابة والتي تساعد على خلق بيئة صحية وسليمة.

6- يتوجب على إدارات المدارس المبحوثة توجيه وحث الملاكات التعليمية على جعل الطلبة يشعرون بالأمان وتقديم الدعم المعنوي وتقوية أواصر الثقة من أجل رفع المستوى العلمي.

7- يجب أتخاذ الإجراءات السريعة والتدابير اللازمة لمواجهة والتخلص من المعوقات والتي تحول دون تحسين مستوى جودة التعليم.

8- العمل على تحسين خبرات ومهارات الملاكات التعليمية في مجال تطبيق مفاهيم الجودة ومعايير الأيزو(9001) من خلال أقامة الدورات التطويرية وورش العمل المتخصصة.

المصادر والمراجع:

1- أحمد، أحمد ابراهيم ,(2007)." تطبيق الجودة والاعتماد في المدارس، القاهرة- دار الفكر العربي.

دليل الجودة لمؤسسات التعليم العالي العربية"، اتحاد الجامعات العربية الامانة العامة، عمان – الاردن.

2- ـــ، ـــ ,(2002)." معايير جودة الإدارة التعليمية والمدرسية"، المؤتمر العلمي السابع بالمدرسة المصرية ,جامعة طنطا- مصر.

3- أبو ملوح، محمد يوسف,(2004)." الجودة الشاملة والاصلاح التربوي"، فلسطين- غزة، مركز القطان للبحث والتطوير التربوي.

4- أبو الرب,عماد الدين، الوادي، محمود، برقاوي باسم، خربط، فاتن فوزي ,غيث، عبد السلام يعقوب,(2017)."

5- الطلاع، محمود سالم ,(2014)." العوامل المؤثرة في جودة التعليم الاساسي بمدارس محافظة القنيطرة في ضوء معايير الجودة الشاملة"، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق- كلية التربية.

6- الجلبي، سوسن شاكر,(2007)." معايير الجودة الشاملة في الجامعات العربية"، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد (4).

7- البيلاوي، حسن حسين ,(1996)." إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي بمصر"، مؤتمر التعليم العالي في مصر وتحديات القرن الحادي والعشرين في جامعة المنفية – مصر.

8-الحملاوي، محمد رشاد,(1993). "التخطيط الاستراتيجي"، مكتبة عين الشمس، القاهرة- مصر.

9- الدهدار، مروان,(2006). " العلاقة بين التوجه الاستراتيجي لدى الإدارة العليا في الجامعات الفلسطينية وميزتها التنافسية- دراسة ميدانية على جامعات غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة.

10- المغربي، عبد الحميد، غريبة، لرمضان,(2006)."التخطيط الاستراتيجي بقياس الإداء المتوازن"، الطبعة الاولى، المكتبة المصرية، القاهرة – مصر.

11- السكارنة ,بلال خلف,(2010)." التخطيط الاستراتيجي"، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر، عمان – الاردن.

12- السكارنة، بلال خلف,(2015)."الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان – الاردن.

13الغالبي، طاهر محسن منصور، المالكي، علي عبد الحسين,(2016)." بناء نظام متكامل للتخطيط الاستراتيجي وقياس تأثيره من منظور بطاقة العلامات المتوازنة- دراسة استطلاعية للآراء عينة من المديرين والمسؤولين في شركة نفط الجنوب"، بحث مستل دبلوم عالي، كلية العلوم الاقتصادية.

14- اللوزي، موسى,(2002)." التنمية الإدارية "الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الاردن.

15-الضمور، محمد موفق,(2008)."واقع التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في القطاع العام في الاردن",اطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ,الاردن.

16-الغوطي، محمود احمد سالم,(2017)." دور التخطيط الاستراتيجي رفع الكفاءة الإنتاجية لدى العاملين في مؤسسات التعليم العالي بمحافظة غزة "رسالة ماجستير في الإدارة التربية بكلية التربية في الجامعة الاسلامية بغزة.

17-الغالبي، طاهر محسن منصور,ادريس,محمد صبحي,(2007). "الادارة الاستراتيجية من منظور منهجي متكامل"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان-الاردن.

18-التميمي، محمد ياسين رحيم,(2009). "العلاقة بين الخيارات الاستراتيجية والقيادة التحويلية وتأثيرهما في النجاح التنظيمي"، رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد.

19- الظاهر، نعيم ابراهيم,(2009)."الادارة الاستراتيجية: المفهوم والاهمية والتحديات",عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ,عمان- الاردن.

20 - العمري، هاني,(2002)." منظور الجودة في قطاع التعليم (المنهجية والتطبيق)"، المجلس السعودي للجودة.

21- المحمد ,عمر،(2008)."العوامل المؤثرة على جودة التّعليم العالي"، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة حلب- كلية الاقتصاد.

22- اللامي، غسان قاسم داود، الربيعي، هدى قاسم سعيد,(2017)." إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية معايير وتطبيقات ونماذج"، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان - الاردن.

23- العلي، عبد الستار محمد ,(2010)."تطبيقات في إدارة الجودة الشاملة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان- الاردن.

24- القيسي، فاضل حمد، الطائي ,علي حسون ,(2012) ."الإدارة الاستراتيجية" ,نظريات ومداخل وقضايا معاصرة ,دار الصفاء للطبع والتوزيع، الطبعة الاولى ,عمان - الأردن.

25- جوهر، صلاح الدين احمد,(2000)." أساليب وتقنيات الإدارة التربوية في ضوء ثورة الاتصالات والمعلومات"، مجلة التربية ,العدد (105), جامعة الازهر- كلية التربية.

26- حافظ، محمد، البحيري ,السيد,(2006)." تخطيط المؤسسات التعليمية"، الطبعة الاولى، عالم الكتب، القاهرة- مصر.

27- محمد ,احمد علي ,(2011)." التخطيط التربوي الاستراتيجي"، الطبعة الاولى ,دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الاردن.

28- ميا، علي ديب، صلاح، الشامي، سالم,(2008). " التخطيط الاستراتيجي ودورة في فعالية العاملين – دراسة ميدانية على موظفي مديرية تربية محافظة البريمي سلطنة عمان"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية 3(4) 133 -91.

29- محمود، أمينة فاروق,(2016)." دراسة تحليلية بين الكلفة وجودة المؤسسات التعليمية "، مجلة البحث العلمي في التربية ,العدد (17)، جامعة عين شمس- كلية البنات.

30- محمود ,زيد خوام,(2014)." المهارات القيادية وتأثيرها في التخطيط الاستراتيجي- بحث ميداني تحليلي في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي"، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد.

31- نجوى، حرنان، (2014) ." مساهمة إدارة المعرفة في تحسين جودة التعليم العالي : دراسة عينة من الجامعات الجزائرية"، أطروحة دكتوراه.

32- نور الدين، بوعنان,(2010)."جودة الخدمات وأثرها على رضا الزبائن"، رسالة ماجستير في إدارة التسويق، جامعة محمد بوضيعان، المسيلة- الجزائر.

33- سلمة,كيحلي عائشة، مسغوني، منى، عماني ,لمياء,(2017)."حتمية تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر"، مجلة الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، جامعة الشهيد حمه الخضر الوادي- الجزائر.

34 عسكر، سمير,(1987)." اصول الإدارة" دار القلم، دبي -الامارات.

35-عليمات، صالح ناصر ,(2004)." إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية (التطبيق ومقترحات التطوير)"، دار الشروق للنشر والتوزيع ,عمان - الاردن.

36- صالح ,صلاح الدين حسين، عكاك، علي سعيد علي,(2011). "التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي- دراسة ميدانية لاتجاهات المديرين في جامعات عمانية خاصة، مجلة دنانير ,العدد الرابع، بغداد - العراق.

37 رقاد، صليحة ,(2014). " تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاقه ومعوقاته - دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري"، اطروحة دكتوراه ,جامعة سطيف- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير.

38- راضي، جواد محسن، عباس، بشرى عبد حمزه,(2011)." ضمان الجودة في التعليم العالي وأثره في جودة الخدمة المدركة - دراسة اختبارية على عينة من طلبة كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة القادسية".

39- خطاب، عُايدة سُيد(2003)." الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية في ظل اعادة الهيكلة، الاندماج، مُشاركة المخاطر"، الطبعة الاولى، دار شُركة ألحريري لُلطباعة ,ألقاهرة- مصر.

1-Asgher,Z. (2011)."new approach to strategic planning :the impact of leadership culture on plan implantation via the three Cs" ,cooperation ,collaboration ,and coordination ,ASBB annual conference ، Vol .18 ,No. 1 ,pp.1121-1132.

2-Basel ،S,(2011)." Evaluating the effectiveness of strategic planning withen the middle eastern public sector" thesis doctor in business administration ،Victoria university ،Australia.

3-Bryson ،J.(1988)."a strategic planning process for public and non-profit organization" ،long range planning ،Vol.21 ,no.1 ,pp.73-81.

4-Bell,D.(2010),"managing service quality for improved competitive performance" ،New Zealand Journal of business,Vol.12,pp.1-12.

5- Dess ،G ،G.; Lumpkin ،G. T. & Eisner ،A ،B. ،(2007). "Strategic Management" ،3rd ed. McGraw-Hill ،Inc. New York.

6-Daft,R&Marcic,D,(2000)."Understanding management",3 edition ,Harcourt Inc. ,USA.

7- Evans ،J ،R. ،(1993)."applied production and operations management" ،New York ،west-publishing company.

8-Ford ،M. (1981) ،"Strategic Planning ،Mythor Reality" ? Achiev Executives View" ،Long Range Planning.

9- Gimber,X,(2011)."Think Strategically" ،First Published ،Palgrave MacMillan ،New York.

10- Hervé ,C.(2012). "Démocratie D'apprentissage : Invariants De La Quality" ،Acts duologue international sure la Demarche Quality dens L'enseignement Superior :Notions ،Processes ،Miser En Oeuvre ،University De Skikda ،November ،p.39.

11Hitt,M,A;IvelandR,D,&Hoskisson,R,E,(2001)."StrategicManagementCompetitiveness and Globalization",4edtion,South-Western College Publishing ,Ohio ،USA.

12-Johnson,A.& Scholes ،(2002). "Strategic planning in the Millard Public Schools" ،(1989-2003) Lincoln ،Nebraska.

13- Keegan ،W ،M. &Duncan ,T ،(1995)."Marketing" ،2nd ed ،New Jersey ،Prentice ،Hall ،Co.

14- Katsioloudes ،M ،I. (2012)." Global Strategic Planning" ،Cultural Perspective for Profit and Nonprofit Organization. United Kingdom: But-Tamworth-Heinemann Publishing.

15-Mondy ,R,W.& Premeaux ،S ،R.(1995)."Management Concepts ,Practices and Skills",7 edtion,Prentic-Hall.

16- Parasuraman ،A.; Zeithaml ،V.A. & Berry ،L.L. (1985). "A conceptual model of service quality and its implications for future research" ،Journal of Marketing ،Vol. 49 ،No. 3 ،pp. 41-50.

17-W,Rue,L.& Holland,G.(1989)."Strategic Management " Second Edition ،New York MeGraw- Hill Book company.
18-Thompson ,J ,L.(1997)."Strategic Management: Awareness' and Change",3 edition ,International Thompson Publishing co.U.K.

متطلبات ترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات – "قطاع إنتاج التمور وتنمية صادراته في الجزائر نموذجا"

Requirements for promoting foreign trade outside the hydrocarbon sector The date production sector and the development of its exports in Algeria as a model

فاطيمة بلغربي[1]، خولة حلاسي[2]،

Fatima Belgharbi[1], Khaoula hallaci[2]

[1] جامعة تيارت، fatima.belgharbi@univ-tiaret.dz

[1] جامعة البويرة، k.hallaci@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام : 2021/10/08 ؛ تاريخ القبول : 2021/12/15؛ تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

تعتبر زراعة النخيل في المجتمعات العربية ذات أهمية خاصة ليس فقط كمصدر للغذاء ولكن لارتباطها بعادات وتقاليد وقيم اجتماعية توارثتها الأجيال، مما جعل للنخيل نظرة خاصة في هذه الدول ومنها على سبيل المثال المملكة العربية السعودية لذلك اعتبرت شعارا لها وتجسيدا علميا لمكانتها ولتألفها مع البيئة المحلية. حيث لا تخلوا حديقة أو شعار من النخيل بأنواعه المختلفة الإنتاجية والتزيينية وتعتبر أشجار النخيل رمزا للبيئة الصحراوية حيث أنها من أكثر النباتات تكيفا مع البيئة الصحراوية نظرا لتحملها درجات مرتفعة من الحرارة والجفاف والملوحة قد لا تتحملها كثير من النباتات الأخرى.

مقدمة:

مع تطور التبادل التجاري تنوعت أشكال تدخل الدولة في إدارة علاقاتها التجارية الدولية بتبنيها سياسات مختلفة من أجل تحقيق أهدافها التنموية، فقامت على التركيز بإنتاج ما تتوفر فيه على مزايا نسبية لغرض كسب رهان التنافسية في إطار التبادل التجاري الدولي.

والجزائر وعلى غرار باقي دول العالم وسعيا منها للاندماج في الاقتصاد العالمي، ومن أجل تنويع صادراتها الخارجية خارج المحروقات، اتجهت مؤخرا إلى تدعيم وتطوير قطاعات أخرى على غرار القطاع الفلاحي من خلال إنتاج التمور وتصديرها.

حيث يحتل القطاع الزراعي العربي دورا بارزا منذ القدم في اقتصاديات الوطن العربي، حيث ساهمت الزراعة بين 25-30% في ناتجه المحلي الإجمالي في الستينات والسبعينات، إلا أن هذه المساهمة تراجعت في الثمانينات والتسعينات لأقل من 17.6%، كما تراجع حجم العمالة الزراعية من إجمالي القوة العمالية العربية من 60% إلى 40% في الفترتين السابقتين وهذا ما انعكس سلبا في مساهمة الزراعة في تكوين الناتج الإجمالي المحلي.[1]

[1] **المؤلف المرسل**: فاطيمة بلغربي، **الإيمايل**: fatima.belgharbi@univ-tiaret.dz

وتعتبر زراعة النخيل في المجتمعات العربية ذات أهمية خاصة ليس فقط كمصدر للغذاء ولكن لارتباطها بعادات وتقاليد وقيم اجتماعية توارثتها الأجيال، مما جعل للنخيل نظرة خاصة في هذه الدول ومنها على سبيل المثال المملكة العربية السعودية لذلك اعتبرت شعارا لها وتجسيدا علميا لمكانتها ولتألفها مع البيئة المحلية. حيث لا تخلوا حديقة أو شعار من النخيل بأنواعه المختلفة الإنتاجية والتزيينية وتعتبر أشجار النخيل رمزا للبيئة الصحراوية حيث أنها من أكثر النباتات تكيفا مع البيئة الصحراوية نظرا لتحملها درجات مرتفعة من الحرارة والجفاف والملوحة قد لا تتحملها كثير من النباتات الأخرى.

وعليه تسعى هذه الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على ذلك الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي من خلال إنتاج التمور في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية والدعوة إلى تفعيل هذا القطاع كإستراتجية لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

المحور الأول: ماهية التجارة الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية؛
المحور الثاني: واقع القطاع الزراعي "إنتاج التمور" ومدى مساهمته في التجارة الخارجية الجزائرية وترقية الصادرات؛
المحور الثالث: متطلبات إنتاج التمور في الجزائر في ظل إستراتيجية تنويع الصادرات خارج المحروقات.

المحور الأول: ماهية التجارة الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية

تؤدي التجارة الخارجية دورا هاما في الحياة الاقتصادية، إذ يمكن عن طريقها إشباع الكثير من الاحتياجات التي يصعب إشباعها بدونها، ولاشك أن ذلك يرجع إلى تميز كل دولة ببعض المميزات الطبيعية أو المكتسبة والتي تجعلها ذات كفاءة معينة في إنتاج سلع بذاتها دون غيرها من الدول.[2]

ترتبط التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا بظاهرة التخصص و تقسيم العمل، إذ لولا قيام المبادلات الدولية لما تخصصت بعض الدول في إنتاج بعض السلع والخدمات بكميات تزيد عن حاجاتها دون أن تنتج شيئا من سلع أخرى، ومن ناحية أخرى فلولا وجود التخصص لأنتجت كل دولة ما يلزمها من السلع ولما قامت التبادلات التجارية الدولية.[3]

أولا: تعريف التجارة الخارجية:

تمثل التجارة الخارجية مجموعة التبادلات الاقتصادية الدولية من خدمات وتكنولوجيا ورأس مال، إذ يظهر ذلك الترابط بين المنتجين والمستهلكين على المستوى الدولي عبر عدة معايير كأهمية كل دولة في الاقتصاد العالمي والتبادل بينها وبين مختلف دول العالم .

إن قيام التجارة سواء الداخلية منها أو الخارجية هو نتيجة طبيعية لقيام التخصص وتقسيم العمل، حيث يؤدي التخصص بالطبيعة إلى قيام التبادل بين الأفراد، فلكي يحصل كل فرد على حاجته المتنوعة، فحتما سيقوم بمبادلة جزء من إنتاجه بجزء من إنتاج غيره.[4] هذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية، أي تقوم دولة ما بإنتاج سلعة ما واستبدالها بسلعة أخرى مع مختلف دول العالم. إذن فالمقصود بالتجارة الدولية* أنها: "**عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل** ".[5]
كما يقصد بها اختصارا تلك: "العملية من التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي".[6]

تعرف التجارة الخارجية بأنها:

- ☑ فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية.
- ☑ هي عملية التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي. [7]

ويمكن تعريف التجارة الدولية كذلك من زاويتين:

المعنى الضيق: ويشمل الصادرات والواردات المنظورة مثل السلع وغير المنظورة (الخدمات) .

المعنى الواسع: ويشمل:

- ☑ الصادرات والواردات المنظورة.
- ☑ الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات).
- ☑ الحركة الدولية لرؤوس الأموال.
- ☑ الهجرة الدولية، عن طريق انتقال الأفراد من دولة لأخرى.

ويعد هذا التعريف الأخير وبالمفهوم الواسع هو الأنسب لمصطلح "**التجارة الدولية**" خاصة في وقتنا الحالي مع تطور العلاقات التجارية الدولية، إذ أصبح التبادل الدولي يشتمل على حركات السلع والخدمات، الهجرة الدولية والمعونات الاقتصادية، حركات رؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة وظاهرة الشركات متعددة الجنسيات. [8]

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية:

ليس من الصعب علينا أن نتصور ما للتجارة الدولية من أهمية في العصر الحديث، فهي تمكننا من إشباع بعض الحاجات التي لا يمكن إشباعها لو لم يقم تبادل تجاري بين الدول مع بعضها البعض، ذلك أن دول العالم تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا من حيث المزايا الطبيعية والمكتسبة، لذلك فإن للتجارة الخارجية فوائد عديدة سواء على الفرد أو المجتمع نوجز بعضها فيما يلي:

- ☑ تمكن التجارة الدولية كل دولة من أن تستغل مواردها الإنتاجية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة بمعنى حصولها من تلك الموارد على اكبر ناتج كلي ممكن. [9]
- ☑ ميزة التجارة الدولية هو أنها تمكن كل دولة من الاستفادة من مزايا الدولة الأخرى، فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الدولية تحت تصرف الدول جميعا.
- ☑ تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها ، وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية. [10]
- ☑ تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب. [11]
- ☑ توفر للأفراد ما لا يستطيعون إنتاجه أو ما ينتجونه بقلة.
- ☑ تساعد على التقدم في الميادين الأخلاقية والاجتماعية والثقافية بفضل ما تتطلب من احتكاك مستمر.
- ☑ تعتبر إحدى أوجه النشاط البشري الذي يقوم عليه التبادل.

- ☑ تساهم التجارة الخارجية في نشر المعرفة التكنولوجية ونقل الأفكار والخبرة والمهارات والقدرات الإدارية وفن التنظيم وإنشاء المشروعات.[12]
- ☑ تعمل التجارة الخارجية على زيادة الرفاهية الاقتصادية من خلال إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات إما بسبب عدم توفر هذه السلع والخدمات في بعض الدول وانتقالها عن طريق التجارة الخارجية إلى جميع أنحاء العالم، أو بسبب الحصول على هذه السلع **بتكاليف أقل*** نتيجة استيرادها من دول لديها ميزة نسبية في الإنتاج بسبب وفرات الحجم الاقتصادي.

فعلى سبيل المثال فقد حققت التجارة الإجمالية العربية في عام 2008 زيادة من جانب الصادرات بنحو 32.5 في المائة لتصل إلى نحو 1.050 مليار دولار، ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى الزيادة المفرطة في أسعار النفط العالمية خلال الأشهر السبعة الأولى من العام. كما سجلت الواردات الإجمالية العربية زيادة هي الأخرى بنسبة 32.2%، لتبلغ قيمتها حوالي 702 مليار دولار، ولقد أتت زيادة الواردات العربية لتلبية احتياجات النشاط الاقتصادي في ضوء استمرار النمو في معظم الدول العربية. وارتفع وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية ليصل إلى 6.7%، كما ارتفع وزن الواردات العربية في الواردات العالمية إلى 4.3 بالمائة.[13]

الجدول رقم "01": التجارة الخارجية الإجمالية العربية (2004–2008)

	القيمة (مليار دولار)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي ل 2004-2008
	2004	2005	2006	2007	2008*	2004	2005	2006	2007	2008*	
الصادرات العربية	403.3	559.6	681.0	792.3	1.049.8	31.9	38.7	21.7	16.3	32.5	27.0
الواردات العربية	288.5	348.9	400.6	530.7	701.6	34.2	20.9	14.8	32.5	32.2	24.9
الصادرات العالمية	9.133.2	10.370.5	12.005.2	13.808.9	15.7354.	16.8	13.5	15.8	15.0	14.0	14.6
الواردات العالمية	.9477	10.747.9	12.448.9	14.092.5	16.1691.	16.9	13.4	15.8	13.2	14.7	14.3
وزن الصادرات العربية في العالمية%	4.4	5.4	5.7	5.7	6.7						
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية%	3.0	3.2	3.2	3.8	4.3						

* **بيانات أولية.**

المصادر: – الاستبيان الإحصائي للتقرير العربي الموحد لعام 2009.

– صندوق النقد الدولي، اتجاهات التجارة الخارجية، جوان 2009.

المحور الثاني: واقع القطاع الزراعي " إنتاج التمور" ومدى مساهمته في التجارة الخارجية الجزائرية وترقية الصادرات

أولا: واقع القطاع الزراعي:

تملك الجزائر قدرات معتبرة في المجال الزراعي فتبلغ المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر في الشمال حوالي 7.5 مليون هكتار وهو ما يعادل 03 بالمائة من مساحة البلاد، وتقدر مساحة الأراضي التي يتهاطل عليها سنويا أكثر من 400 ملم من الأمطار ب 1مليون هكتار فقط.[14]

وتقدر المساحة المخصصة فعلا للفلاحة بـ 47 مليون هكتار منها 07 مليون هكتار غابات، 32 مليون مستعملة كمراعي وممرات والباقي 08 مليون هكتار يمثل المساحة المستعملة للفلاحة، وفيما يلي يمكننا أن نستعرض أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر والمساحات التي تغطيها.

سجل القطاع الزراعي في الجزائر معدل نمو سنوي قدر بـ 6% منذ سنة 2000 ، مما سمح بربح نصف مليون هكتار للمساحة الصالحة للزراعة لترتفع إلى 8 ملايين هكتار .

وكشف وزير الزراعة الجزائري رشيد بن عيسى، أن توسيع المساحة القابلة للزراعة سمح برفع عدد العاملين في القطاع الزراعي بمليون عامل لينتقل إجمالي عدد العاملين في القطاع إلى 3.5 مليون عامل. غير أن ذلك لم يحدّ من الارتفاع المستمر للفاتورة الغذائية التي تجاوزت 8 مليارات دولار سنة 2008، رغم ارتفاع إنتاج الحبوب من 15 مليون قنطار سنة 2000 إلى 43 مليون قنطار عام 2007 قبل أن ينخفض إلى 21 مليون قنطار سنة 2008 بسبب الجفاف، علماً أن حاجيات الجزائر من هذه المادة تقدر بـ 60 مليون قنطار في العام .[15]

وتعمل الحكومة على تكثيف زراعة الحبوب مستفيدة من ارتفاع عدد السدود إلى 72 سداً بطاقة استيعاب في حدود 7.8 مليار م^3، فضلاً عن إنجاز 13 محطة لتحلية مياه البحر في أواخر سنة 2009 يقدر إنتاجها بداية من سنة 2011 بـ 2.2 مليون م^3 يومياً، وهو ما يعادل 825 مليون متر مكعب سنوياً .

واستفادت منطقة الجنوب الجزائري والهضاب العليا من تحويلات مياه النقب المنجزة على الطبقات الجوفية على غرار التحويل الجاري إنجازه لتزويد ولاية تمنراست (2100 كم جنوب العاصمة) انطلاقاً من منطقة عين صالح الواقعة شمال الولاية، على مسافة تقدر بـ 740 كلم.

الجدول رقم "02": أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر لسنة 2000

الوحدة: مليون هكتار

المحاصيل الكبرى	أشجار مثمرة	أشجار الورديات	زراعة الكروم	أشجار الزيتون	أشجار النخيل	أشجار الحمضيات	البطاطا
5.5م.هـ	517000	113000	59000	164000	100000	45000	72000

المصدر: *www.aoad.org*

نلاحظ أنه من الناحية الإنتاجية والنباتية، الجزائر تنشط بكثير في مجال زراعة الحبوب، البطاطا الحمضيات، الزيتون و**النخيل**، أما من ناحية الإنتاج الحيواني فيرتكز على خمسة أنواع أساسية وهي الأبقار، الأغنام، الماعز، الأحصنة،

الإبل بمعدل يمثل 22 مليون رأس (1990-2000)، يمثل منها الغنم أكثر من 80%، الماعز 7.12%، البقر 6%، عددها يقدر بـ 3.1 مليون رأس بما فيها 80% من البقر الحلوب، ولدينا الجدول التالي يبين نسبة الصادرات الزراعية من مجموع الصادرات:

الجدول رقم "03": نسبة الصادرات الزراعية من إجمالي الصادرات (2000-2006)

الوحدة 10 مليون دج

المواسم	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مجموع الصادرات	22031	19132	18825	24612	32083	44395	54613
صادرات المواد الغذائية	32	28	35	48	59	67	73
النسبة %	0.15	0.15	0.19	0.20	0.18	0.15	0.13

المصدر: الديوان الوطني للإعلام الآلي وإحصائيات الجمارك.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة نمو الصادرات الزراعية في تذبذب مستمر من سنة إلى أخرى حيث نجد أنها لم تتجاوز 2% من إجمالي الصادرات الوطنية، إلا أن هذه النسبة تبقى بعيدة عن الطموحات التي تسعى الدولة إليها من خلال ما توفره من دعم وتسهيلات لهذا القطاع (مسح ديون الفلاحين مثلا).

وقد فاقت صادرات الجزائر خلال سنة 2003 ما يقدر بـ 135 مليون دولار أمريكي منها 51.504 مليون دولار للسلع الغذائية.[16]

على العموم لقد تمت عدة تجارب تعزيزية في قطاع الزراعة منذ الاستقلال حتى اليوم، لكن هذه التجارب والسياسات المتتالية لم تعالج المشاكل الأساسية كالمشكل العقاري واستنزاف المساحات الخضراء، وسوء استعمال الموارد المائية وهو ما يبقي قطاع الزراعة في الجزائر بحاجة إلى عصرنة في التقنيات والى مبادرات استثمارية جادة خاصة في قطاع زراعة التمور والذي هو محور بحثنا المقبل وذلك للرفع من تنافسية القطاع ضمن متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ثانيا: إنتاج التمور في الجزائر ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية:

بالرغم من إنتاج التمور يحتل مكانة هامة في الزراعة الجزائرية بوجه خاص وفي الاقتصاد الوطني بشكل عام إلا أن التمور الجزائرية خاصة ذات الجودة الرفيعة منها على غرار "**دقلة نور**"* لم تتمكن من تصحيح وضعها لحد الآن في السوق العالمية، من خلال رفع قيمة صادراتها التي لا تزال ضعيفة جدا ، حيث لا تتجاوز 1 في المائة من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات، رغم أنها قادرة على تحقيق مداخيل هامة من العملة الصعبة لو نالت حقها من الاهتمام، من خلال معالجة أشجار النخيل من الأمراض والآفات التي تتسبب في فساد وإتلاف ما بين 20 إلى 30 بالمائة من الإنتاج الوطني سنويا، وحماية هذا المنتج من الاستنزاف الذي يتعرض له بفعل مقايضته بسلع أخرى،[17] وتمريره عبر الحدود الشرقية والجنوبية للجزائر بطرق غير قانونية .

ورغم أن الجزائر تعد من بين أكبر الدول المنتجة للتمور في العالم (المرتبة 7 من بين 15 أكبر دولة مصدرة للتمور)، بإنتاج سنوي يقدر بـ26,5 مليون قنطار سنويا، وتملك 160 ألف هكتار من النخيل وتتوفر على 17 مليون نخلة، إلا أن معدلات تصدير هذا المنتج ضعيفة جدا لا تتعدى 2.36 بالمائة من حجم الإنتاج الوطني الإجمالي، إذا ما تمت مقارنتها باستهلاك السوق العالمية، أو بمعدلات تصدير الجارة تونس، فهذه الأخيرة تملك مساحات أقل بكثير منا، لكن رغم ذلك

قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال عكس الجزائر، التي لم تستطع حتى حماية منتجها الذي يضيع منه سنويا ما بين 20 إلى30 بالمائة بفعل التسوس وعدم المعالجة،[18] كثيرا ما يدفع ثمنه المنتجون والمستهلكون على حد سواء، في وقت لا تزال الدولة عاجزة عن إعداد سياسة فعالة لإعطاء هذا المنتج مكانته الحقيقية، رغم اعتباره الثروة الثانية بعد البترول، ومن الشعب الأساسية والإستراتيجية بالنسبة للاقتصاد الوطني، وأحد حلقات مسألة تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي للجزائر.

أ: إنتاج التمور في الجزائر: عرفت الجزائر ولسنوات عديدة بصفة المنتج والمصدر الأول لمادة التمر في العالم ، فإلى جانب الإنتاج المعتبر الذي كان يضمنه القطاع الفلاحي من هذا النوع من الثمار اشتهرت "دقلة نور" بالجودة والنوعية العالية لاستجابتها لمقومات العنصر الغذائي المهم والمساهم في الأمن الغذائي وفق تصنيف منظمة "الفاو"، ولقد عرفت زراعة النخيل في الجزائر مند زمن بعيد حيث تدل الدراسات والأبحاث التي أجريت في صحرائنا على أن منطقة الواحات كانت تعرف نشاطًا اقتصاديًا ضخما تمثله شبكة تجارية متطورة بين مختلف القبائل والأسواق التجارية.

وككل المنتجات الزراعية فإن إنتاج التمور يتصف بالتعقيد من حيث اختلاف الظروف الطبيعية ومنها المرتبطة بعامل المناخ والمياه والانعزال النسبي للواحات عن بعضها البعض.[19]

1- **واحات التمور:** تعتبر الواحات المتفرقة عبر ربوع الصحراء الجزائرية المناطق الزراعية الرئيسية لنخيل التمور ويمكن تصنيفها كما يلي:[20]

الزيبان :بسكرة، بوسعادة، طولقة.

وادي سوف :الوادي.

وادي ريغ : ورقلة، توقرت، جامعة و المغير.

واحة واد ميزاب.

توات : أدرار، رقان.

قورارة :تيميمون.

الساورة : بشار.

الهقار : تمنراست.

تيديلكت :عين صالح.

تادميت :المنيعة.

الطاسيلي:عين أمناس وجانت.

2- **تقسيم حسب أنواع التمور وخصائصها:** يوجد في الجزائر حوالي 800 صنف من أصناف التمور إلا أنه يمكن تصنيف أهمها وحسب الخصائص كما يلي:

☑ التمور الجافة: دقلة بيضاء– مش دقلة –تين ناصر.

☑ التمور النصف جافة: دقلة نور– تافزوين –تمجوهرت – أزرزة.

☑ التمور اللينة: الغرس – آدالة– بنت أخبالة.

ب: تسويق التمور(تجارتها): يعتبر التسويق الزراعي من أهم الأسس التي يقوم عليها البنيان الاقتصادي لأي دولة، فالتسويق مكمل لعملية الإنتاج لأنه لا يمكن إنتاج أي منتج دون أن يكون هناك تسويق له يضمن أنسابه من المنتج إلى المستهلك .ففي بداية النهضة الزراعية لم تبرز المشكلة التسويقية بالصورة التي برزت عليها الآن حيث كانت الأسواق المحلية تقوم باستهلاك كل ما ينتج ولكن التطور الذي حدث ففي المجال الزراعي مثلا في استخدام الأساليب الزراعية المتطورة الذي ترتب عليه زيادة الإنتاج بشكل كبير .ومحصول التمور هو موضوع المشكلة التسويقية فإنه يواجه مشكلة تتمثل في الكساد وتدهور إمكانية التسويق يتضح هذا جليًا في الكميات التي تصدر من التمور للأسواق الخارجية قليلة جدًا مقارنة بالكميات المنتجة[21].

ت: معوقات إنتاج وتصدير التمور الجزائرية: تقف في وجه زراعة وإنتاج التمور الجزائرية لغرض استهلاكها من جهة وتصديرها من جهة أخرى جملة من العراقيل والمعوقات أثرت على قطاع النخيل بشكل عام، وقللت من نسبة مساهمته في ترقية التجارة الخارجية خارج المحروقات إذ لازالت نسبتها ضئيلة جدا هذا بالرغم من أن هذا المنتج يشغل مكانة هامة لو أنيطت له الرعاية والمرافقة المستمرة، ويمكن إيجاز أهم العراقيل فيما يلي:

- ☑ المعوقات الخاصة بالحالة الصحية للأشجار: بحيث يتعرض النخيل والثمار المنتجة منه إلى العديد من الحشرات والأمراض التي تسبب ضياع أو فقد في الإنتاج على مستوى النخلة، ضف إلى ذلك ضياع وفقد مستوى الإنتاج على مستوى المخازن ومن بين هذه الأمراض نجد دودة التمر حيث تسبب هذه الحشرة خسائر كبيرة تفوق ما نسبته 30 بالمائة من الإنتاج على مستوى المخازن والمزارع.[22]
- ☑ تأخر التراخيص والموافقات حول الاشتراطات الصحية والصحية النباتية من طرف المكلفين بها أعضاء سلطات الصحة مما يعرض جودة التمور المخزنة إلى التلف وهو ما يهدد العقود المستقبلية لمنتجي التمور الجزائريين مع المتعاملين الأجانب.
- ☑ انخفاض المستوى الفني في الإنتاج وضعف المعرفة التقنية للمزارعين التقليديين الذين يشكلون الأغلبية، مما يعرقل إمكانية إتقانهم للأعمال المنوطة بهم وبالتالي تنخفض مساهمته في ترقية وتدعيم المنتج الوطني خاصة ذلك الموجه للتصدير.
- ☑ النقص الملحوظ الذي تعرفه عديد الولايات الجزائرية المختصة في إنتاج التمور بالجانب المتعلق بغرف التبريد، نتيجة انخفاض وعي الفلاحين بأهمية هذه الغرف لحماية منتجوهم الذي يتعرض للتلف بسبب الحرارة الشديدة بالمنطقة، خصوصا في فصل الخريف، وهو الفصل الذي يعرف بموسم الجني بالنسبة للتمور.
- ☑ نقص مياه السقي الفلاحي بأكبر المناطق المنتجة للتمور، على غرار منطقة طولقة ببسكرة وملوحة مياه السقي الفلاحي بالمجمّعات الزراعية للنخيل، خصوصا في منطقة عين البيضاء بورقلة، وكذا مشكلة التطهير التي أضرت كثيرا بهذا المنتج الإستراتيجي بهذه المنطقة رغم بعض البرامج والمشاريع التي استفادت منها هذه المناطق المنتجة للتمور.
- ☑ ندرة الأيدي العاملة المتخصصة في زراعة النخيل مع ارتفاع أجورها وقد انعكس هذا على زراعة هذا المنتج الأمر الذي نجم عنه إلغاء الكثير من العمليات الزراعية في هذا القطاع.

- ☑ تعدد المشاكل المتعلقة بالنقل البحري وتجهيزات الموانئ والمطارات، فعلى سبيل المثال فإن المرور على "السكانير" من طرف المنتجين الجزائريين يستدعي الوقوف في طابور واحد مع المستوردين رغم أن الوضع يفرض شباكا موحدا للمصدرين. كما أن ملف الحصول على القرض يتطلب وقتا طويلا في البنك بالنظر إلى الإجراءات التي يفرضها هذا الأخير والتي غالبا ما تعرقل السير الجيد لعملية التمويل.
- ☑ تأخر وصول الدعم خلال مرحلة التصدير، وعدم توفر سلسلة نقل ملائمة بحرا تضمن سلامة المنتج من التلف، وعدم توفر التسهيلات على مستوى النقل الجوي. بالإضافة إلى تأخر مساهمة البنوك في تدعيم مجال التهيئة والتخزين حتى يتمكن المصدر الجزائري من ضمان جميع مراحل التسويق والتخزين والتصدير، وفي حال تحرير الدعم يكون ذلك بعد انطلاق العمل في الأسواق العالمية لصالح المنافسة ولا يكون في ذلك أي جدوى لدخول هذه المنافسة.[23]
- ☑ التثاقل المسجل على مستوى الإدارة المالية في تمويل مختلف عمليات التصدير في إطار الدعم الموجه للقطاع، حيث أن الدعم المالي غير كاف لان الأمر مرتبط بالتسهيلات الإدارية التي تبقى حجر عثرة في وجه المصدرين وبكيفية تسيير هذا الجانب من التجارة الخارجية.
- ☑ وهناك أسباب موضوعية أخرى عملت على تراجع صادراتنا من التمور وتأثر موقعنا في السوق العالمية تكمن في تدخل المضاربين في سلسلة الإنتاج والتصدير الذين يخلّون بسلامة المنتج وهم يعملون أيضا على مضاعفة الأسعار ويلجئون إلى الغش في المنتجات المعبأة.
- ☑ كما أن من ابرز المعوقات التصديرية نجد انخفاض كفاءة أجهزة التسويق الخارجية خاصة من حيث الدعاية والترويج والإعلان مما يساهم في خفض الطلب الخارجي على التمور المحلية.[24]

ث: تأثير الأزمة المالية العالمية على مصدري التمور الجزائرية: في تصريح له عن إرهاصات الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني الجزائري كشف المدير العام للوكالة الوطنية لترقية الصادرات(*Algex*) عن الخسائر الكبيرة التي تكبدها المصدرون الجزائريون، خاصة مصدرو التمور الذين يتعاملون بالأورو نتيجة الأزمة المالية العالمية. وأكد المسئول عن الوكالة على هامش اليوم الإعلامي الخاص بالبرنامج الجزائري الفرنسي لدعم المؤسسات المتوسطة المنظم بعنابة،[25] أن خسائر مصدري التمور تراوحت بين 20 و30 بالمائة من المنتج الإجمالي، الذي يصدر إلى الخارج، والذي بلغ 13400 طن سنة 2007 بقيمة 23 مليون دولار. وأرجع المتحدث الأسباب إلى كون العقود، التي يبرمها المصدرون لهذا المنتوج تتم قبل حوالي ستة أشهر من الشروع في عملية التصدير، الأمر الذي تسبب في خسائر، خاصة ما تعلق بفقدان المصدرين لهامش الربح، بخلاف الصادرات الأخرى خارج المحروقات، التي تبرم فيها العقود في الفترة التي تتم فيها عملية التصدير.

ح: نسبة مساهمة صادرات التمور في التجارة الخارجية الجزائرية: يؤكد العارفون بنشاط التصدير الخاص بمادة التمر أن صادرات الجزائر من التمور خلال السنوات الأولى للاستقلال قاربت حدود 500 ألف طن، لكن سرعان ما تراجع حجم وقيمة صادراتنا من هذا المنتج الفلاحي إلى درجة جد قصوى، وحسب الدراسة الصادرة عن جامعة ورقلة، فإن نسبة صادراتنا من التمور مقارنة بصادراتنا الأخرى خارج المحروقات شهدت بين1991 و1992 ارتفاعا محسوسا انتقلت من 4.92 بالمائة إلى 12.72 بالمائة، ثم تراجع حجم التصدير خلال 1993 الى11.5 بالمائة وتم خلال 1995 تسجيل ما نسبته 15.5 بالمائة صادرات بقيمة 78.51 مليون دولار، وتشير الدراسة نفسها إلى أن صادراتنا من هذه المادة بدأت تسجل انخفاضا متتاليا بين 1996 و سنة 2000 بنسبة 3.36 بالمائة.

وحسب إحصائيات الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، فقد بلغت الكمية المصدرة من التمر خلال 2005 حدود 12328 طنا بقيمة تفوق 18 مليون دولار وهي لا تمثل سوى 2.04 بالمائة من إجمالي صادرات الجزائر خارج المحروقات المحققة في السنة ذاتها، وبلغت القيمة المالية المصدرة من التمور خلال 2006 قيمة 20 مليون دولار، وبلغ الحجم المسجل خلال 2007 حدود 13.36 ألف طنا بقيمة تفوق 23 مليون دولار وتراجع الحجم المصدر من هذه المادة خلال 2008 إلى أقل من 10 ملايين طن بقيمة تقارب 20 مليون دولار، وتم خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة الجارية 2009، تسجيل 4 آلاف طن من التمور بقيمة تقارب 8 ملايين دولار.

ج: الحلول والبدائل المساهمة في نجاح السياسة الإنتاجية والتصديرية للتمور الجزائرية: لغرض تفادي العوائق والعراقيل السابقة الذكر وحتى تحتل عملية إنتاج التمور نسبة هامة من بين نسب الصادرات الفلاحية والتي تدعم الاقتصاد الوطني الجزائري في سوق المنافسة الدولية خارج قطاع المحروقات لابد من مراعاة ما يلي:

- ☑ توسيع وتشجيع الاستثمار الفلاحي الخاص بزراعة النخيل.
- ☑ زيادة الطاقة التصديرية للأسواق التقليدية بالخصوص أوروبا* ودول الساحل والدول العربية بالإضافة إلى غزو أسواق تصديرية جديدة.[26]
- ☑ إرشاد وتوعية المزارعين بضرورة إجراء مختلف عمليات الخدمة في المواعيد المناسبة وبالطرق الفنية المستحدثة وبطريقة دقيقة تحقق الأهداف المرجوة.
- ☑ التنسيق ما بين الخطط الإنتاجية والخطط التصديرية بالإضافة إلى تحسين كفاءة التخزين وتحقيق التكامل بين قطاعات التجارة الخارجية من جهة والنقل البحري والجوي من ناحية أخرى.
- ☑ التشجيع على إجراء البحوث الميدانية والمكتبية تسهم في تحديد المواصفات القياسية لأصناف التمور بمختلف أنواعها حتى لا تتأثر بالمعايير والتصنيفات العالمية في إطار المنافسة الدولية.

ولقد خلص عدد من المصدرين الجزائريين بخصوص ترقية وتطوير عملية التصدير إلى أنهم أجروا اتفاقا مع وزارة الفلاحة لرفع نسبة الصادرات بصفة تدريجية خلال الخماسي الحالي (2010-2014)، مؤكدين على وجود ديناميكية كبيرة لتنظيم مهنة التمور بزيادة الصادرات، خاصة وأن الطلب على التمور الجزائرية في تزايد، وبالأخص في دول شرق آسيا. وتنظيم السوق الداخلية عن طريق التحكم في النوعية والسعر. كما طوّرت الحكومة مفهومًا جديدًا يسمى "القناة الخضراء" سيقدم الدعم المالي لمصدري التمور في كل ما يتعلق بالضرائب والجمارك والإدارة إلى جانب مرونة كبيرة في عمليات التصدير بالموانئ والمطارات.

المحور الثالث: متطلبات إنتاج التمور في الجزائر في ظل إستراتيجية تنويع الصادرات خارج المحروقات:

أولا: متطلبات إنتاج التمور في الجزائر:

لتحقيق الأهداف المسطرة ورفع الإنتاج الوطني من التمور اتخذت وزارة الفلاحة جملة من التدابير أهمها: "إعادة تهيئة الواحات القديمة وغرس مساحات جديدة لأشجار النخيل، إلى جانب إنشاء 1000 وحدة جوارية للقصور والواحات للتحويل والتوضيب والتغليف، بالموازاة مع الاهتمام بتطوير وعصرنة الصادرات وإدماج التمور ضمن نضام

ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، مع الحفاظ على التنوع البيولوجي وترقية مختلف الأنواع، وأخيرا تحديث التقنيات الزراعية في الواحات".

وللإشارة فإن شعبة التمور تعد من بين الشعب الهامة والإستراتيجية بالنسبة للاقتصاد الوطني والتي استفادت بدورها من العديد من الإجراءات الهامة والتحفيزات في إطار السياسة الجديدة للقطاع الفلاحي أو ما يسمى بسياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي كما تم إدراجها ضمن القرارات التي أعلن عنها رئيس الجمهورية في الندوة الوطنية ببسكرة، وتمثل ذلك في المساعدات الهامة التي تقدمها الدولة للإنتاج الذي تدره بعض الأنواع من الأشجار المثمرة، حيث استفاد إنتاج التمور وتصديرها من تحفيز ملائم سيشمل أساسا الحفاظ عل غابات النخيل وتجديدها إلى جانب بناء وحدات التوضيب والتصدير.

وفي سياق تفعيل دور هذا الفرع من الإنتاج الفلاحي، أشرف يومي 19 و20 من جانفي 2011 السيد **أحمد فروخي** الأمين العام بوزارة الفلاحة على أشغال الورشتين التي تم تنظيمهما بغرداية والمتعلقة بشعبة التمور، حيث دارت الورشة الأولى حول الترتيبات والتدابير التنفيذية لتدعيم شعبة التمور الخاصة بمميزات مختلف مناطق الإنتاج.في حين تناولت الورشة الثانية بالنقاش مسالة الحفاظ وترقية أشجار النخيل داخل المناطق الحضرية والنخيل المتواجد بالقرب من المدن في إطار التنمية المستدامة.

ثانيا: واقع إنتاج التمور في الجزائر وتصديرها:

عرفت الجزائر ولسنوات عديدة بصفة المنتج والمصدر الأول لمادة التمر في العالم، فإلى جانب الإنتاج المعتبر الذي كان يضمنه القطاع الفلاحي من هذا النوع من الثمار اشتهرت دقلة نور بالجودة والنوعية العالية لاستجابتها لمقومات العنصر الغذائي المهم والمساهم في الأمن الغذائي وفق تصنيف منظمة "الفاو"، لكن منتجنا من هذه المادة الإستراتيجية تعرّض لهزات متتالية على مستوى الإنتاج والتسويق وتعرضت علامتنا التجارية إلى النهب في الأسواق العالمية، وهي وضعية تجذرت على مراحل وأفقدت الجزائر زبائنها التقليديين في هذا المجال، وتم في ذلك تسجيل نوع من الاختلال في ثلاثية قوامها الإنتاج والتسويق والتصدير.

تشهد السوق المحلية للتمور في بلادنا تدهورا ملحوظا بسبب ما يعرض من منتج دون المستوى كما تشهد صادراتنا من هذه المادة تراجعا سنة بعد أخرى ، وما يثير القلق هو أن هذا الواقع يأتي في ظل الدعم المالي والتقني المخصص لقطاع الفلاحة للرفع من القدرات الإنتاجية للمحاصيل الفلاحية ومنها التمور، وحسب المنتجين ورئيس الجمعية الوطنية لمصدري التمور، فإن الأمر يرتبط بالمضاربين الذين يخلون بنوعية التمر الجزائري وهو مشكل يوجد حله – حسب ممثل وزارة الفلاحة– في تكتل أهل الفرع انطلاقا من التسويق حتى التصدير. ومثلما يؤثر المضاربون سلبا على نوعية التمر تتدخل عوامل أخرى في سبب تراجع نشاط التصدير منها العراقيل البيروقراطية وتأخر استفادة المصدرين من الإعانات المالية الموجهة لهم وهو انشغال يؤكد وجوده المنسق العام للجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين ويقترح بشأنه مدير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية استحداث هيئة رسمية ترافق المصدرين على مختلف المستويات منها التمويل المالي والجباية والجمركة والنقل عبر الحدود، وهو أمر يقر ضرورة إقحام كل من مصالح التجارة والمالية والنقل للوصول إلى تحقيق

إستراتيجية الجزائر الرامية في مجال التجارة الخارجية والتي منها التقليل من فاتورة الاستيراد والرفع من صادراتنا خارج المحروقات. [27]

وحسبما أوردته دراسة متخصصة أصدرها باحث من جامعة ورقلة حول موضوع "إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر"، فإن زراعة هذا المنتج في بلادنا تتمركز في مناطق الواحات وتحديدا في كل من بسكرة ، بوسعادة طولقة، وادي سوف، ورقلة، تقرت، وادي ميزاب، أدرار، رقان، تيميمون، بشار، تمنراست ، عين صالح، والمنيعة، تنتج جميعها 800 صنف من التمور منها الجافة ونصف الجافة واللينة. [28]

واحتلت الجزائر– حسب مسؤول حكومي سابق– في تصريح ل"المساء" حتى نهاية السبعينيات المرتبة الأولى عالميا من حيث إنتاج وتصدير التمور، لكن إنتاجنا من هذه المادة تراجع بشكل محسوس لأسباب مختلفة منها ما فرضته عوامل مرتبطة بكيفية تسيير ثروتنا الفلاحية وأخرى بالأطر المنظمة لنشاط التجارة الخارجية آنذاك، وامتد تأخر الفرع في الإنتاج والتصدير لفترة طويلة فاقت العشرين سنة وتحديدا بين سنوات 1970 و 1990، ومع مطلع التسعينيات تعرض منتجنا الفلاحي وعلامتنا التجارية »دقلة نور« إلى النزيف والنهب من قبل شبكات تهريب منظمة استغلت الوضعية الأمنية التي مرت بها الجزائر لتهريب منتجنا من هذه المادة عبر الحدود وبات منتجنا الوطني يروج في السوق العالمية من قبل دول أخرى على انه منتج محلي خاص بها، ولنفس الأسباب المذكورة فقدت الجزائر أسواقها الخارجية وترتيبها العالمي في مجال تصدير هذه المادة وهي الآن تحاول ومنذ سنة 2000 في إطار مختلف برامج الدعم الفلاحي إلى الرفع من قدرات إنتاجها الفلاحي وحمايته.

وحسب السيد **فريد عبدوش** مدير فرعي مكلف بتطوير الشعب النباتية بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية في تصريح "المساء"، فإن الجزائر تسعى من خلال مختلف البرامج التي وضعتها منها "المخطط الوطني للتنمية الريفية" و"برنامج التجديد الاقتصادي والريفي" إلى الرفع من إنتاجها الفلاحي، وتوفير نوعية جيدة من المحاصيل الزراعية، وقد تمكن القطاع منذ سنة 2000 تاريخ انطلاق برامج الدعم في إطار "المخطط الوطني للتنمية الريفية"، من توسيع المساحات المزروعة من أشجار النخيل إلى نسبة معتبرة قاربت 100 بالمائة انتقلت فيها المساحة من 100 ألف هكتار إلى 169.3 ألف هكتار، ويتم في إطار برنامج التجديد الاقتصادي والريفي، التركيز على عملية توفير نوعيات جيدة وممتازة من التمور من خلال القضاء على مختلف الأمراض التي عادة ما تصيب الأشجار والثمار وتم في هذا المجال تقديم إعانات مالية للفلاحين وتوفير الدعم التقني لهم انطلاقا من خدمات المعاهد المتخصصة التابعة للوزارة، كما تم تخصيص صندوق خاص لدعم الاستثمار الفلاحي، موجه إلى عدد من الفروع ومنها ما يخص زراعة أشجار النخيل وإنتاج التمر، ويهدف هذا الصندوق إلى دعم عمليات تهيئة النخيل وقلع القديمة منها، وتعديل الأرض بالرمال، وحماية صنف دقلة نور، ودعم التصدير، وتجهيز التمور لعملية التصدير، ويشمل الدعم اقتناء مواد متخصصة لتجهيز وحدات جديدة وتجديد تجهيزات الوحدات الموجودة وقد أدت مختلف هذه العمليات إلى تسجيل تضاعف في المنتج انتقل فيها من حجم 3.6 ملايين قنطار إلى 6 ملايين قنطار، كما تم تسجيل تحسن معتبر في مردود الشجرة الواحدة منها ما بلغ فيها الإنتاج 60 كيلوغراما.

ثالثا: تراجع تصدير التمر الجزائري:

يؤكد العارفون بنشاط التصدير الخاص بمادة التمر أن صادرات الجزائر من التمور خلال السنوات الأولى للاستقلال قاربت حدود 500 ألف طن، لكن سرعان ما تراجع حجم وقيمة صادراتنا من هذا المنتج الفلاحي إلى درجة جد قصوى، وحسب الدراسة الصادرة عن جامعة ورقلة ، فإن نسبة صادراتنا من التمور مقارنة بصادراتنا الأخرى خارج المحروقات شهدت بين1991 و1992 ارتفاعا محسوسا انتقلت من 4.92 % إلى 12.72 %، ثم تراجع حجم التصدير خلال 1993 إلى11.5 بالمائة وتم خلال 1995 تسجيل ما نسبته 15.5 % صادرات بقيمة 78.51 مليون دولار، وتشير الدراسة نفسها إلى أن صادراتنا من هذه المادة بدأت تسجل انخفاضا متتاليا بين 1996 و سنة 2000 بنسبة 3.36 %. وحسب الإحصائيات التي أفادتنا بها الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، فقد بلغت الكمية المصدرة من التمر خلال 2005 حدود 12328 طنا بقيمة تفوق 18 مليون دولار وهي لا تمثل سوى 2.04% من إجمالي صادرات الجزائر خارج المحروقات المحققة في السنة ذاتها، وبلغت القيمة المالية المصدرة من التمور خلال 2006 قيمة 20 مليون دولار، وبلغ الحجم المسجل خلال 2007 حدود 13.36 ألف طنا بقيمة تفوق 23 مليون دولار وتراجع الحجم المصدر من هذه المادة خلال 2008 إلى أقل من 10 ملايين طن بقيمة تقارب 20 مليون دولار، وتم خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة الجارية 2009، تسجيل 4 آلاف طن من التمور بقيمة تقارب 8 ملايين دولار.[29]

وحسب السيد عمار جبارة المسير العام للجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين في تصريح "للمساء"، فإن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ومنها المنتجات الفلاحية تظل دون مستوى التطلعات لأسباب مختلفة منها تثاقل الإدارة في تمويل هذا الجانب من التجارة الخارجية خاصة ما يتعلق بالدعم الموجه للمصدرين وهو ما يعمل على عدم تمكن هؤلاء في تحديد التكاليف الفعلية والحصول على أسواق خارجية، ولا يستثنى من هذا المصدرون المتخصصون في تصدير التمور. ويقر رئيس الجمعية الوطنية لمصدري التمور السيد يوسف غمري بأن إجراءات الدعم المعلن عنها متعددة من قبل مصالح وزارة التجارة لكن الحصول عليها يكون ثقيلا وخاضعا للبيروقراطية، مما أدى إلى تسجيل تراجع في حجم صادراتنا من هذه المادة لصالح أسواق خارجية منافسة لنا وهذا رغم جودة منتجنا الذي يبقى بحاجة إلى دعم استعجالي، ويضيف المتحدث بأن الإعانات التي كان من المفروض تخصيصها من قبل مصالح وزارة التجارة للمصدرين في 2004 لم يستفد منها المصدرون إلا أواخر 2008 ومطلع 2009، وحسبه فإن اعتبارات مرتبطة بنشاط التجارة الخارجية وواقع السوق العالمية تؤثر سلبا على الوضعية المالية للمصدرين وتجعلهم غير قادرين على التأقلم مع واقع الصرف وتحديد أسعار تنافسية، ويضاف إلى هذا مشكل عدم وصول هذا الدعم خلال مرحلة التصدير، وعدم توفر سلسلة نقل ملائمة بحرا تضمن سلامة المنتج من التلف، وعدم توفر التسهيلات على مستوى النقل الجوي. كما طرح محدثنا عدم مساهمة البنوك في تدعيم مجال التهيئة والتخزين حتى نتمكن من ضمان جميع مراحل التسويق والتخزين والتصدير، وفي حال تحرير الدعم يكون ذلك بعد انطلاق العمل في الأسواق العالمية لصالح منافسنا ولا يكون في ذلك أي جدوى لدخول المنافسة.

ويؤكد المتحدث، وجود أسباب موضوعية أخرى عملت على تراجع صادراتنا من التمور وتأثر موقعنا في السوق العالمية تكمن في تدخل المضاربين في سلسلة الإنتاج والتصدير الذين يخلّون بسلامة المنتج وهم يعملون أيضا على مضاعفة الأسعار ويلجؤون إلى الغش في المنتجات المعبأة.

ويقر السيد محمد بنيني مدير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية في تصريح "للمساء" بوجود عراقيل كبيرة يواجهها قطاع التصدير خارج المحروقات في الجزائر، منها التثاقل المسجل على مستوى الإدارة المالية في تمويل مختلف عمليات التصدير في إطار الدعم الوجه للقطاع، وحسب محدثنا، فإن الدعم المالي غير كاف لان الأمر مرتبط بالتسهيلات الإدارية التي تبقى حجر عثرة في وجه المصدرين وبكيفية تسيير هذا الجانب من التجارة الخارجية وهو ما يستدعي استحداث هيئة تعمل كشباك وحيد لصالح التصدير من شأنها مرافقة المصدرين وتسهيل مختلف العمليات المرتبطة بهذا الجانب بالإضافة إلى توفير الظروف الملائمة لنشاط النقل البحري والبري، تأخذ بعين الاعتبار المواد سريعة التلف ويستدعي الأمر –حسبه– تكثيف جهود مختلف القطاعات للرفع من حجم صادراتنا خارج المحروقات، منها وزارة المالية والفلاحة والنقل والتجارة. [30]

واقترح ضرورة توفير مؤطرين ذوي خبرة ونجاعة لمرافقة المؤسسات والمصدرين لتقديم منتج محلي ذي نوعية عالية وحماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية، كما أكد على أن وجود العراقيل في وجه المصدرين لا يعني غياب الآليات المدعمة لهم، لكن يبقى ذلك مسجلا في مجال التوجيه والتكوين، ويبقى المصدر بحاجة ماسة إلى مرافقة شاملة تدفعه إلى المساهمة في دفع السياسة التي تراهن عليها الجزائر في إطار برنامج رئيس الجمهورية والتي تخص التقليل من فاتورة الاستيراد والرفع من فاتورة صادراتنا خارج المحروقات.

رابعا: التوقعات المستقبلية في إنتاج التمور:[31]

أعلنت وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، يوم السبت 11 ديسمبر 2010، في بيان لها أن الإنتاج الوطني من التمور لموسم 2010-2011 قد يبلغ 1،7 مليون قنطار مقابل 5،6 مليون قنطار خلال السنة الماضية.

و أوضحت الوزارة، أن الكميات التي تم جنيها إلى غاية 9 ديسمبر بلغت 5،5 مليون قنطار أي 77 بالمائة من توقعات الإنتاج مضيفة أنه "تم تسجيل تزايد في مردود كل نخلة فاق نسبة 10 بالمائة مقارنة مع موسم 2008/2009".

وأكدت الوزارة، أن توقعات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية تأتى عشية الاحتفال ببسكرة يوم غد الأحد 12 ديسمبر بالعيد الوطني للتمور الذي سيستغل من طرف "مجموع الأطراف التي تنشط في هذه الشعبة لتقييم الإنجازات التي تحققت لاسيما على ضوء سياسة التجديد الفلاحي والريفي".

وأوضح نفس المصدر، أنه فيما يخص موسم التمور 2009-2010 تؤكد التقييمات الأولية التي أعدها المهنيون والخبراء و التقنيون المتخصصون في إنتاج التمور بروز حركية نمو إيجابي كما ونوعا".

وفي إطار عقود النجاعة المبرمة بين الوزارة و الولايات بالنسبة للفترة 2009-2014 يتوقع إنتاج 9 ملايين قنطار، الثلث منها من نوع "دقلة نور" مقابل معدل إنتاج 5 ملايين قنطار بالنسبة للفترة 2004-2008.

تقدر المساحة الإجمالية للنخيل بـ 170000 هكتار مقابل 165000 هكتار سنة 2008 مما يمثل 7،18 مليون نخلة. ويعد النشاط الفلاحي الخاص بمناطق الجنوب أكثر من 80000 منتج للتمور و يستحدث 200000 منصب شغل دائم. كما تم التوضيح أن "إنتاج التمور يمثل 7% من قيمة الإنتاج الفلاحي الإجمالي أي 47 مليار دينار".

كما ارتفع إنتاج الجزائر من التمور هذا العام إلى 710 آلاف طن مقابل 650 ألف طن العام الماضي، وأعلن بيان صدر عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية أول من أمس أن الكميات التي تم جنيها إلى غاية التاسع من ديسمبر بلغت 550 طناً، وهو ما يمثل 77% من التوقعات، ولازالت حملة الجني متواصلة في جميع الولايات الجنوبية التي تنتج التمور .[32]

كما جاء بيان صدر عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 2010/12/13، أن الإنتاج الوطني للتمور سيرتفع إلى أزيد من 7 مليون قنطار خلال السنة الجارية، وأفادت الوزارة في بيان لها بأن عملية الجني ارتفعت إلى 77 في المائة من توقعات الإنتاج.

وأكدت وزارة الفلاحة أن بأن محصول هذا العام من التمور سيصل إلى 7.1 مليون قنطار وذلك بزيادة تقدر بـ 600. ألف قنطار عن محصول السنة الماضية التي شهدت إنتاج 6.5 مليون قنطار، وأضافت نفس المصالح بأنه تم جني 5.5 مليون قنطار إلى غاية يوم 9 ديسمبر 2010، وحسب نفس البيان فإن إنتاج التمور سجل نموا معتبرا هذه السنة وصل إلى 21 %، وهو معدل مرتفع مقارنة بالسنوات الماضية التي بلغ بها معدل الإنتاج السنوي 5.3 مليون قنطار ونظمت الاحتفالات باليوم الوطني للتمور أمس بولاية بسكرة التي شهدت في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا بهذا المنتج لا سيما من قبل الخواص الذين استفادوا من عقود نجاعة حيث تتوقع المصالح الفلاحية لهذه الولاية لوحدها بلوغ 09 ملايين قنطار في الخماسي الجاري ثلث هذا المنتج من دقلة نور الشهيرة، والتي تضم كذلك 4.1 مليون نخلة منها 60 % (2.5 مليون) من سلالة دقلة نور أو "ملكة التمر". كما تزخر الولاية بمجموع 550 ألف نخلة من نوع الأبيض اللين. [33]

واحتلت ولايتي بسكرة والوادي المرتبة الأولى وطنيا في إنتاج التمور بـ 60% من مجموع إنتاج الوطني الذي سجل هذه السنة في 16 ولاية، وأحصت مصالح وزارة الفلاحة وجود 12 نوعا من التمور القابلة للتصدير، على غرار "دقلة نور" التي تعتبر من أجود الأنواع في العالم.

ومن أجل الارتقاء بهذا المنتج الحيوي طوّرت الحكومة مفهومًا جديدًا يسمى "القناة الخضراء" سيقدم الدعم المالي لمصدري التمور في كل ما يتعلق بالضرائب والجمارك والإدارة إلى جانب مرونة كبيرة في عمليات التصدير بالموانئ والمطارات، فضلا عن المؤهلات الطبيعية التي تمتلكها الجزائر في مجال زراعة وإنتاج التمور ، وفي نفس المجال أعلن وزير الفلاحة السنة الماضية عن تأسيس شركة لترويج المنتجات المحلية من بينها التمور.

خامسا: آفاق تصدير التمور في الجزائر:

إن المنافسة الشديدة من الدول المنتجة لإيجاد أسواق لتصريف التمور الطازجة والمجففة توجب إيجاد وسائل كفيلة لتطوير إمكانيتنا لإيصال هذه التمور إلى الأسواق العالمية، ومن أهم هذه الوسائل ما يلي: [34]

- تطوير تكنولوجيا بتعبئة وتغليف التمور بما يلاءم والتطور الحاصل في تعبئة وتغليف الأغذية.
- الحصول على شهادات الإيزو *ISO* ، الهسب *HACCP* ، اليوروكاب*Euro cap* .
- المشاركة في المعارض.
- فتح مكاتب لترويج التمور في دول العالم وتعريف العالم بأهميتها الغذائية والصحية.
- المحافظة على التمور بالتبريد أو التجميد.
- استخدام الوسائل الكفيلة بإيصال التمور بأفضل حالة إلى الأسواق العالمية.

- ❖ رفع الخبرة والمهارة الفنية والتسويقية لمنتجي ومصنعي التمور وذلك عن طريق الدورات المتخصصة في مجال عمليات ما بعد الحصاد إلى وحدات التعبئة والتغليف إلى عمليات التبريد والتجميد.
- ❖ رفع خبرة العاملين في مجال التسويق في مجال المعرفة بهياكل الأسواق والاستراتيجيات التسويقية المناسبة.
- ❖ المحافظة على مستوى المواصفات والمقاييس الخاصة بالتمور وأنواعها ومنتجاتها.
- ❖ رفع كفاءة العاملين في مجال التمور بالتقنيات الحديثة بتعقيم التمور.

الخاتمة:

اتضح من هذه الدراسة أن الوطن العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من بين أكثر المناطق ملاءمة لزراعة أشجار النخيل في العالم، حيث تتطابق المتطلبات البيئية لشجرة النخيل مع الظروف المناخية السائدة، إذ أن إنتاج وتصدير التمور في البلدان العربية نسبته ضعيفة مقارنة بالمواد الزراعية الأخرى، إذ يعترض ذلك مجموعة من المشاكل تتعلق بالإنتاج والتسويق إضافة إلى الآفات التي تصيف مختلف أنواع التمور.

ترتكز عملية تصدير التمور على الآلية التسويقية التي تستخدمها الدول العربية في ترويج المنتج، كعمليات التعبئة، شكل الأكياس ونوعية التغليف، هذا فضلا عن جودة المنتج، فبالرغم من توفر المادة الأولية (التمور) في الجزائر وإمكانية إنتاج العديد من الموارد الضرورية المستوردة عن طريق تصنيع التمور إلا أن القطاع مازال ضعيف الحصة، إذ يحتاج إلى دعم واهتمام كبيرين في مقابل للإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر، لذا يجب الاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال وذلك بسن قوانين وبرمجة مشاريع ومخططات تعمل في إستراتيجية "زيتنة الشمال وتنخيل الجنوب" لمواجهة مشكلة الموارد الناضبة.

فإذا كانت بعض الدول التي تتميز بخاصية الميزة التنافسية والتي تعني عدم توفر المورد الطبيعي أو النباتي لترقية منتجاتها وتصديرها إلى الخارج بل يطغى على ذلك تفوقها التكنولوجي، قد استطاعت أن تنتج وتصدر ما لا تتوفر فيه على ميزة نسبية، فالأولى بالدول ذات الميزة النسبية خاصة في المنتجات الفلاحية والزراعية أن تحتل الصدارة والريادة العالمية في إنتاج هكذا منتجات حتى تضمن لها مكانة ضمن حلقة التنافسية التجارية الدولية. فالجزائر وبعيدا عن الصادرات النفطية تحتوي على مقومات تصديرية أخرى ذات أهمية كبيرة على غرار منتجات القطاع الفلاحي وخاصة ما تعلق منها بإنتاج التمور والذي بينت هذه الدراسة أهمية الاستثمار فيه ومكانته الهامة في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات وهذا طبعا سوف لن يتأتى إلا إذا امتزجت الإرادة السياسية مع المتعاملين في القطاع جنبا إلى جنب حتى نصل بمنتو جنا إلى مستويات الجودة والتنافسية العالمية، وقد صرح أحد الاقتصاديين قائلا:" "جيراننا في المغرب وتونس وجدوا طرقًا لتخطي هذا العائق باستغلال موارد طبيعية أخرى غير المحروقات كالسياحة أو زراعة الفواكه والخضر لجلب العملة الصعبة. لكن الجزائر رغم مؤهلاتها الكبيرة تظل متخبطة وبالكاد غير قادرة على مواجهة تحديات عهد ما بعد النفط".. وأضاف أيضا:" بأن الرجوع إلى المنتج الإقليمي كالتمور وزيت الزيتون هو خطوة هامة إلى الأمام قد تساعد ليس فقط على دعم القطاع الفلاحي فحسب بل أيضا تشجيع السياحة والقطاع التجاري الخارجي بشكل عام".

وعلى ضوء ما سبق يمكن تقديم **الاقتراحات والتوصيات** التالية:

- ☑ إن تصدير التمور ينبغي أن يحتل مكانة إستراتيجية، بمعنى أن الدولة يجب أن تصنفه كمنتج استراتيجي من الدرجة الأولى، على اعتبار أن محصول التمور بالجزائر كبير جدا.
- ☑ لابد من استحداث هيئة تعمل كشباك وحيد لصالح التصدير من شأنها مرافقة المصدرين وتسهيل مختلف العمليات المرتبطة بهذا الجانب بالإضافة إلى توفير الظروف الملائمة لنشاط النقل البحري والبري، تأخذ بعين الاعتبار المواد سريعة التلف.
- ☑ ضرورة توفير مؤطرين ذوي خبرة ونجاعة لمرافقة المؤسسات والمصدرين لتقديم منتج محلي ذي نوعية عالية وحماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية.
- ☑ ضرورة التعاون مع المصدر والذي يبقى بحاجة ماسة إلى مرافقة شاملة تدفعه إلى المساهمة في دفع السياسة التي تراهن عليها الجزائر في إطار برنامج رئيس الجمهورية والتي تخص التقليل من فاتورة الاستيراد والرفع من فاتورة صادراتنا خارج المحروقات.
- ☑ على الدولة أن تساهم في مشاركة العارضين الجزائريين في الخارج، خصوصا في عرض منتج التمور ودقلة نور الجزائرية المطلوبة بكثرة في هذه المعارض.

لابد من تحسين وسائل الدعاية والإعلان للتمور الجزائرية في الأسواق العالمية بالإضافة إلى تشجيع البحوث العلمية التي تسهم في الكشف عن أنواع التمور الجزائرية ومدى جودتها ومطابقتها للمواصفات القياسية الدولية حتى تسهل عملية وصولها للأسواق الخارجية

قائمة الهوامش:

[1]– محمود الأشرم: **التنمية الزراعية المستدامة "العوامل الفاعلة"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، مارس 2007، ص: 508.

[2]– عادل عبد العزيز السني: "**سياسة التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة وآثارها على الاقتصاد المصري**"، سنة 2002، دار النهضة العربية، ص:14.

[3]– محمود يونس: "**اقتصاديات دولية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2007، ص:21.

[4]– محمود يونس: "**أساسيات التجارة الدولية**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، سنة 1993، ص: 12.

* يفرق الاقتصاديون بين مفهوم **التجارة الخارجية** و**التجارة الدولية**، فالتجارة **الخارجية** تعني قيام التجارة بين دولة واحدة ومجموعة دول أخرى تتعامل معها تجاريا، أو مجموعة دول فيما بينها. أما **التجارة الدولية** فتشير إلى شمولية العلاقات التجارية الدولية، وذلك عن طريق التبادل التجاري لجميع دول العالم مجتمعة. للمزيد انظر إلى: حسام داوود: "**التجارة الخارجية**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، سنة 2002، ص: 12.

[5]– حمدي عبد العظيم: "**اقتصاديات التجارة الدولية**"، دار النهضة العربية، سنة 2000، ص: 13.

[6]– صلاح الدين نامق: "**التجارة الدولية**"، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، سنة 1967، ص ص: 10-12.

[7]– موسى سعيد مطر و آخرون: "**التجارة الخارجية**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2001، ص:13.

[8]– بلقاسم زايري: "**اقتصاديات التجارة الدولية**"، دار الأديب للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2006، ص: 13.

[9]– موسى سعيد مطر وآخرون: "**التجارة الخارجية**"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، سنة 2001 ، ص ص: 13 – 16.

[10]– رشاد العصار وآخرون: "**التجارة الخارجية**"، دار المسيرة للتوزيع، عمان، سنة 2000، ص: 16.

[11]– رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، دار الرضا للنشر، دمشق، سنة 2000، ص: 57.

[12]– بلقاسم زايري: "**مرجع سابق**"، ص: 31.

* *La libéralisation des échanges réduit le coût de la vie.*

[13]– **الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام** 2009، ص 135.

[14]– أمينة أمال بن شهيدة: "**تنسيق المواصفات القياسية للسلع والمنتجات الزراعية الخام والشبه المصنعة**"، *www.aoad.org*

[15]– مقال منشور بدون ذكر الكاتب: "الجزائر تعد برامج استثمارية بقيمة 400 مليار دولار "، تاريخ التصفح: 06-05-2011 *http://www.palmoon.net/2/topic-5619-35.html*

[16]– آيت بن علي حادة: "**تدعيم فرص وصول المنتجات الزراعية العربية للأسواق العالمية والترويج لها**"، *www.aoad.org*

* دقلة نور: كما يدل عليها اسمها أو **خضراء التمور**، فهي أجود التمر وذات النوعية الرفيعة المطلوبة في كل مكان من العالم، مذاقها معطر مع نكهة العسل، تأكل كما هي أو محشوة في أكياس(بطانة). وهناك أنواع أخرى من التمور المتواجدة في الجزائر ذات النوعية الرفيعة أيضا كالغرس والحمراية، الورقلية، التفزوين، بنت الخبالة وغيرها.

[17]– على غرار بعض المنتجات الاستهلاكية كالشاي والسكر، أو تلك المنتجات الضارة الاستعمال كالتبغ والكبريت من خلال عمليات التهريب على الحدود الوطنية.

[18]– مقال منشور على الموقع الالكتروني: *tinerkouk.banouta.net* بعنوان: ثلث التمور الجزائرية تأكله الديدان. شوهد يوم 2011/02/28.

[19]– بشير بن عيشي: "**أساليب تحسين المردود الاقتصادي لزراعة النخيل بالجزائر**"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1996، ص: 28.

[20]– عمر عزاوي: "**إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر**"، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة، سنة 2002، ص: 44.

[21]– عمر عزاوي: "**المرجع السابق**"، ص: 45.

[22]– بشير بن عيشي: "**المعوقات الإنتاجية والتصديرية للتمور وكيفية مواجهتها في الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 03، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2002، ص" 79.

[23]– عمار جبارة ، **واقع إنتاج التمور في الجزائر وتصديرها**، شوهد يوم 2011/03/01، الموقع الالكتروني لجريدة المساء: *http://www.el-massa.com/ar/content/view/26475/41/*

[24]– بشير بن عيشي، **المعوقات الإنتاجية والتصديرية للتمور وكيفية مواجهتها في الجزائر**، مرجع سابق، ص 80.

[25]– محمد بنيني، مدير الوكالة الوطنية لترقية الصادرات الخارجية، تصريح لجريدة الخبر، يوم 2008/12/24 للمزيد ارجع إلى الموقع

http://www.elkhabar.com/quotidien/?ida=136623&idc=49&date_insert=20081223

* وهذا عن طريق البحث عن أسواق خارجية باستطاعتها التكفل بهذا المنتوج المقدر إنتاجه حاليا بأزيد من 7 مليون قنطار، كما كان يحدث في سنوات السبعينيات وبداية الثمانينيات، عندما كان تصدير منتوج التمور نحو أوربا.

[26]– عمر عزاوي: "**مرجع سابق**"، ص: 48.

[27]– وزارة الفلاحة:**مقال: ن/هدى: المساء**، 2009/11/09، تاريخ التصفح: 31-01-2011 *http://www.djazairess.com/alahrar/8882*

[28]– عمر عزاوي: : "**مرجع سابق**"، ص: 48.

[29]– الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

[30]– وزارة الفلاحة:**مقال: ن/هدى: المساء**، 2009/11/09، تاريخ التصفح: 31-01-2011 *http://www.djazairess.com/alahrar/8882*

[31]– وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: من موقع الإذاعة الجزائرية، تاريخ التصفح: 31-01-2011 *http://www.djazairess.com/alahrar/8882*

[32]– بيان صدر عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. الثلاثاء, 14 ديسمبر 2010 على الموقع:

http://www.webjijel.com/dz/index.php?option=com_content&view=article&id=269:700&catid=3:eco&Itemid=49.

[33]– وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: الجمهورية 2010/12/13 .

http://www.khodja-brahim.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1125--7--&catid=38:2010-01-03-17-47-39&Itemid=70.

[34]– حسن خالد حسن العكيدي: " **المفاهيم الجديدة في فن تسويق التمور عالميا**"، سنة 2010، ص: 02، *www.iraqi-datepalms.net*

قائمة المراجع:

1) عبد الكريم قاسم منصور: "**تحليل اقتصادي للمحفزات النسبية لإنتاج التمور في العراق للمدة** (1980–2000)"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد زراعي، جامعة بغداد، كلية الزراعة، الاقتصاد الزراعي، سنة 2006.

2) عمر عزاوي: مقال مقدم ضمن مجلة الباحث بعنوان: "**إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر**"، مجلة محكمة علميا تصدر عن جامعة قاصدي مرباح بورقلة، العدد 01، سنة 2002.

3) محمود الأشرم، **التنمية الزراعية المستدامة "العوامل الفاعلة"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، مارس 2007.

4) سوران وفيق العاني: "**علم الاقتصادي الزراعي**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2005.

5) سالم النجفي: "**السياسات الاقتصادية الزراعية في البلدان العربية**"، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الجلد الرابع، البعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم، ناشرون، لبنان، سنة 2006.

6) روزماري موتجومري: "**الإنتاج المحصولي في البلدان المتوسطية الشريكة في تزايد مستمر**"، يوروستات "إحصاءات باختصار 2009".

7) حسن خالد حسن العكيدي: "**المفاهيم الجديدة في فن تسويق التمور عالميا**"، على الموقع، *www.iraqi.datepalms.net*.

8) غريب رضوان محمد: "**المتطلبات البحثية لمعالجة مشكلة صادرات التمور السعودية**"، الكلية التقنية، نجران، ورقة رقم: 3-306.

9) وزارة الفلاحة.

10) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

11) الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

12) فداء الروابدة: "**واقع زراعة النخيل في الأردن**" ،وزارة الزراعة بالمملكة الأردنية الهاشمية.

13) وزارة الفلاحة والصيد البحري، المملكة المغربية، عرض حول: قطاع النخيل وبرامج تنميته.

14) حسن خالد حسن العكيدي: " المفاهيم الجديدة في فن تسويق التمور عالميا"، سنة 2010، *www.iraqi-datepalms.net*

15) عبد الكريم قاسم منصور: "**تحليل اقتصادي للمحفزات النسبية لإنتاج التمور في العراق للمدة** (1980–2000)"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد زراعي، جامعة بغداد، كلية الزراعة، الاقتصاد الزراعي، سنة 2006.

16) عمر عزاوي: مقال مقدم ضمن مجلة الباحث بعنوان: "**إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر**"، مجلة محكمة علميا تصدر عن جامعة قاصدي مرباح بورقلة، العدد 01، سنة 2002.

17) محمود الأشرم، **التنمية الزراعية المستدامة "العوامل الفاعلة"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، مارس 2007.

18) سوران وفيق العاني: "**علم الاقتصادي الزراعي**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2005.

19) سالم النجفي: "**السياسات الاقتصادية الزراعية في البلدان العربية**"، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الجلد الرابع، البعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم، ناشرون، لبنان، سنة 2006.

20) روزماري موتجومري: "**الإنتاج المحصولي في البلدان المتوسطية الشريكة في تزايد مستمر**"، يوروستات "إحصاءات باختصار 2009".

21) حسن خالد حسن العكيدي: "**المفاهيم الجديدة في فن تسويق التمور عالميا**"، على الموقع،www.iraqi.datepalms.net.

22) غريب رضوان محمد: "**المتطلبات البحثية لمعالجة مشكلة صادرات التمور السعودية**"، الكلية التقنية، نجران، ورقة رقم: 306-3.

23) وزارة الفلاحة.

24) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

25) الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

26) فداء الروابدة: **"واقع زراعة النخيل في الأردن"** ،وزارة الزراعة بالمملكة الأردنية الهاشمية.

27) وزارة الفلاحة والصيد البحري، المملكة المغربية، عرض حول: قطاع النخيل وبرامج تنميته.

28) حسن خالد حسن العكيدي: " المفاهيم الجديدة في فن تسويق التمور عالميا"، سنة 2010، *www.iraqi-datepalms.net*

أثار الاستثمار السياحي على الاقتصاد الجزائري – دراسة مقارنة مع بعض الدول العربية –

The effects of tourism investment on the Algerian economy-a comparative study with some Arab countries

ميلود وعيل[1]، أمال شهرزاد لوكال [2]

Amel Chehrazad LOUKAL[2], Miloud OUAIL[1]

[1] جامعة البويرة (الجزائر)،

[2] جامعة الجزائر 3 (الجزائر).

تاريخ الاستلام : 2021/10/14 ؛ تاريخ القبول : 2021/12/15 ؛ تاريخ النشر : 2021/12/31

ملخص :

يعد الاستثمار السياحي الركيزة الأساسية لصناعة السياحة وأحد أهم مجالات الاستثمار التي تساعد على رفع الدخل في الاقتصاد الوطني للعديد من الدول العربية نظرا لما له من أثر كبير على رفع إيرادات الدولة من السياحة و تدعيم لميزان المدفوعات بالنقد الأجنبي و كذا لخلقه العديد من فرص العمل في قطاع السياحة و في القطاعات الاقتصادية الأخرى، و هذا راجع أساسا إلى الخصوصية التي تتمتع بها السياحة باعتبارها صناعة متعددة التشابكات مع مجمل الأنشطة الاقتصادية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. و على الرغم من امتلاك الجزائر مقومات سياحية كبيرة تؤهلها لتكون من أكثر مناطق العالم جذبا للسياح، إلا أنها لا تولي لها القطاع الأهمية التي يستحقها مما انعكس سلبا على نتائج مساهمة هذا الأخير في الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي في الجزائر، تأثير السياحة على العمالة و ميزان المدفوعات، الجزائر في التقارير الدولية للسياحة.

Résumé :

L'investissement touristique est un outil indispensable pour l'industrie du tourisme, et l'un des plus important domaine d'investissement qui permet d'élever le revenu national dans de nombreux pays arabes, vu qu'il a un très grand impact sur l'augmentation des recettes du tourisme et en même temps il contribuera attirer la devise et à créer des postes d'emploi autant dans le secteur du tourisme que dans les différents autres secteurs économiques, et c'est dû essentiellement à la nature spécifique du tourisme qui engendre des relations direct et indirect avec plusieurs activités économiques. Et malgré que l'Algérie possède un très grand potentiel touristique qui lui permet d'être parmi les destinations les plus favoris au monde des touristes, elle néglige toujours l'importance de ce secteur ce qui a minimisé ses différentes contributions a l'économie.

Mots clés : Investissement touristique en Algérie, Impact du tourisme sur l'emploi et la balance des paiements, l'Algérie dans les rapports internationaux sur le tourisme.

مقدمة:

خلال الستين سنة الأخيرة لم تتوقف السياحة عن النمو لتصبح اليوم أحد أكبر القطاعات الاقتصادية في العالم، حيث انتقل عدد السياح من 25 مليون سائح سنة 1950 إلى 1186 مليون سائح سنة 2015 و منه انتقلت ايرادات السياحة العالمية من 2 مليار دولار سنة 1950 إلى 1260 مليار سنة 2015، و بالتالي يمكن القول بأن السياحة اليوم تلعب دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية نظرا لاعتماد الدول المتزايد على ايرادات هذه الصناعة لرفع مستوى دخلها الوطني.

1 المؤلف المرسل: وعيل ميلود البريد الإكتروني: m.ouail@univ-bouira.dz

و قد تزامن مع تطور السياحة ارتفاع حجم الاستثمار فيها باعتبار أن هذا الأخير هو العامل الأساسي و الرئيسي لتنميتها، حيث بلغ حجم الاستثمار السياحي سنة 2015 ما مقداره 774،6 مليار دولار أمريكي، و هذا ما يعبر عن تزايد حدة المنافسة بين الدول لتطوير مختلف المنشآت الموجهة لاستقبال السياح و تقديم أفضل الخدمات لهم، فكل دولة اليوم تسعى لتوجد لنفسها مكان في خارطة السياحة الدولية.

تسعى الجزائر على غرار الدول العربية الأخرى لتعزيز دور القطاع السياحي في عملية التنمية الاقتصادية بها، و هذا من خلال تشجيع المستثمرين المحليين و الأجانب على القيام بمشاريع عديدة و متنوعة في هذا القطاع، فالاستثمار السياحي لا يؤدي فقط إلى رفع ايرادات السياحة بل يساهم أيضا في جوانب عديدة من الاقتصاد.

و منه يمكن طرح الاشكالية التالية: **ما هي مختلف الأثار التي يحدثها الاستثمار السياحي في الاقتصاد؟ و ما مدى استفادة الجزائر من هذه الأثار مقارنة بدول عربية أخرى؟** و للإجابة على هذه الاشكالية سنتطرق إلى المحاور التالية:

المحور الأول: أثار الاستثمار السياحي على اقتصاديات الدول

تتنوع مجالات الاستثمار السياحي و تعدد أشكالها بحيث تشمل الاستثمار في بناء و تشغيل و تطوير الفنادق، المطاعم، الملاهي، مراكز الاستشفاء، مراكز الرياضة، القرى السياحية، البواخر السياحية، سياحة المخيمات و كذا المشروعات الكبرى مثل تخطيط المدن السياحية المتكاملة، هذا بالإضافة إلى شركات السياحة و وكالات السفر و وسائل النقل السياحي إلى غير ذلك[2]. كل هذه الاستثمارات تولد أثار إيجابية مباشرة و غير مباشرة على الإيرادات الخارجية و ميزان المدفوعات، التشغيل، الناتج المحلي الاجمالي و التنمية الاقتصادية المتوازنة بين المناطق في الدول المستضيفة لها، و من هنا تكمن أهمية الاستثمار السياحي.

1- أثر الاستثمار السياحي على ايرادات الدولة و ميزان المدفوعات

إن القيام باستثمارات سياحية راقية و متنوعة في أي بلد يؤدي إلى جذب السياح الذين سيقومون بدورهم بالإنفاق على المبيت، المطاعم، شراء التحف و غيرها بالإضافة إلى دفعهم مختلف الضرائب غير المباشرة كالضرائب الجمركية و ضرائب المبيعات على السلع و الخدمات التي يشترونها، و الرسوم المفروضة في المطارات على الهبوط و الصعود، الحصول على التأشيرة و كذا التي يدفعونها للدخول إلى المتاحف، الحدائق الوطنية، المواقع الأثرية، أماكن التسلية و اللهو...الخ[3]، كل هذه النفقات تشكل مصدر مهم للإيرادات بالنسبة لخزينة الدولة و كذا مصدر للنقد الأجنبي بالنسبة لميزان المدفوعات من خلال تحويل السياح لعملاتهم للحصول على العملة الوطنية.

تحتل السياحة حاليا المرتبة الثالثة عالميا من حيث العائدات بعد كل من المحروقات و المواد الكيميائية، حيث انتقلت هذه الإيرادات من 2 مليار دولار سنة 1950 إلى 104 مليار دولار سنة 1980، ثم من 495 مليار دولار سنة 2000 إلى 1260 مليار دولار سنة 2015، و إذا أضفنا لهذه الايرادات ما تولده السياحة من مداخيل في إطار خدمات النقل الدولية للسياح غير المقيمين لسنة 2015 و المقدرة بـ 211 مليار دولار، تصبح القيمة الاجمالية لإيرادات السياحة حوالي 1500 مليار دولار و هو ما يعادل 7% من الصادرات العالمية للسلع و الخدمات. و يبقى كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اسبانيا و فرنسا في صدارة الدول المستفيدة من هذه الايرادات بحصة تقدر بحوالي 30%، و اذا اضفنا الدول الستة التالية في الترتيب تصبح حصة الدول العشر الأولى تقدر بما يفوق 50% مما يترك القليل لباقي الدول الأخرى لتتشارك فيه[4].

---

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، ص 220، نقلا عن الموقع: http://www.amf.org.ae/ar/ ، تاريخ الاطلاع: 2016/11/28

[3] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 225، بتصرف.

[4] UNWTO, faits saillants OMT du tourisme, édition 2016, p 2, http://www.eunwto.org/doi/pdf/10.18111/9789284418169, consulté le : 28/11/2016

2– أثر الاستثمار السياحي على الناتج المحلي الاجمالي:

يتميز قطاع السياحة بعلاقات ربط أمامية و خلفية مع العديد من قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى و هذا بسبب الطبيعة المركبة للسياحة و التي تشتمل على أنشطة عديدة تسهم في إخراج المنتج السياحي مثل: أنشطة الفندقة، الارشاد السياحي، وكالات السياحة و السفر، هذا فضلا عن الأنشطة الأخرى المرتبطة بالنشاط السياحي كأنشطة النقل، التجارة، الصحة، الترفيه...الخ، مما يكسب السياحة القدرة على حفز الاستثمار في قطاعات عديدة (صناعة، زراعة، تجارة، خدمات...) تقدرها بعض الدراسات بما يناهز السبعين نشاطا[5]، و حسب المجلس العالمي للسياحة و السفر تساهم السياحة في الناتج المحلي الاجمالي لأي دولة من خلال 3 نقاط: [6]

أ– المساهمة المباشرة في الناتج المحلي الاجمالي:

و هي تعكس الانفاق الداخلي على السياحة و السفر (مجموع الانفاق السياحي في البلد من طرف المقيمين و غير المقيمين)، الانفاق الحكومي (كفرد) على خدمات السياحة و السفر و المرتبطة مباشرة بالسياح مثل المتاحف و الحدائق الوطنية بالإضافة إلى مخرجات القطاعات ذات الطابع السياحي مثل: الفنادق، الخطوط الجوية، المطارات، وكالات السفر و غيرها التي تتعامل مباشرة مع السائح.

ب–المساهمة غير المباشرة: تشمل الناتج المحلي الاجمالي و الوظائف الناتجة عن:

- الانفاق على الاستثمار في السياحة و السفر: كالإنفاق لشراء طائرات جديدة لتعزيز الأسطول الجوي، بناء فنادق جديدة...
- الانفاق الحكومي الذي تقوم به الدولة نيابة عن المجتمع: كالتسويق و الاشهار للسياحة، خدمات الأمن، خدمات تطهير المياه في المنتجعات...
- الاقتناء المحلي للسلع و الخدمات من طرف القطاعات التي تتعامل مباشرة مع السياح مثل: اقتناء الطعام و طلب خدمات التنظيف من قبل الفنادق، الوقود و خدمات التموين التي تطلبها الخطوط الجوية، استعمال خدمات تكنولوجيا الاتصال من طرف وكلاء السفر...

ج– أثر المضاعف السياحي: و هو يقيس الناتج المحلي الاجمالي و الوظائف الناتجة عن انفاق الدخول التي خلقها قطاع السياحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

و بالتالي يكون إجمالي مساهمة قطاع السياحة و السفر = المساهمة المباشرة+ المساهمة غير المباشرة+ أثر المضاعف السياحي.

1– المساهمة في تحقيق وتنمية التوازن الاقتصادي بين المناطق

إن الاستثمار في مواقع سياحية في مناطق مختلفة من الوطن يؤدي إلى تنمية متوازنة لكل أقاليم هذا الأخير، أي أنه يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، تحسين مستوى المعيشة، استغلال الموارد الطبيعية في كل اقليم، وبالتالي يتم خلق مجتمعات حضارية جديدة ويكون هناك إعادة توزيع للدخول بين كافة أفراد المجتمع بما يكفل القضاء على ظاهرة النزوح من المناطق الداخلية إلى العواصم والمدن الكبرى وبالتالي تفادي اكتظاظها[7].

---

[5] نفس المرجع أعلاه، ص ص 223–224، بتصرف.

[6] worldtravel&tourismcouncil, travel&tourismeconomic impact 2015, World, Algeria,p 2, https://www.wttc.org , le 28/11/2016

[7] يحي سعيدي، سليم العمراوي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية/حالة الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، 2013، ص 101، بتصرف، نقلا عن الموقع: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=82764 ، تاريخ الاطلاع: 2016/11/28

المحور الثاني: واقع الاستثمار السياحي في الجزائر

في حين يواصل الاستثمار في السياحة و السفر في العالم بالارتفاع، الأمر الذي يدل على الاهتمام الكبير و المتزايد الذي توليه الدول و المستثمرين لهذا القطاع، تشهد نسبة الاستثمار السياحي في الجزائر انخفاضا مستمرا حيث كانت تقدر في سنة 2005 بـ 7% من اجمالي الاستثمارات في الجزائر و هو ما يعادل 230 مليار دج لتصل في سنة 2014 إلى 2,7% و هو ما يعادل 160 مليار دج[8]،و هذا ما يتضح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 1: الاستثمار في السياحة و السفر كنسبة من اجمالي الاستثمار في الاقتصاد

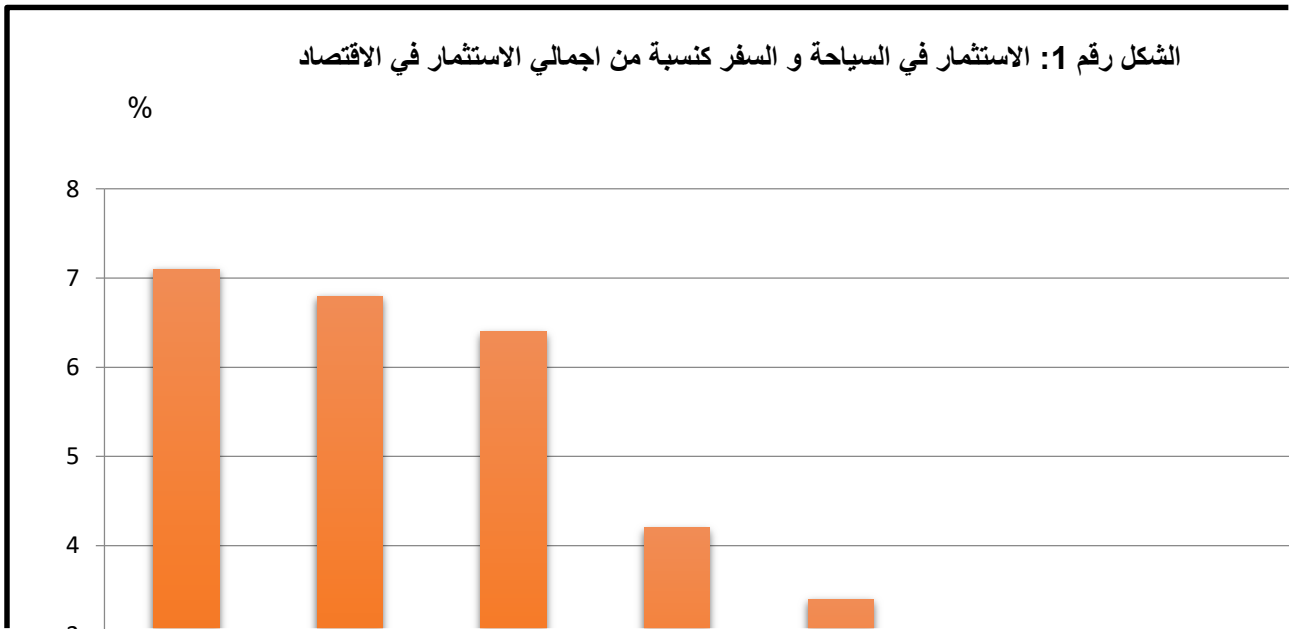

Source : world travel&tourismcouncil, travel&tourismeconomic impact 2015, Algeria,p 5, https://www.wttc.org , le 28/11/2016.

فطيلة الفترة 2002-2015 لم تستطع السياحة في الجزائر منافسة قطاعي الصناعة و البناء لا من حيث عدد المشاريع أو رؤوس الأموال، و هذا راجع إلى أخذ هاذين القطاعين حصة الأسد في كل البرامج التنموية المطبقة في الجزائر (برنامج دعم الانعاش والنمو 2001-2004، البرنامج الخماسي 2005-2009 و البرنامج الخماسي 2010-2014) و هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 1: توزيع المشاريع الاستثمارية للفترة 2002-2015 على مختلف القطاعات

	عدد المشاريع	النسبة %	رؤوس الأموال المستثمرة (مليون دج)	النسبة %	رؤوس الأموال الأجنبية منها (مليون دج)	النسبة %
الزراعة	1 218	2,02	176 019	1,52	3 117	0,13
البناء	11 290	18,74	1 323 698	11,44	98 996	4,01
الصناعة	9 231	15,32	6 503 533	56,20	1 681 400	68,03
الصحة	809	1,34	127 684	1,10	13 573	0,55
النقل	30 669	50,91	1 027 480	8,80	13 172	0,53
السياحة	789	1,31	982 934	8,49	420 657	17,02
الخدمات	6 226	10,34	964 388	8,33	151 335	6,12
التجارة	2	0,00	37 514	0,32	0	0
الاتصالات	5	0,01	428 963	3,71	89 441	3,62
المجموع	60 239	100	11 572 213	%100	2 471 691	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، نقلا عن الموقع: http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395 ، تاريخ الاطلاع: 2016/11/28.

[8]worldtravel&tourismcouncil, op-cit, p 5.

حتى بالنسبة للاستثمار الأجنبي فيمكن القول بأن هذا القطاع في الجزائر لا يجذب الأجانب للاستثمار فيه على غرار دول عربية أخرى التي تعتبر بالفعل قبلة للاستثمار الأجنبي في السياحة كلبنان و الأردن و حتى الجارتان تونس و المغرب[9]، و هذا أمر مؤسف لأن الجزائر تمتلك كل المقومات الطبيعية اللازمة لخلق مشاريع سياحية جذابة مثلها مثل الدول سالفة الذكر، فالجزائر بلد ذو مساحة شاسعة، يتميز بتنوع أنماط السياحة به من سياحة ساحلية، جبلية، صحراوية و حموية، هذا بالإضافة إلى غناه بالفنون الشعبية و الأثار و المعالم التي تختلف من منطقة إلى أخرى و صنفت اليونيسكو 6 مواقع به كتراث عالمي و التي تعبر عن العمق التاريخي لهذا البلد، كما أن تكلفة عوامل الانتاج به من غاز طبيعي، كهرباء، أجور و بنزين جد تنافسية، ناهيك عن توفيره العمالة المؤهلة المتخرجة من عديد معاهد التكوين المتخصصة في مختلف فروع الفندقة و المطاعم، و بالتالي يطرح التساؤل هنا عن سبب العزوف عن الاستثمار في السياحة من طرف الأجانب في الجزائر.

و للإجابة على السؤال السابق سنتطرق لتصنيف الجزائر في تقرير تنافسية السياحة و السفر لعام 2015 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (منتدى دافوس)، و هذا نظرا لأن هذا التقرير يأخذ بعين الاعتبار العديد من الجوانب التي تعكس بيئة الأعمال السياحية مما يساعد المستثمرين على اتخاذ قرار الاستثمار في السياحة في أي بلد، و تتمثل هذه الجوانب في ما يلي:

الجدول رقم 2: معدلات الجزائر و بعض الدول العربية ضمن مؤشر تنافسية السياحة و السفر لسنة 2015

	الجزائر	الإمارت	المغرب	الأردن	تونس	مصر	لبنان
المؤشر الفرعي: البيئة المواتية (1–7)	**4,15**	**5,74**	**4,64**	**4,98**	**4,54**	**4,17**	**4,24**
بيئة الأعمال	3,78	5,90	4,73	4,86	4,42	4,11	3,76
الأمن و السلامة	4,90	6,60	5,83	5,79	4,86	3,40	3,81
الصحة و النظافة	4,97	5,28	4,54	5,53	5,16	5,40	6,04
الموارد البشرية و سوق العمالة	4,04	5,15	4,05	4,56	4,31	4,12	3,99
الاستعدادية لتكنولوجيا الاتصال و المعلومات	3,09	5,76	4,03	4,17	3,94	3,80	3,62
المؤشر الفرعي: سياسة السياحة و السفر و الظروف المواتية (1–7)	**3,32**	**4,27**	**4,21**	**4,31**	**4,28**	**4,23**	**3,96**
أولوية السياحة و السفر	2,74	4,97	5,27	5,46	4,91	4,56	5,22
الانفتاح الدولي	1,51	2,77	2,56	3,24	2,38	2,17	2,5
تنافسية الأسعار	5,50	4,95	4,94	4,63	5,61	6,19	4,84
استدامة البيئة	3,51	4,39	4,09	3,92	4,22	3,99	3,29
المؤشر الفرعي: البنى الأساسية (1–7)	**2,19**	**5,48**	**3,59**	**3,41**	**3,36**	**3,13**	**3,58**
البنية الأساسية للنقل الجوي	1,98	5,91	2,86	2,61	2,53	2,93	2,46
البنية الأساسية للنقل البري و البحري	2,56	5,06	3,48	3,25	3,02	2,84	3,10
البنية التحتية لخدمات السياحة	2,03	5,46	4,44	4,37	4.54	3,60	5,18
المؤشر الفرعي: الموارد الطبيعية و الثقافية (1–7)	**2,04**	**2,24**	**2,81**	**1,66**	**1,97**	**2,42**	**1,59**
الموارد الطبيعية	2,04	2,51	3,11	2,05	2,36	2,45	1,71
الموارد الثقافية	2,05	1,97	2,51	1,27	1,58	2,40	1,47

Source : world economic forum, the travel&touismcompetitiveness report 2015, pp 18-19, http://www3.weforum.org, consulté le : 28/11/2016.

[9]worldeconomic forum, Arab World Competitiveness Report 2011-2012, p59. http://www.weforum.org/reports , consulté le 28/11/2016.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

– بالنسبة للمؤشر الفرعي الأول: نلاحظ أن في أغلب بنود هذا المؤشر حققت الجزائر مستويات لا بأس بها رغم أنها الأقل من معظم دول المقارنة، و لكن هذا يدل على وجود مناخ متقارب في الامكانيات مع دول المقارنة مما يدفعنا للاستفسار عن سبب التراجع في الاستثمار السياحي في الجزائر رغم تقارب مناخ استثمارها من مناخ الاستثمار في دول حققت مستويات مرتفعة في هذا المجال. و باعتبار أن من بين وسائل الحصول على المعلومات لإنجاز هذا التقرير استطلاع أراء رواد الأعمال، ارتأينا عرض بعض أراءهم حول مجموعة من النقاط التي تعتبر بالنسبة لهم سلبيات للاستثمار في الجزائر:[10]

- عدم وجود تشجيع كاف في التشريعات الجزائرية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر و هذا مقارنة بالإمارات، المغرب، تونس والأردن مثلا، مما انعكس على توجه الاستثمارات إلى هذه الدول التي تمنح امتيازات أفضل.
- صعوبة معارضة القطاع الخاص لأفعال أو قرارات الحكومة عن طريق الجهاز القضائي في الجزائرعلى عكس الامارات و الأردن اللتين احتلتا المرتبة 15 و المرتبة 22 على الترتيب عالميا في هذا البند، و تكمن أهمية هذه النقطة في كون أن المستثمر يحتاج للشعور بالأمان عند استثمار أمواله و بالتالي عدم امكانية استرجاع حقوقه عن طريق القضاء نتيجة اتخاذ الدولة المضيفة قرارات تضر بمشروعه يزيد من تخوفه و قد يؤدي إلى عزوفه عن قرار الاستثمار.
- وجود احتكار في السوق الجزائرية من قبل بعض المجموعات مما يصعب على المستثمرين الجدد اختراقه و بالتالي يفضلون الأسواق التي تكون مقسومة بين عدد كبير من المؤسسات كما هو الحال في الامارات و الأردن.
- ارتفاع الضرائب (خارج الضرائب على الأرباح) كنسبة من الربح التجاري، حيث تصل في الجزائر إلى 35,6% و هي تحتل بهذا المرتبة 134 من أصل 141، في حين أنها لا تتجاوز 0,7% في الامارات، 1,3% في المغرب و 2% في الأردن، مما يؤثر كثيرا على الرغبة في الاستثمار.
- الوقت اللازم للحصول على رخصة البناء في الجزائر يقدر بـ 204 يوم في حين يمكن الحصول عليها في الامارات في 44 يوم، الأردن 63 يوم، المغرب 94 يوم، الأمر الذي له أثر كبير على الوقت اللازم لمباشرة الأعمال في البلد.

– بالنسبة للمؤشر الفرعي الثاني: هنا نلاحظ الثغرة الكبيرة بين الجزائر و دول المقارنة فيما يتعلق بأولوية السياحة و السفر، فالملاحظ أن دول المقارنة تولي أهمية و تعطي أولوية كبيرة لقطاع السياحة في سياستها العامة و هذا من حيث نسبة الانفاق على قطاع السياحة من اجمالي ميزانية الدولة، حجم حملات التسويق و الاشهار الخاصة بالسياحة، توفير احصائيات شهرية، ربع سنوية و سنوية حول السياحة و كذا وضوح معالم استراتيجية السياحة بها[11]، بينما الجزائر ما زالت تهمش دور و أهمية هذا القطاع مما جعل المستثمرين يفرون من الاستثمار فيه و يتوجهون أكثر فأكثر إلى القطاع الذي يحوز فعلا على اهتمام السلطات الجزائرية ألا وهو قطاع الطاقة (حوالي 50% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2000-2007 وجهت لقطاع الطاقة[12])، و بهذا احتلت الأردن في مجال أولوية السياحة و السفر المرتبة 19 عالميا، المغرب 26، لبنان 29، تونس 44 أما الجزائر فاحتلت المرتبة 139 من أصل 141 دولة[13]. أما فيما يخص الانفتاح الدولي فيمكن القول بأن كل الدول محل الدراسة تعاني من ضعف انفتاحها

[10]worldeconomic forum, the travel&touismcompetitiveness report 2015, différentes pages, http://www3.weforum.org, consulté le : 28/11/2016.

[11] و هي العوامل التي حسب على أساسها البد المتعلق بأولوية السياحة و السفر، يمكن الرجوع الى الصفحة 30 من التقرير للتعرف على تفاصيل البنود.

[12]worldeconomic forum,Arab World Competitiveness Report 2011-2012, op-cit, p 59.

[13]worldeconomic forum, the travel&touismcompetitiveness report 2015, op-cit, p 38.

على العالم و هذا نظرا للحواجز التي تضعها هذه الدول خاصة الحصول على التأشيرة و التي تؤثر على حركة الأفراد و لكن رغم هذا تبقى الجزائر الأضعف بينهم.

– المؤشر الفرعي الثالث: البنى التحتية و هو أهم ركيزة في صناعة السياحة، نلاحظ من خلال الجدول الضعف الكبير في البنى التحتية لخدمات السياحة في الجزائر و الذي يعبر عن ضعف الاستثمار في مختلف المنشئات السياحية و كذا ضعف الخدمات المقدمة للسياح من خدمات كراء السيارات و خدمات الدفع عن طريق بطاقات الدفع و غيرها، و هذا ما يدفعنا للتساؤل عما آلت إليه"المشاريع ذات الأولوية في الاستثمار السياحي 2008-2015"التي تضمنها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2025 و الذي أصبح الآن أفاق 2030 (SDAT) و المقدرة بـ 220 مشروعو كذا مشاريع الأقطاب السياحية للامتياز والمقدرة بـ 80 مشروع[14].

فحسب احصائيات وزارة السياحة و الصناعة التقليدية لسنة 2014 نلاحظ البطء الكبيرة في سيرورة انجاز المشاريع الاستثمارية السياحية، فنسبة المشاريع المنجزة لغاية نهاية سنة 2014 تقدر بحوالي 8% من إجمالي المشاريع المقرر إنجازها و هذا ناهيك عن المشاريع المتوقفة تماما أو التي لم تطلق بعد و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 3: وضعية المشاريع السياحية نهاية سنة 2014

	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	التكلفة الاجمالية للمشاريع 10^9 دج
مشاريع في طور الانجاز	385	54 884	25 526	190,344
مشاريع متوقفة	104	9 123	3 797	27,70
مشاريع غير منطلقة	296	33 860	13 006	93,84
مشاريع تم انجازها	76	6 377	2 971	30,38
المجموع	**861**	**104 244**	**45 300**	**342,26**

المصدر: وزارة السياحة و الصناعة التقليدية، احصائيات السياحة لسنة 2014، نقلا عن الموقع:

http://www.matta.gov.dz/images/statourisme.pdf، تاريخ الاطلاع: 2016/11/28.

– المؤشر الفرعي الرابع: تعد نتائج دول الدراسة متقاربة في هذا المؤشر و تعبر عن ضعف المواقع الثقافية و الطبيعية التي تعتبر موروثا دوليا، المحميات الطبيعية، قلة المناطق التي تحوي طيور و حيوانات نادرة... إلخ.

إذن من خلال تقرير تنافسية السياحة و السفر اتضح لنا بعض نقاط الضعف التي تعاني منها الجزائر و التي ربما أثرت على جاذبيتها للمستثمرين الأجانب مقارنة مع دول عربية شقيقة تمتلك تقريبا نفس المقومات لكن تولي أهمية كبرى للسياحة، وبهذا احتلت الجزائر في هذا التقرير المرتبة 123 عالميا (من أصل 141 دولة) و المرتبة 14 عربيا (من أصل 16 دولة)، بينما كان أداء دول المقارنة أفضل بكثير، فالإمارات العربية المتحدة احتلت المرتبة 24 عالميا و الأولى عربيا، المغرب 82 عالميا و 8 عربيا، تونس 79 عالميا و 9 عربيا، مصر 83 عالميا و 10 عربيا و أخيرا لبنان 94 عالميا و 11 عربيا[15].

و تجدر الاشارة هنا إلى أن نتائج هذا التقرير قد لا تعكس الواقع تماما نظرا لعدم شمولية المؤشر لكافة العناصر المتحكمة في السياحة و الاستثمار السياحي في الدول، و لكنها على الأقل تسلط الضوء على بعض النقاط التي يعتبرها الغرب معوقات أو ايجابيات لجذب السياح و الاستثمارات، فعلى حكومات الدول النظر في السلبيات و محاولة تحسينها، أما بالنسبة للنقاط التي

[14]Ministere de l'amenagement du territoire, de l'environnement et du tourisme, schema directeur de l'amenagement touristique « SDAT 2015 », livre 5 : les projets prioritaires touristiques, janvier 2008 , p 6, http://www.ambdz.tn/Algerie/pdf/Livre-Shema-Amenagement2025/LIVRE_5_PROJETS_PRIORITAIRES_26JANV_08.pdf consulté le 28/11/2016.

[15]worldeconomic forum, the travel&touismcompetitiveness report 2015, op-cit, p 18.

تعتبر ايجابية فيجب السعي لرفعها أكثر أو على الأقل المحافظة عليها، فأولا و قبل كل شيء يبقى الغرب رواد السياحة في العالم ونظرتهم و تحليلهم لمختلف الاقتصاديات الأخرى أمرا لا يجب تجاهله أو غض النظر عليه.

المحور الثالث: دراسة الأثار الاقتصادية للاستثمار السياحي على الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية

لمعرفة مدى قوة أو ضعف أثار الاستثمار السياحي في الجزائر يجب مقارنتها بنتائج دول عربية أخرى لا تختلف عنها كثيرا من حيث المقومات السياحية أو مناخ الاستثمار.

1-من حيث المساهمة في الايرادات:

يوضح الجدول التالي حجم الايرادات التي حصلتها الجزائر و مجموعة من الدول العربية خلال السنوات 2010، 2013 و 2014 مقابل عدد السياح الوافدين إليهم حسب تقرير منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة :

الجدول رقم 4: ايرادات السياحة الموافقة لعدد السياح في بعض الدول العربية للسنوات 2010، 2013 و 2014

	2010		2103		2014	
	عدد السياح (بالألف)	الايرادات (مليون دولار)	عدد السياح (بالألف)	الايرادات (مليون دولار)	عدد السياح (بالألف)	الايرادات (مليون دولار)
الجزائر	2 070	220	2 733	250	2 301	258
المغرب	9 288	6 703	10 046	6 849	10 283	7 056
تونس	7 828	2 645	7 352	2 191	7 163	2 359
مصر	14 051	12 528	9 174	6 047	9 628	7 208
لبنان	2 168	7 995	1 274	6 492	1 355	6 523
الأردن	4 207	3 585	3 945	4 117	3 990	4 375
الامارات	7 432	8 577	9 990	12 389	-	13 969

Source : UNWTO, faits saillants OMT du tourisme, édition 2016, p 11, http://www.e-unwto.org/doi/pdf/10.18111/9789284418169, consulté le : 28/11/2016.

من خلال الجدول نلاحظ أن كل دول المقارنة حققت إيرادات لا بأس بها من جراء السياحة ما عدا الجزائر التي تعتبر إيراداتها جد ضعيفة، و الملاحظ أيضا أن لبنان خلال السنتين 2013 و 2014 كان عدد سياحها أقل من عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال نفس الفترة لكن إيراداتها كانت حوالي 26 مرة إيرادات الجزائر، السبب في ذلك يعود إلى وجود الكثير من المواقع التي تجذب السياح في لبنان مما يؤدي إلى ارتفاع متوسط إنفاق السائح الواحد في لبنان عنه في الجزائر، فمتوسط إنفاق السائح في لبنان يقدر بحوالي 5000$ في حين يبلغ هذا المتوسط في الجزائر حوالي 100$. إذن إيرادات السياحة لا ترتبط فقط بعدد السياح الوافدين إلى البلد بل أيضا بتوفر مختلف المرافق و الخدمات التي تجذب السياح للإنفاق فيها، فلو كان في الجزائر عدد كبير من المرافق التي تقدم مختلف الخدمات السياحية لاستطعنا على الأقل بنفس عدد السياح تحقيق إيرادات معتبرة من السياحة، مما يؤكد مرة أخرى أن الاستثمار السياحي يؤدي إلى ارتفاع إيرادات الدولة.

و الجدير بالإشارة هنا أيضا هو أن هذه الايرادات لا يكون لها أثر ايجابي كبير على ميزان المدفوعات إلا إذا استطاعت أولا تغطية نفقات السياحة في البلد، و بالتالي يطرأ الحديث هنا عن رصيد السياحة الذي يشكل الفرق بين الايرادات المتحصل عليها من السياح الأجانب و النفقات التي ينفقها المحليون للسياحة في الخارج، فإذا كان هذا الرصيد موجب فهذا يمكن أن يساعد

مثلا في تخفيض العجز الناجم عن الميزان التجاري بالنسبة للدول التي تستورد أكثر مما تصدر كالجزائر، أما إذا كان سالبا فهذا سيؤدي إلى تعميق العجز في ميزان المدفوعات إن وجد[16]. و للأسف فالحالة الثانية هي التي تنطبق على الجزائر منذ عدة سنوات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 5: تطور رصيد السياحة لمجموعة من الدول العربية للفترة 1995–2014

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	-154.00	-91.00	-183.00	-392.00	-295.00	-303.00	-206.00	-338.00
الأردن	254.00	548.00	1 106.00	2 654.00	3 071.00	3 866.00	3 939.00	4 286.00
المغرب	1 113.00	1 774.00	4 427.00	6 297.00	6 841.00	6 396.00	6 199.00	/
تونس	1 544.00	1 667.00	2 348.00	2 866.00	1 851.00	2 258.00	2 095.00	2 272.00
لبنان	710.00	742.00	2 404.00	3 158.00	2 357.00	2 341.00	1 720.00	1 397.00
مصر	1 583.00	3 451.00	5 274.00	10 937.00	6 758.00	7 786.00	3 486.00	4 493.00

المصدر: منظمة التعاون الاسلامي، مركز الأبحاث الاحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الاسلامية SESRIC، الاحصاءات وقواعد البيانات، نقلا عن الموقع: http://www.sesric.org/baseind-step1-ar.php ، تاريخ الاطلاع: 2016/11/28.

من خلال الجدول السابق نلاحظ كيف يمكن أن تكون إيرادات السياحة دعما حقيقيا لميزان المدفوعات كما هو الحال بالنسبة لكل دول المقارنة و لكن بدرجات متفاوتة، كما يمكن في بعض الحالات أن لا تغطي هذه الايرادات حتى نفقات السياح الوطنيين في الخارج كما هو الحال بالنسبة للجزائر، فعدد الجزائريين الذين يقصدون الخارج للسياحة أعلى من عدد السياح الوافدين إليها، حيث قدر عدد الوافدين لسنة 2014 بـ 2 301 373 سائح في حيق قدر خروج الجزائريين بـ 2 839 104 جزائري[17] و هذا راجع إلى عدة أسباب منها ضعف نوعية المنتجات السياحية في الجزائر، ضعف التسويق للسياحة المحلية، ارتفاع سعر الخدمات المقدمة و انخفاض نوعيتها و جودتها و هذا مقارنة بدول الجوار خاصة تونس، ارتفاع المستوى العام لدخول الجزائريين، كل هذه الأسباب و غيرها أدت إلى نفور المحليين إلى الخارج للسياحة فكيف بنا نخطط لاستقطاب الأجانب. و إذا تعمقنا أكثر في تحليل عدد الوافدين سنجد أن 60% منهم جاليتنا المقيمة بالخارج، ما يترك نسبة 40% أي 153 964 شخص قصدوا الجزائر كوجهة سياحية أو لدافع الأعمال.

2– من حيث المساهمة في الناتج الداخلي الخام:

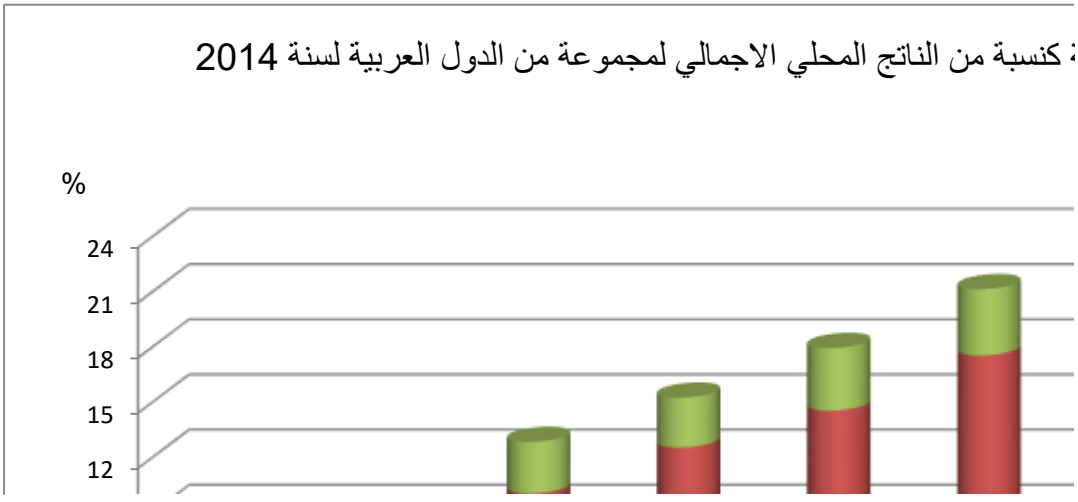

Source : world travel&tourismcouncil, travel&tourismeconomic impact 2015, ALGERIA, UAE, EGYPT, TUNISIA, MOROCO, JORDAN, LEBANON, p 3, https://www.wttc.org , le 28/11/2016.

[16] يحي سعيدي، سليم العمراوي، مرجع سبق ذكره، ص 106، بتصرف.

[17] وزارة السياحة و الصناعة التقليدية، احصائيات السياحة لسنة 2014، نقلا عن الموقع: http://www.matta.gov.dz/images/statourisme.pdf، تاريخ الاطلاع: 2016/11/28

نلاحظ من الشكل السابق أن الانفاق المباشر على السياحة و السفر في الجزائر ضعيف لا يتعدى 3,4% من الناتج المحلي الاجمالي مما أدى إلى ضعف أثر الانفاق غير المباشر و أثر المضاعف السياحي على عكس لبنان و الأردن، ففي لبنان أدى الانفاق المباشر لـ 7,6% من الناتج على السفر و السياحة إلى خلق أثر انفاق غير مباشر و أثر مضاعف بحوالي مرتين ما تم انفاقه في الأول (13,5)، أما في الأردن فتضاعف بحوالي 3 مرات، و من هنا تبرز أهمية الاستثمار السياحي في المساهمة في تحسين الناتج الخاص بالدولة و كذا تحفيز القطاعات الأخرى. و يجدر التنويه هنا إلى أن قيمة المضاعف السياحي تعتمد على عاملين أساسيين، أولهما مدى ارتباط القطاع السياحي في البلد بالقطاعات الأخرى في الاقتصاد و ثانيهما مدى قدرة هذه القطاعات على الاستجابة لمتطلبات السياحة بالكم و النوع المطلوبين في الوقت المطلوب.

3- من حيث المساهمة في التشغيل:

حسب تقرير المجلس العالمي للسفر و السياحة الصادر لسنة 2015 فقد ساهمت السياحة و السفر اجماليا بتوظيف 6% من اجمالي العمالة في الجزائر و هو ما يعادل 660 ألف منصب عمل لسنة 2014 [18]، و هو ما يمكن اعتباره معدلا متواضعا مقارنة بما وصلت إليه بعض الدول العربية كما هو موضح في الشكل أدناه.

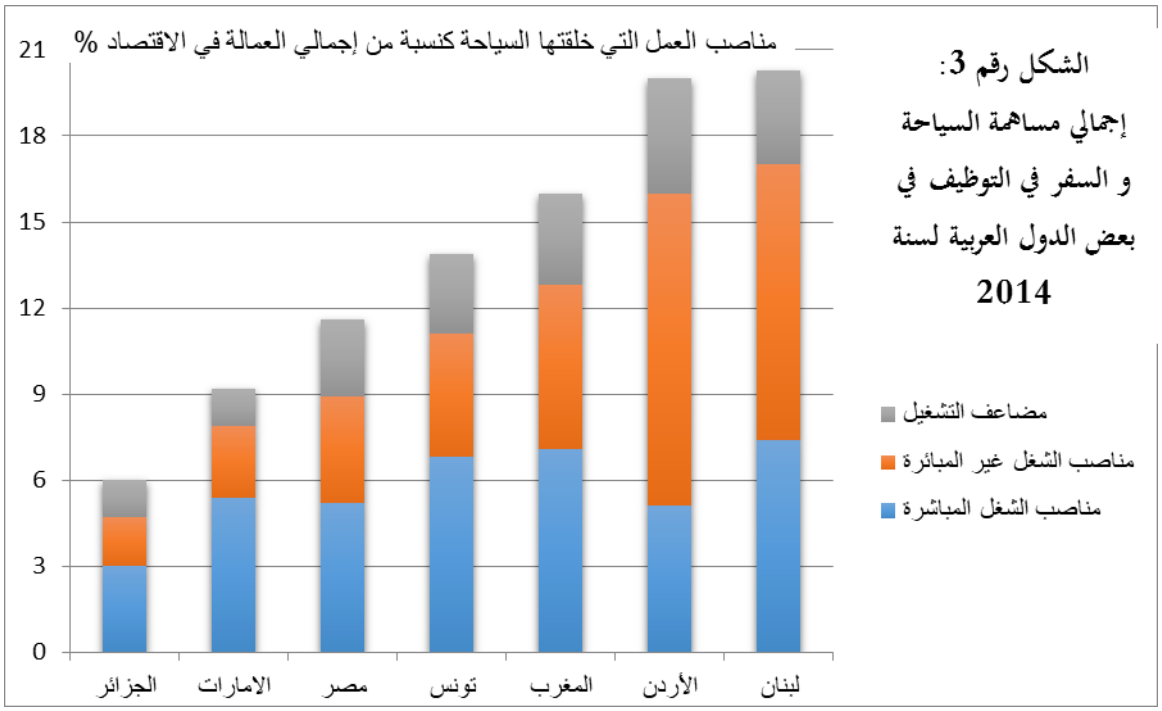

الشكل رقم 3: إجمالي مساهمة السياحة و السفر في التوظيف في بعض الدول العربية لسنة 2014

Source : world travel&tourismcouncil, travel&tourismeconomic impact 2015, ALGERIA, UAE, EGYPT, TUNISIA, MOROCO, JORDAN, LEBANON, op-cit, p 4.

من خلال الشكل يتضح لنا بأن خلق وظائف مباشرة في الأردن أدى إلى خلق وظائف غير مباشرة و وظائف بأثر مضاعف التشغيل تعادل 4 مرات معدل الوظائف المباشرة و يصل هذا المعدل إلى 3 مرات في لبنان، و هذا يعتبر أثر هائل ويؤكد صحة أن السياحة تخلق فرص عديدة للشغل في مختلف المجالات مما يشجع على الاستثمار أكثر في قطاع السياحة لامتصاص البطالة، و حتى الجزائر فبالرغم من عدد العمالة المباشرة الضعيف فيها في قطاع السياحة إلا أنها استطاعت مضاعفة هذا المعدل عن طريق الوظائف غير المباشرة التي تم خلقها و مضاعف التشغيل.

[18] worldtravel&tourismcouncil, op cit, p4.

خاتمة:

أصبحت السياحة في الوقت الحالي صناعة تجذب انتباه العديد من الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، و هذا نظرا للمكاسب الهائلة التي تدرها على مر السنوات، و ازدادت في نفس الوقت حدة المنافسة بين هذه الدول لجذب أكبر عدد ممكن من السياح، و منه ارتفع حجم الاستثمار في مختلف المنشآت و البنى التحتية التي تقدم أرقى الخدمات السياحية من فنادق، منتجعات، مدن التسلية و الملاهي، المطارات و غيرها، و لكن يمكن القول بأن هذا الوضع لا ينطبق فعلا على الجزائر، فعلى مر السنوات لم تستطع هذه الأخيرة رفع حجم الاستثمار المحلي أو الأجنبي الموجه للسياحة لبناء قاعدة مهمة من المنشآت السياحية التي يمكن أن تجذب السياح، مما انعكس سلبا على مساهمة هذا قطاع في تدعيم ايرادات الدولة و ميزان مدفوعاتها و كذا خلق فرص العمل، و لربما يعود هذا إلى عدم وجود إرادة حقيقية من قبل السلطات العمومية لتنمية هذا القطاع، فمن خلال دراسة حالة بعض الدول العربية الأخرى لاحظنا أنها لا تختلف كثيرا عن الجزائر من حيث المقومات الأساسية و مناخ الاستثمار، لكنها استطاعت بفضل الاهتمام الكبير الذي أولته لهذا القطاع تحقيق نتائج جد إيجابية فيما يخص المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، ميزان المدفوعات و التشغيل، سمحت لها بالمنافسة على المستوى العالمي.

إذن يمكن القول بأن الوصول إلى مثل هذه النتائج ليس مستحيلا بل جد ممكن و أول خطوة فيه هي توجيه الاهتمام إلى الاستثمار في السياحة لأن هذا لم يعد خيارا بل أصبح ضرورة بالنظر إلى النتائج التي وصلت إليها الجزائر اليوم، فبناء صناعة سياحية سيساعد على تقليص الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات.

النتائج المتوصل إليها:

- تميل وتيرة الاستثمار السياحي في الجزائر إلى الانخفاض رغم الخطط و البرامج العديدة التي أعدت لتنمية هذا الجانب، مما يعكس نقص الاهتمام بالاستثمار في هذا القطاع لصالح قطاعات أخرى.
- يعرف الاستثمار السياحي الأجنبي المباشر في الجزائر انخفاضا كبيرا نظرا لوجود عدد من النقاط السلبية التي يرى المستثمرون الأجانب أنها تؤثر على مستوى أمان مشروعهم و مردوديته المالية.
- يعود اهتمام دول المقارنة بالسياحة إلى زمن بعيد على عكس الجزائر مما أدى إلى ضعف نتائج الاستثمار السياحي بها، و يمكن ايعاز هذا التأخر من قبل الجزائر إلى عدم الاستقرار الأمني الذي شهدته هذه الأخيرة في فترة التسعينات.
- صحيح أن الدول مثل: المغرب، تونس، مصر، الأردن هي دول غير نفطية كانت مجبرة على تطوير القطاعات التي تمتلك فيها ميزة تنافسية و من بينها السياحة، إلا أن هذا لا يبرر اهمال الجزائر للسياحة فقط لأنها بلد نفطي و الدليل على ذلك الامارات و السعودية، فهي دول نفطية و تحتل المراكز الأولى في مجال المنافسة السياحية.
- تعتبر الأسعار في الجزائر جد تنافسية بالنسبة للأجانب و هذا راجع لانخفاض قيمة الدينار الجزائري مقارنة بالعملات الأخرى، لكن بالنسبة للجزائريين تعتبر هذه الأسعار جد مرتفعة فيفضلون دول مثل تونس للسياحة مما يعيق السياحة الداخلية.

التوصيات:

- تفعيل المشاريع المبرمجة في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية و وضع إطار زمني لها غير قابل للتمديد، فالكل مطالبون بإنجاز المشاريع في آجالها المحددة.
- وضع خريطة واضحة للمواقع التي يمكن أن تحتضن مرافق سياحية و هذا حسب أنماط السياحة المعروفة عالميا مع توفير مختلف دراسات الجدوى المرتبطة بها، و اطلاق حملات دعائية واسعة لهذه المناطق مع التركيز على مميزاتها.
- المشاركة في المعارض الدولية و الاقليمية للسياحة لا للمشاركة فقط بل للتعريف بالإمكانيات الهائلة للجزائر و الغير مستغلة و لإقناع المستثمرين بها.

- وضع مكاتب تكون مراكز للمعلومات و نقاط تواصل بين المستثمرين و الجهات المسؤولة عن الاستثمار السياحي في الجزائر، و وصلها بخطوط هاتفية مفتوحة لاستقبال اتصالات المستثمرين و الاجابة على مختلف أسئلتهم، و حتى القيام نيابة عنهم ببعض الخطوات الادارية كأخذ مواعيد لهم مع الجهات المعنية لتسهيل الاجراءات عليهم، فكل هذه التسهيلات ستشجعهم و تزيد من عزيمتهم على الخوض في الاستثمار.
- تفعيل الشراكة بين القطاع العام، القطاع الخاص و أفراد المجتمع، فالقطاع العام مطالب بكل ما هو بنى تحتية من طرق، مياه صالحة للشرب، صرف صحي...الخ، أما القطاع الخاص فمطالب بالبنية الفوقية من فنادق، قرى سياحية، مطاعم، مدن التسلية...الخ، في حين أن أفراد المجتمع مطالبون بالوعي بأهمية السياحة لاقتصاد بلدهم و بالتالي التصرف وفق هذا الوعي بما يجذب السياح و لا يؤدي إلى نفورهم.
- تفعيل الحوار بين الدولة و المستثمرين في القطاع السياحي لطرح المشاكل و ايجاد الحلول المناسبة، فالقرارات و القوانين التي تسنها الحكومة في هذا المجال لا يجب أن تتخذ بمعزل عنهم.
- تطوير الادارة الجزائرية في كل المجالات و رفع فعاليتها لضمان الاستقبال الحسن للمستثمرين و تقليص مدة المعاملات المرتبطة ببداية مزاولة نشاطهم.
- عدم إهمال السياحة العربية لصالح السياحة الأوروبية، فيجب على الدول العربية رفع القيود على تنقل الأشخاص بينهم لتشجيع السياحة العربية البينية.
- تشجيع السياحة الداخلية من خلال تخفيض أسعار الخدمات المقدمة و رفع جودتها.
- الاستفادة من مختلف الندوات و الملتقيات المنظمة من قبل الجامعات باعتبارها مصادر للمعلومات و الأبحاث، تسلط الضوء على مختلف بؤر المشاكل و تساهم بمختلف الاقتراحات لإيجاد الحلول.

قائمة المراجع:

- world travel&tourismcouncil, travel&tourismeconomic impact 2015, Algeria, https://www.wttc.org , le 28/11/2016
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، نقلا عن الموقع: http://www.amf.org.ae/ar/ ، تاريخ الاطلاع: 2016/11/28
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، نقلا عن الموقع: http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395 ، تاريخ الاطلاع: 2016/12/28.
- world economic forum, the travel&touismcompetitiveness report 2015, http://www3.weforum.org, consulté le : 28/11/2016
- وزارة السياحة و الصناعة التقليدية، احصائيات السياحة لسنة 2014، نقلا عن الموقع: http://www.matta.gov.dz/images/statourisme.pdf، تاريخ الاطلاع: 2016/11/28
- Ministere de l'amenagement du territoire, de l'environnement et du tourisme, schema directeur de l'amenagement touristique « SDAT 2015 », livre 5 : les projets prioritaires touristiques, janvier 2008
- world economic forum, Arab World Competitiveness Report 2011-2012. http://www.weforum.org/reports , consulté le 28/11/2016
- UNWTO, annual report 2015, http://cf.cdn.unwto.org/sites/all/files/pdf/annual_report_2015_lr.pdf, consulté le 28/11/2016

- world travel&tourismcouncil, travel&tourismeconomic impact 2015, ALGERIA, UAE, EGYPT, TUNISIA, MOROCO, JORDAN, LEBANON, https://www.wttc.org , le 28/11/2016.
- UNWTO, faits saillants OMT du tourisme, édition 2016, http://www.e-unwto.org/doi/pdf/10.18111/9789284418169, consulté le : 28/11/2016.
- منظمة التعاون الاسلامي، مركز الأبحاث الاحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الاسلامية SESRIC، الاحصاءات و قواعد البيانات، نقلا عن الموقع:

http://www.sesric.org/baseind-step1-ar.php ، تاريخ الاطلاع: 2016/11/28.

- يحي سعيدي، سليم العمراوي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية/حالة الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، 2013، ص 106، بتصرف، نقلا عن الموقع :

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=82764 ، تاريخ الاطلاع: 2016/11/28.

تحليل مؤشرات الأسهم في الأسواق المالية لتقييم طريقة تكوينها، بروصة طوكيو وآفاق الإستثمار في مؤشراتها نموذجا.

Analyzing stock indices in the financial markets to assess the method of their formation, the Tokyo Stock Exchange and the prospects for investing in its indices as a model.

د. حبيب البدوي [*]،

Dr. Habib el Badawi

الجامعة اللبنانية – لبنان، habib.badawi@ul.edu.lb

تاريخ الاستلام : 2021/10/12 ؛ **تاريخ القبول**: 2021/12/03؛ **تاريخ النشر**: 2021/12/31

الملخص:

إن السوق المالي هو قطاع التمويل الأساسي الذي تمثل البورصة الجزء الرئيسي منه في عمليةالتمويل[1]؛ وبذلك يمكن تعريف البورصة بأنها: سوق التعامل بالأوراق المالية بيعاً وشراءً، إذاً هي سوق الأوراق المالية بكافة أنواعها وأشكالها. ولقد استحقت اليابان الاهتمام من قبل الشركات المحلية والدولية والمستثمرين في جميع أرجاء الكرة الأرضية بسبب سوق أسهمها القوي في العالم؛ هذه الأسهم والبورصة بشكل عام وما يرتبط بها تقع ضمن نظام صارم للحماية والأمان بشكل معقد وطويل. ولذا هناك مؤشرات للرصد تساعد المستثمرين في فهم الوضع الاقتصادي لليابان، حيث إمتاز مؤشران رئيسيان، وهما توبكس TOPIX[2] و نيكاي NIKKEI 225 [3]، وكلاهما يتبع المستوى الدولي كأبرز المؤشرات العالمية.**كلمات مفتاحية:** الابتكار، الاجتماعي، الميزة، التنافسية، المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات، الأسهم، بورصة، طوكيو، العينة، المشتقات.

تصنيف JEL: G5؛ G11 ؛ G12 ؛G13

Abstract:

The financial market is the primary financing sector of which the stock exchange is the main part of the financing process; Thus, the stock exchange can be defined as: the market for dealing in securities, buying and selling, so it is a market for securities of all kinds and forms. Japan has earned the attention of local and international companies and investors around the globe because of its strong stock market in the world; These stocks and the stock exchange in general and what is related to them fall within a strict system of protection and security in a complex and long way. Therefore, there are monitoring indicators that help investors understand the economic situation in Japan, where two main indicators are distinguished, namely TOPIX and NIKKEI 225, both of which follow the international level as the most prominent global indicators. Keywords: innovation, social, advantage, competitiveness, enterprise.

Keywords: indices, stocks, stock exchange, Tokyo, sample, derivatives.

***Jel Classification Codes:* JEL تصنيف**: G5 ؛ G11 ؛ G12 ؛ G13

[*] المؤلف المرسل: حبيب البدوي، الإيمايل: habib.badawi@ul.edu.lb

1- مقدمة:

إن السوق المالي هو قطاع التمويل الأساسي الذي تمثل البورصة الجزء الرئيسي منه في عملية التمويل[4]؛ وبذلك يمكن تعريف البورصة بأنها: سوق التعامل بالأوراق المالية بيعاً وشراءً، إذاً هي سوق الأوراق المالية بكافة أنواعها وأشكالها. ولقد استحقت اليابان الاهتمام من قبل الشركات المحلية والدولية والمستثمرين في جميع أرجاء الكرة الأرضية بسبب سوق أسهمها القوي في العالم؛ هذه الأسهم والبورصة بشكل عام وما يرتبط بها تقع ضمن نظام صارم للحماية والأمان بشكل معقد وطويل. ولذا هناك مؤشرات للرصد تساعد المستثمرين في فهم الوضع الاقتصادي لليابان، حيث إمتاز مؤشران رئيسيان، وهما توبكس TOPIX[5] و نيكاي NIKKEI 225 [6]، وكلاهما يتبع المستوى الدولي كأبرز المؤشرات العالمية.

أهداف الدراسة

تنقسم الدراسة إلى محور رئيسي وأهداف فرعية، أمّا الجهد الرئيسي فيتلخص بما يلي:

"تحليل مؤشرات الأسهم اليابانية لتقييم طريقة تكوينها، لأن المؤشرين المذكورين أعلاه يتنافسان باستمرار للتفوق، ومن ثم المقارنة العلمية لخصائص الاستثمار في كل مؤشر."

أما الأهداف الفرعية فهي :

1. تقديم البراهين والمادة المعرفية التي تجعل من هذه الدراسة مادة مساعدة للمعنيين والباحثين بهذا المجال وبالتالي الإضافة المعرفية لهذا النوع من الدراسات.
2. دراسة الطريقة اليابانية المتميزة في الأداء العملي وبناء المؤشرات، لتقديم فهم أفضل لذلك النجاح.
3. مقارنة العديد من التأمينات المالية التي تحتوي على تلك المؤشرات.

المبحث الأول: خصائص المؤشر العامة

1- تعريف موجز: إن هذه الدراسة تركز على تطوير مجموعة معينة من الأوراق المالية التي نستخدمها كمؤشر على السوق الكلي ويمكن تصويب الاستخدامات الكثيرة لمصطلح مؤشر السوق المالية على النحو التالي :

هو مؤشر إجمالي يعمل على التطوير العام وفهم حركة حالة السوق (مؤشر السوق) في قطاع معين من الأعمال (سوق القطاع).

إن فكرة وجود مؤشر يرشدنا عن حالة السوق ولدت في الولايات المتحدة الأميركية في القرن التاسع عشر في عام 1884، حيث نشر تشارلز داو[7] مؤسس مجلة وول ستريت مع ادوار ديفيس جونز[8] للمرة الأولى مؤشر داو جونز.

تضمّن هذا المؤشر إحدى عشرة شركة تعمل في قطاع السكك الحديد، والتي تم تحديد وزنها في المؤشر حسب سعر السهم؛ وكان الهدف الرئيسي هو تزويد المستثمرين من خلال مؤشر شامل عن حالة السوق. وبعد بضع سنوات، في عام قرر الاثنان داو وجونز فصل أسهم السكك الحديد في مؤشر خاص وهو (مؤشر النقل)[9] ، مع إنشاء مؤشر متوسط صناعي جديد يعتمد على 12 سهماً.

بدأ الترويج لمؤشر داو جونز الصناعي في 26 أيار 1896، ويتكون المؤشر من ثلاثين سهماً، ولا يزال حتى اليوم أحد المؤشرات القليلة الموزونة بالأسعار.[10]

عام 1923 كان عاماً ثورياً في تاريخ المؤشر عندما أنشأت شركة Standard Security Cooperation المعروفة الآن باسم Standard & Poor's[11]، وكانت أول مؤشر على أساس وزن القيمة السوقية، واشتملت في البداية على تعين ورقة مالية فقط، ثم توسعت على مدار سنوات لتصل قيمتها إلى 500 ورقة مالية في عام 1957، ولتعقيدها فقد كان ينظر اليها على أنها هي التي تمثل سوق الأسهم الأمريكية على أفضل وجه، هذا هو السبب في أن أول صندوق لمؤشر التجزئة، تم

إنشاؤه في عام 1993 من قبل Vanguard[12] وأول صندوق تم تداوله في البورصة من قبل State Street Global Investors[13]، وقد اختاروه كمعيار لهم.[14]

منذ ذلك الحين تطور عالم المؤشرات بشكل كبير حيث ظهرت تقنيات حديثة وجديدة لحساب المؤشر القائم والحديث عن الأوراق المالية المدرجة فيها بحيث يكون لدينا مؤشرات الأسهم Stock Indices ومؤشرات السندات Bond Indices ومؤشرات السلع Commodity Indices... الخ.

2- الاستخدامات الأساسية للمؤشرات

يتم حساب مؤشرات الأسهم في جميع انحاء العالم، وتمثل أسواقاً مختلفة محتملة مثل البلدان والمناطق وفئات الأصول وما إلى ذلك حيث أصبحت المؤشرات أساسية في صناعة الاستثمار ويمكن تقدير استخدامها.

وهناك أربعة استخدامات رئيسية للمؤشرات، وهي :

أ- قياس معنويات الجمهور أو السوق:

منذ لحظة إنشاء الموشرات تم استخدامها بشكل أساسي لتحديد الوضع العام للسوق في لحظة معينة[15]، حيث يمكن لمستخدمي أول مؤشر في العالم دوا جونز من فهم وضع السوق برقم واحد يعكس تأثير العوامل المؤثرة على أسعار الأسهم. فإذا تحدثنا عن طبيعة تلك العوامل، فهي ليست فقط تلك المتعلقة بأداء الشركات المدرجة في المؤشر حيث تميل إلى أن تكون أوسع وحيث أن عوامل عدة ساهمت بها مثل الحروب القادمة أو المتوقعة، أو النزاع البارد، والصراعات والركود، وكذلك التوسع الاقتصادي الذي يؤثر ايضاً على سعر السهم. إن هذه الوظيفة لها طرائقها الذاتية، بشكل خاص في الأوقات العصيبة عندما يشير المؤشر بقيمته إلى معنويات السوق.

ب- قياس الأداء:

لقد اعتبر وجود مؤشر مناسب متاح منذ بداية إنشائه على أنه أداة مستخدمة لقياس الأداء ومقارنة وتقييم عمل المدير. ويعتبر معظم المهنيون الناشطون في صناعة الاستثمار أن قياس الأداء هو معيار في غاية الأهمية. صحيح أن المقارنة المعيارية تسمح للمستثمرين بمراقبة أداء المدير وحتى مساعدتهم في قرار تعيينه أو فصله، فالمقارنة المعيارية تساعد في تحديد المديريين القادرين على توليد إيرادات أعلى لكن ومع ذلك؛ يجب أن لا ننسى الأفق الزمني إذا أردنا أداءً جيداً ومستمراً بدلاً من التركيز على الأداء الناجح قصير المدى لبعض مديري الأصول. ومن هنا لا بد من الاعتماد على استراتيجيات طويلة الأمد من أجل الحفاظ على استمرارية النجاح، وليس تحقيق أرباح آنية.

ج – قياس أداء فئة الأصول، مع وضع سياسة لتوزيع هذه الأصول: تعتبر المعلومات التي يمكن أن يوفرها مؤشر جيد الإنشاء حول أداء فئة أصول معينة مهم للغاية، حيث يظهر سلوك الأمان بمرور الوقت ويسمح بحساب معدلات العائد على المدى الطويل. فضلاً عن ذلك، يسمح المؤشر بحساب المخاطر والتغييرات في ضعف فئة الأصول والارتباطات والمؤشرات الأخرى ذات الصلة بسياسة الاستثمار وتخصيص الأصول.[16]

عموماً، يمكن القول بأنه يوضح الواقع الموجود ونقاط القوة والضعف ومن خلاله يمكن التنبؤ بالقادم.

د- المؤشرات كأساس لأدوات الاستثمار

لابد من الأخذ بعين الاعتبار العديد من النظريات التي أثبتت صعوبة التغلب على السوق بمخاطر منخفضة، فقد تم تطوير بديل مثير للإهتمام يسمى صناديق المؤشرات Index Funds، إلى جانب كونه خياراً منخفض التكلفة للمستثمرين، فإنه يقلل أيضاً من ضغوطهم على الاستثمار في الصناديق ذات التكلفة العالية، التي قد يكون أدائها ضعيفاً ولا تلبي توقعاتهم. علاوة على ذلك، هناك مفهوم ثوري آخر يسمى المنتجات القائمة على المؤشر Index-based Products يكتسب شعبية بسبب أسلوبه السهل والشفافية للمستثمرين.[17]

3 – العوامل المساعدة

للحصول على مؤشر ذو صلة يوفر لنا معلومات حقيقية وحديثة وجديرة بالثقة حول سوق أو قطاع معين، هناك العديد من العوامل التي يجب أخذها في عين الاعتبار، أهمها:

البعد الأساسي (أو عدد الأوراق المالية في قاعدة المؤشر). فإذا أردنا أن يظهر المؤشر الوضع الاقتصادي لبلد ما على سبيل المثال، يجب أن ندرج في قاعدته أكبر قدر ممكن من الأوراق المالية، ومع ذلك، يتعين على الباحث أو المختص أن يأخذ في الاعتبار أن حساب مؤشر بعدد كبير من العناوين (الأوراق المالية) أمر مكلف وصعب، ولهذا السبب من الأفضل العثور على عدد معقول من الأوراق المالية التمثيلية ومتابعتها.

وهناك عامل آخر مهم، ألا وهو تمثيل القاعدة، حيث يجب على المؤشر أن يدمج الأوراق المالية لشركات من قطاعات مختلفة وبقيمة سوقية مختلفة مرسملة Market Capitalization، إذا كان يريد أن يكون أقرب إلى وضع السوق.

ولتسهيل عملية دراسة وتفسير المؤشر من المستحسن الاحتفاظ بها في وحدات يمكن فهمها وقابلة للمقارنة. فنظراً لأن المؤشر يجب أن يكون أقرب ما يمكن إلى حالة السوق الحقيقية، حيث يجب تحديثه يومياً وإتاحته للجمهور بانتظام. بالنسبة للجانب التقني، إذا تم حساب مؤشر بناءً على المتوسط، فمن الضروري تحديد ما إذا كان سيتم استخدام الوسط الحسابي أو المتوسط الهندسي، مقارنة بالمتوسط الحسابي البسيط، فإن المتوسط الهندسي لديه القدرة على تخفيف التغيرات الكثيرة لبيانات البحث.[18]

المبحث الثاني بناء المؤشر.

1– المعايير الرئيسية المطلوبة لمؤشر فعال: يختار المستثمر مؤشراً يتبعه وفقاً لمجموعة احتياجاته وتطلعاته. وقد تكون عملية البحث عن مؤشر صعبة في بعض الأحيان، ولهذا السبب يتعين على المستثمر النظر في خصائص المؤشر ومعرفة ما إذا كان يوفر المعلومات المطلوبة؛ ومع ذلك هناك عدة معايير رئيسية لتحديد عملية البحث عن مؤشر جيد البناء.

يمكن تحديد سبع معايير، وهي:

1- **الاكتمال:** أي إن المؤشر يجب أن يعكس مجموعة واسعة من إمكانات الاستثمار، يجب أن يأخذ في الاعتبار كل من العامل الإقليمي واختيار الشركات التي سيتم تضمينها. فمن المفترض أن يكون هذا هو المعيار الأكثر أهمية ، حيث أنه كلما تمكن المؤشر من تغطية فئة الأصول المستهدفة، زادت فائدته للمستثمرين الذين يتبعون.

2– القدرة على الاستثمار: هنا يتم التساؤل عما إذا كان المؤشر يشمل جميع الأسهم المدرجة لشركة ما، أم فقط تلك الأسهم المتاحة للجمهور؟ وهنا يتعارض معيار القدرة على الاستثمار مع المعيار السابق، لذلك يتعين على المستثمر الاختيار بين مؤشر كامل ومؤشر يعكس حالة الأسهم القابلة للشراء فقط.

3- **قواعد واضحة ومنشورة وهيكل حوكمة مفتوح:** توضح أهمية وجود قواعد راسخة وواضحة، حيث يتم بناء المؤشر على أساسها ويجب أن تكون طرق حساب البحث مفهومة، بالإضافة إلى أن تكون متاحة دائماً للجمهور.

4- **بيانات دقيقة وكاملة:** فهي تشير إلى جودة البيانات المدرجة في البحث، من جانب كونها دقيقة وكاملة، ويجب أن يكون الحد الأدنى من المعلومات المتعلقة بمكونات البحث، والتي قد تعاني من بعض التغييرات بمرور الوقت، ويجب أن يكون مصدر البيانات المستخدمة متاحة للجمهور.

5- **القبول من بعض المستثمرين:** لا يكفي أن يتم حساب المؤشر؛ ولكن يجب أيضاً قبوله واستخدامه من قبل المستثمرين.

6 – **توافر الفرص:** المؤشر الجيد يجب أن يعكس إدارة جيدة للمنتجات القائمة على تعاملات المشترين والبائعين بتكاليف أقل بكثير.

7- معدل دوران منخفض نسبياً وتكاليف المعاملات ذات الصلة: أي إنه من الأفضل أن يكون لمؤشر ما معدل دوران أقل، تغييرات أقل في مكوناته، وبالتالي عدم توليد تكاليف ضخمة ومكلفة لإعادة التوازن للمؤسسة التي تقوم بحسابها.[19]

2 – طرق ترجيح المؤشر:

هناك طرق مختلفة يمكن الاستناد إليها، مثلاً "وزن السهم" الذي يؤدي إلى مؤشر معين، وفقاً لنوع الترجيح لبناء مؤشر، وهنا يمكننا التمييز بين ثلاث مجموعات رئيسية من المؤشرات، وهي:

1- مؤشرات الأسهم الموزونة.

2- القيمة السوقية.

3- مؤشرات الأسهم غير الموزونة.

إن مؤشر الأسهم الموزونة بالسعر يعكس قيمة سهمه ويوضح مكوناته، وهو الشيء الوحيد الذي يؤثر على سعر تداول المؤشر. من الواضح أن هذا يدل على أن الأسهم التي لها سعراً أعلى سيكون لديها القدرة الأكبر في التأثير على المؤشر من تلك التي يتم تداولها بسعر أرخص؛ ولقد تم حساب إثنين من أهم مؤشرات الأسهم[20] بهذه الطريقة، وهما:

1- Dow Jones Industrial Average

2- NIKKEI 225

وعند البحث عن مؤشر القيمة الموزونة، يتم تضمين معلومة مهمة أخرى، حيث يتم تحديد وزن السهم في المؤشر بسعر السهم مضروباً في عدد الأسهم القائمة، أي القيمة السوقية. وفي هذه الحالة، سيكون للشركات ذات القيمة السوقية الأكبر تأثير على تحركات المؤشر.

إن البديل من المؤشرات الموزونة هو مؤشرات الأسهم غير الموزونة، حيث يتم إعطاء جميع العناوين المدرجة نفس الوزن، وتؤدي هذه الطريقة إلى أن كل عنوان سيكون له نفس التأثير على المؤشر بغض النظر عن القيمة السوقية أو السعر.[21]

يُعد اختيار أفضل طريقة للبناء أمراً مثيراً للجدل لأن لكل منها جوانبها السيئة والحسنة. فإذا أخذنا بعين الاعتبار المؤشر الموزون للقيمة، فمن الواضح أن القيمة السوقية للشركة هي مؤشر مهم، ومع ذلك، فإنه يميل إلى إعطاء الأولوية للشركات الكبيرة وتقليل أهمية الشركات الصغيرة.

إن الجزء الأكبر من المؤشر، الذي يحد من أهمية الشركات الصغيرة، تم وضع حل لهذه المشكلة، وهناك خِيار لحل هذه المشكلة يتمثل في استخدام تقنية تعديل التقويم الحر، والتي تحدد عدد الأسهم المتاحة للجمهور، مما يعطي انعكاساً أفضل لحالة المكون في البحث.

بعد الموافقة على أن المؤشرات الموزونة بالسعر تعطي الأفضلية للأسهم المرتفعة السعر، وأن المؤشرات مرجحة القيمة تفيد الشركات ذات القيمة السوقية المرتفعة.

قد نعتقد أن المؤشرات الموزونة المتساوية (غير المرجحة) هي خِيار بديل جيد، ومع ذلك، فإن هذا الاستنتاج خاطىء، في بداية الأمر، يشير المؤشر الموزون المتساوي إلى اجراء إعادة موازنة متكررة للغاية، وهي لازمة للحفاظ على وزن كل سهم بسبب التغيير المعتاد في السعر.

لن يكون من المناسب إعطاء نفس الأهمية لكل شركة، حيث إن لكل شركة مساهمة مختلفة في الاقتصاد، وهذا يعنى أيضاً أن المبلغ المعين لكل قطاع اقتصادي يعتمد فقط على عدد الشركات من نفس القطاع المختار لإدراجها في المؤشر، لذلك، إذا كان المؤشر يضم عدداً كبيراً من الشركات الصغيرة من قطاع واحد وعدد قليل فقط من الشركات الكبيرة من قطاع آخر، فسيكون القطاع الأول ممثلاً بشكل زائد في المؤشر. إن الاختلافات في الحجم وإمكانيات سحب رأس المال للشركات تجعل من المستحيل تشغيل مثل هذه المقاربة على نطاق واسع.[22]

3 – إرشادات انشاء المؤشر: منذ انشاء أول مؤشر وهو داو جونز الصناعي، حدثت العديد من التغييرات والتحسينات في عالم المعايير، بخاصة بعد أن تم فهم أن المؤشر الموزون بالسعر لا يعكس بشكل صحيح عالم الاستثمار، ولقد تم تكريس اهتمام كبير للمؤشرات المرجحة للقيمة، لكن تبديله لم يكن كافياً، وفي العقد الثاني من السبعينيات حيث ادعى المستثمرون والمديرون ان المؤشرات الأوسع التي تضم عدداً كبيراً من الأسهم مثل S & P 500 Index [23] او Russell 3000 Index [24]، لا تناسب احتياجاتهم، واكدوا على أهمية إنشاء مؤشرات وفقاً لأنماط الاستثمار المختلفة وفئات الرأسمال.

ومنذ ذلك الحين، ظهرت مجموعة متنوعة من المؤشرات، تهدف إلى عكس كل قطاع او صناعة فرعية، ومن المثير للاهتمام حقيقة أن منهجية حساب المؤشر لديها الكثير لتقوله عن نتيجة المؤشر، يحدث ان هذين المؤشرين المختلفين الذين يحسبان تطور نفس قطاع السوق يمكن ان يقدما نتائج مختلفة.

إن أفضل مؤشر هو الذي يقيس أداء الاستراتيجية المختارة للانعكاس وليس الذي يعطى أعلى عائد، ومن أجل إنشاء مثل هذا المؤشر يتم تقديم اقتراحات وقواعد أساسية من شأنها أن تؤدي إلى بناء مؤشر أفضل. ومنذ البداية تبرز الموضوعية والنهج القائم على القواعد لاختيار الأسهم في المؤشر.

وعلى الرغم من أن الامتثال لمجموعة من القواعد يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدل دوران الموظفين وتكاليف إعادة التوازن المطلوبة، إلا أنه لا يزال من الأساسي الحفاظ على تكامل نمط المؤشر وعدم الوقوع في فخ القرارات الذاتية.

يستحق نظام الترجيح عناية خاصة فيما يتعلق بمعيار القدرة على الاستثمار. فعند اختيار الشركة التي يجب تضمينها في المؤشر؛ يتعين مراعاة جميع الأسهم المتعلقة بالشركة، حيث يؤثر حجم الشركة وأهميتها على أداء السهم، ومع ذلك، فعند إسناد وزن هذه الشركة في المؤشر، يوصى بشدة بمراجعة عدد الأسهم المتاحة فعلياً لجمهور الاستثمار (ما يسمى بمعيار التعويم الحر)[25].

إضافة إلى ذلك، لا يمكن إهمال مفهوم نسبية الرأسمال السوقية، لأن معظم المؤشرات اليوم مرجحة من حيث القيمة، مما يعنى أن القيمة السوقية هي العامل الرئيسي ويجب مراجعتها بشكل دوري لتعكس أداء القطاع المختار، ومع ذلك، إن فكرة النظر إلى القيمة السوقية كمؤشر نسبي، وبالتالي تقليل تكاليف إعادة التوازن الناتجة عن ترجيح جديد محتمل للشركة، يعنى أنه لا ينبغي أن يكون هناك حد دقيق ليفرق بين المخاطرة الكبيرة وسقف متوسط للمغامرة. لذلك يجب أن ينتقل السهم من فئة إلى أخرى إذا ما قام بتغيير موضعه مقارنة بالمنافسين، فتقلل هذه الممارسة من حجم المبيعات وتوفر للمستثمرين فهماً أفضل لتصنيف الشركات.

أخيراً وعند الحديث عن المصطلحين المكملين – القيمة ومخزونات النمو، من الخطأ الاعتقاد بأن السهم يمكن أن يكون قيمة أو نمو فقط عند تقديم المخزون، ولذلك ينتبه مدراء القيمة ومدراء النمو إلى المؤشرات المختلفة (السعر – الأرباح – السعر) في توزيعات الأرباح لمدراء القيمة والأرباح، فالمبيعات تعتبر الهدف الفرعي لمدراء النمو، حيث من المرجح أن تعتمد استراتيجيتهم على إلى وجود قيمة خاصة أو أرصدة نمو خاصة، قد تكون غير محققة فعلياً. ولذا يجب أن يأخذ المؤشر القائم على النمط في الاعتبار هذه المجموعات، بدلاً من التحديد الصارم بين أسهم القيمة والنمو.[26]

4– تعديل المؤشر: يجب تحديث المؤشرات بانتظام بحيث ينعكس الوضع المتغير باستمرار في السوق ووقوع الأحداث المختلفة في المؤشر.[27]

إن بعض أهم التعديلات التي يعاني منها المؤشر هي:

1- التغييرات البنيوية، وتتلخص في النِّقَاط التالية:

- التغييرات في أساس المؤشر الناتجة عن عوامل ذات طبيعة مختلفة أو متضاربة.
- التغيرات في اقتصاد بلد ما بقرار حكومي.
- التغيرات في القطاع (الإنشاء الجديد واختفاء الشركات أو القطاعات)، أو التغيرات في الشركة (التغييرات في القيمة السوقية للشركة).

- زيادة أو انخفاض الأسهم المتداولة، وهنا يجب أن يتكيف المؤشر ليكون أقرب ما يمكن إلى واقع السوق.

2- **الانقسام**: إن تجزئة الأسهم هي طريقة يتم فيها تقسيم الأسهم ذات القيمة الاسمية الأكبر إلى عدة أسهم بقيمة اسمية أصغر. من وجهة نظر المستثمر الذي يمتلك عدداً معيناً من الأسهم، فإن التجزئة لا تؤثر على السعر الإجمالي للأصول، على الرغم من زيادة عدد الأسهم وتباين أسعارها. وعادة تستخدم الشركات طريقة تقسيم أسهمها في حالتين الأولى عندما يكون سعر أسهمها مرتفعاً نسبياً، وهو ما يجعلها أقل سيولة، وثانياً، عندما تتوقع ربحاً إيجابياً في المستقبل.

تعتمد عملية التقسيم على كيفية ترجيح المؤشر. في حالة المؤشرات الموزونة بالسعر، يكون للتقسيم تأثير مثير للاهتمام. إنه يعطي أهمية للأرصدة غير المنقسمة ويؤثر على الأسهم المنقسمة، وهي نتيجة غير منطقية. في حالة المؤشرات المرجحة القيمة، تكون النتيجة غير منطقية. في حالة المؤشرات الغير مرجحة القيمة تكون النتيجة مرضية , نظراً لأن التقسيم لا يؤثر على القيمة السوقية الكاملة للشركة وتعوض الأسعار الجديدة بشكل متبادل مع العدد الجديد من الأسهم، فلا توجد تغييرات في المؤشر، من ناحية أخرى، يمكن للمهتم أن يتوقع أن يكون للتقسيم تأثير إيجابي على السوق (بسبب زيادة السيولة)، مما يتسبب في ارتفاع سعر السهم.

3- **استبدال المخزون**: إن استبدال المخزون هو إجراء شائع بسبب عمليات الدمج أو الاستحواذ أو الإدراج أو الشطب لشركة معينة. ويمكن أن يكون للاستبدال تأثيرات مختلفة على قيمة المؤشر حيث قد تتحول الأوراق المالية الجديدة لمصلحة الشركات المدرجة.

5 – الوزن الحر: يمثل الوزن الحر للتداول (Free-Float Weight (FFW وزن إجمالي الأسهم المدرجة المتاحة للجمهور المستثمر، وهو معيار مهم يستخدمه عدد كبير من المؤشرات. يبدأ حساب قيمة التداول الحر بتقديم الأسهم غير القابلة للتداول، وهي الأسهم غير المتاحة للجمهور بحرية. ويمكن استخراج البيانات الخاصة بالأسهم غير القابلة للتداول من تقارير الأوراق المالية أو من المستندات التي نشرتها الشركات المدرجة.

يتم حساب FFW باستخدام الصيغة أدناه ويمكن أن تصل إلى قيمة بين 0.00000 و 1.00000،

(**I– Non FFW**) * **FFW = I**،[28] حيث يمثل Non FFW نتيجة الأسهم غير الحرة القابلة للتداول مقسومًا على عدد الأسهم المدرجة[29].

المبحث الثالث: مؤشرات الأسهم اليابانية

1– مؤشرات الأسهم اليابانية: بدأ حساب مؤشرات الأسهم في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية[30] حيث تجاوزت أهميتها الدولية إلى أبعد من السوق المحلية اليابانية وتم استخدامها على نطاق واسع لوضوحها نظراً للتعقيد في سوق الأوراق المالية المعقدة. وهناك أنواع مختلفة من المؤشرات المحسوبة في اليابان، والتي تأخذ في الاعتبار جوانب مثل الحجم والأسلوب والاستراتيجية والقطاع وما إلى ذلك، وأهم المؤشرات اليابانية الاكثر هي بالطبع نيكاي وتوبكس.

بورصة طوكيو لتبادل الأسهم (Tokyo Stock Exchange (TSE [31] تعتبر من الأهم في العالم، وينضوي فيها اكثر من 10 مؤشراً رئيسياً مختلفاً لتتبع انوعاً مختلفة من الأسهم، بجانب TOPIX الذي يتم حسابه من الأسهم في القسم الاول، تحسب TSE المؤشرات بناءً على الأسهم من القسم الثاني، السوق الأهم، سوق JASDAQ[32] وسوق REIT[33]، كما ان لديها مجموعة واسعة من المؤشرات القطاعية والقائمة على الرسملة السوقية.[34]

إضافة إلى مؤشرات الأسعار، تقوم بورصة طوكيو بحساب العديد من مؤشرات الأداء، والتي تأخذ في الاعتبار توزيعات الارباح، فنشرتها الصحفية الرائدة Nihon Keizai Shimbun (Nikkei Inc.)[35] تنشر احد اهم واقدم المؤشرات في العالم، وبالطبع هو Nikkei Stock Average المعروف أيضاً بإسم Nikkei 225. وباستثناء هذا المؤشر الرئيسي،

فانه يحسب المؤشرات المشتقة من نيكاي والمؤشرات الأخرى بناء على معايير مثل استثمار توزيعات الأرباح، والإستراتيجية، والتقلبات، فضلاً عن السندات ومؤشرات السلع.[36]

هناك أيضاً مؤشرات مثل MSCI Japan Index[37] و FTSE Japan[38] ، التي تتعقب سوق الأسهم اليابانية، ولكن يتم حسابها من قبل المؤسسات المالية الأجنبية.[39]

2- مؤشر نيكاي: بدأ حساب المؤشر على مستوى العالم، Nikkei Keikin Kabuka[40] المسمى Nikkei Average والمشهور عالمياً بإسم NIKKEI 225 في 7 أيلول 1950، في البداية تم حساب مؤشر NIKKEI 225 بأثر رجعي إلى 16 آذار 1949، وهو التاريخ الذي يمثل إعادة فتح بورصة طوكيو بعد الحرب العالمية الثانية، في البداية، تم حسابه من قبل بورصة طوكيو، ومنذ عام 1970 أصبحت الصحيفة الاقتصادية Nihon Keizai Shimbun هي المؤسسة المسؤولة عن حسابها.[41]

الناخبين:

يتكون مؤشر Nikkei Stock Average من 225 من الأسهم العادية المحلية المدرجة في القسم الأول من بورصة طوكيو للأوراق المالية. ولا يشمل المؤشر صناديق الاستثمار العقارية أو الأوراق المالية المفضلة، أو الأسهم الممتازة، أو الأسهم المتبعة[42]، ويوجد في مؤشر نيكاي ست قطاعات رئيسية و36 قطاعاً فرعياً.

تغييرات المكونات:

المكونات تخضع لنظام "المراجعة الدورية" و"الاستبدال الاستثنائي"، حيث تتم المراجعة الدورية مرة واحدة في العام في بداية شهر تشرين الأول، حيث الهدف الرئيسي هو الحفاظ على تمثيل السوق لمكوناتها من خلال إجراء أي تغييرات مطلوبة في قيمتها. بعد هذه المراجعة، يمكن إضافة الأسهم ذات السيولة العالية، في حين يمكن إزالة الأسهم الأقل سيولة من المؤشر.

يتم الحكم على السيولة وفقاً لمعيارين: حجم التداول، وحجم تقليب السعر من حيث الحجم. يحسب الأخير على وفقاً لمعادلة: volume/(high price/low price) (السعر المرتفع / السعر المنخفض)/ الحجم، حيث يأتي إجراء أو اختيار الأسهم السائدة على مرحلتين ،أولاً: يتم اختيار 450 سهماً على السيولة من القسم الأول من بورصة طوكيو، وهي "مجموعة السيولة العالية High Liquidity Group"، وإذا لم يظهر أي مكون حالي في هذه القائمة، سيتم إزالته من البحث. ثانياً، يتم إنشاء قائمة أخرى تضم 75 سهماً من أكثر الأسهم سيولة من القسم الأول من بورصة طوكيو، وبهذا فإن السيولة ليست هي المعيار الوحيد لتضمين أو حذف الأسهم في مؤشر نيكاي 225. في هذا الوقت، تتناول المراجعة الدورية جانب التوازن في القطاع، بناءً على عدد المكونات في كل قطاع، بحيث لا يكون أي منها أكثر من اللازم أو ناقص التمثيل.

قطاعا التكنولوجيا والمواد وهما الأكثر تمثيلاً في المؤشر، إذا حكمنا من خلال عدد الشركات. يكون هذا متوقعاً؛ حيث تم تأسيس مؤشر نيكاي بشكل أساسي لتطور الوضع الصناعي في اليابان. وتتخذ شركة NIKKEI INC. القرار النهائي بشأن التغييرات في المكونات بعد استشارة لجنة من الأكاديميين الوطنيين والمتخصصين في السوق المحلي والمطلعين على البورصات العالمية.

أما "الاستبدال الاستثنائي"، فإنه يهدف بشكل أساسي إلى مراجعة المواقف التي خسرت بسبب أحداث معينة تتطلب شطب بعض الأسهم من القوائم، ولا يتم تطبيقه ببساطة عند إضافة مكون جديد وحذف آخر. إن شطب الشركات يأتي في حالات معينة، مثل عمليات الدمج، والإفلاس والتصفية، وتحويل الأسهم، وتبادل الأسهم، والحساب المديون، والتحويل إلى القسم الثاني، وما إلى ذلك. وتتم جدولة الاستبدال الاستثنائي بناء على هذه الأحداث، يعتمد إجراء استبدال الأوراق المالية المحذوفة وإضافة أوراق مالية جديدة بشكل عام على الاختيار حسب السيولة ورصيد القطاع.[43]

طريقة حساب مؤشر نيكاي 225:

هو مؤشر مرجح بالسعر، قبل احتسابه، يتم تعديل سعر السهم وفقاً للمعادلة التالية:

سعر السهم المعدل = سعر السهم * 50 ين / القيمة الاسمية المفترضة (ين)

متوسط سهم نيكاي = مجموع سعر السهم المعدل / المقسوم عليه.

Adjusted stock price = stock price * 50 (yen) / presumed par value (yen)

[44]Nikkei Stock Average = sum of Adjusted Stock Price / Divisor

قبل مراجعة القانون التجاري في عام 2001، كان للأسهم اليابانية قيمة اسمية، وعلى الرغم من إلغاء هذا النظام، يتم اشتقاق أسعار العديد من الأسهم من القيمة الاسمية السابقة، والقيم الأكثر شيوعاً هي 50 أو 500 أو 50.000 ين. إن ما يفعله مؤشر نيكاي هو تعديل أسعار المكونات إلى القيمة الاسمية المفترضة لقاعدة 50 يناً. وعلى الرغم من أن غالبية المكونات لها قيمة اسمية مفترضة تبلغ 50 يناً، إلا أن هناك بعض الاستثناءات، على سبيل المثال، تمتلك Sumitomo Mitsui Financial Group INC[45]. قيمة اسمية تبلغ 500، في حين أن شركة [46] Honda Motor Co., Ltd لها قيمة اسمية تبلغ 25 في حالة تجزئة الأسهم[47]، وتتغير القيمة الاسمية إذا تم تقسيم السهم الذي تبلغ قيمته الاسمية المفترضة 50 يناً من واحد إلى اثنين، وتكون القيمة الاسمية الجديدة.

يسمح تغيير القيمة الأساسية عند تجزئة السهم بالحفاظ على المقسوم عليه كما هو. ونظراً للتغييرات في المكونات وتقسيم الأسهم، يجب تعديل القاسم دورياً من أجل الحفاظ على استمرارية المؤشر. ويعتمد تعديل المبرمج على طريقة داو حيث تتم مراجعة الـ DEVISOR في حالتين: إما عندما تكون هناك تغييرات في المكونات ومجموع تغيرات أسعار الأسهم، أو في حالة إجراءات الشركات مثل الانقسام والتقسيم العكسي وزيادة رأس المال المدفوع. وفي حالة الانقسام العكسي على نطاق واسع، يظل المبرمج دون تغيير، بينما يتم تعديل القيمة الاسمية المفترضة. ومنذ عام 2010، يتم حساب مؤشر NIKKEI 225، الذي تعرض قيمته بالين الياباني كل 15 ثانية من ساعات التداول في بورصة طوكيو.[48]

3- مؤشر توبيكس: مؤشر أسعار أسهم طوكيو الأشهر، المعروف بإسم توبكس TOPIX يتألف من الأسهم العادية المحلية المدرجة في القسم الأول من بورصة طوكيو بخلاف مؤشرNIKKEI 225 المرجح للسعر، فإن توبيكس هو مؤشر للقيمة السوقية.[49]

بدأ حسابه في بداية عام 1968 بدعم آلاف الناخبين، ليتكون توبيكس من حوالي 1.700 جزء، حيث يتم تنظيم مكوناته في 17 فئة، تصنف تالياً في 33 قطاعاً وفقاً للقطاعات الصناعية التي حددتها لجنة Securities Identification Code Committee[50]، لتعريف التغيرات في سوق الأوراق المالية. وعلاوة على ذلك يسمح هذا القسم بحساب مؤشرات قطاع توبيكس وسلسلة .TOPIX 17[51]

تغييرات المكونات :

على عكس مؤشر NIKKEI 225، لا تحتاج TOPIX إلى إجراء مراجعات سنوية للمكونات ويرجع ذلك إلى أن توبيكس تشمل جميع الأسهم العادية المحلية المدرجة في القسم الأول من بورصة طوكيو للأوراق المالية، وستحدث تغييرات نهائية فقط في حالة إدراج الشركات أو شطبها في هذا القسم.[52]

طريقة الحساب:

بداية تم حساب توبيكس كل 15 ثانية من خلال نظام معلومات السوق في بورصة طوكيو، ثم في 13 أيلول 2010، أصبح الفاصل الزمني لحساب توبيكس هو ثانية واحدة فقط، على عكس مؤشر NIKKEI 225، بسبب عملية تعديل التعويم الحر، حيث يؤخذ هذا في الاعتبار عند تحديد القيمة السوقية الحالية.

تمثل القيمة السوقية الحالية (Current Market Value (CMV مجموع السعر مضروباً في عدد الأسهم المعدلة ذات التعويم الحر للمكونات حينها يتم حساب توبيكس وفقاً لصيغة:

TOPIX = CMVfBMV * Base point[53]

حيث تمثل CMV القيمة السوقية الحالية المعدلة بالتعويم الحر.

ترمز BMV إلى القيمة السوقية الأساسية، حيث يتم التعبير عن قيمة توبيكس بالنقاط، النقطة الأساسية لتوبيكس هي 100، ومع ذلك فإن 9 من بين 33 من مؤشرات القطاعات التي تشكل جزءاً من توبيكس لها نقطة أساس تبلغ 1000. نظراً لأن التغييرات في عدد المكونات والعروض العامة لا علاقة لها بتقلبات سوق الأوراق المالية، يتم إجراء تعديلات على القيمة السوقية الأساسية (BMV) بدلاً من القيمة السوقية الحالية (CMV).

من بين التطورات التي تتطلب تعديل القيمة السوقية الأساسية: الإدراج الأولي والتخصيص للقسم الأول بورصة طوكيو من القسم الثاني للبورصة نفسها. وكذلك الشطب وإعادة التعيين من القسم الثاني للبورصة إلى القسم الأول منها. هذا الإجراء المعقد يحافظ على استمرارية بورصة طوكيو مؤشر عالمي متميز، حيث يمثل عدد الأسهم لحساب المؤشر عدد الأسهم المدرجة لحسابه وعدد الأسهم المصدرة منه.[54]

وتجدر الإشارة إلى أن هناك حالات مثل تجزئة الأسهم، حيث لا تطابق هذا القسم، مثال آخر على التناقض بين هاتين القيمتين هو حالة:

1- Nippon Telegraph and Telephone Corporation[55]

2- Japan Tabaco Inc.[56]

بالنسبة لهاتين الشركتين لا يتطابق عدد الأسهم القائمة مع عدد الأسهم المدرجة لحسابات المؤشر لان جزءاً من الأسهم تحتفظ بها الحكومة، وهذا الجزء غير مدرج في البورصة.[57]

يتم حساب الوزن بدون تعويم (FFW) على النحو التالي:

FFW = 1* (l- Non FFW) [58]

يمثل NON FFW الأسهم غير الحرة القابلة للتداول مقسوماً على عدد الأسهم المدرجة، حيث تتم مراجعة الوزن دون تعويم مرة واحدة في السنة. ومع ذلك، في حالة وقوع أحداث دراماتيكية على صعيد السوق، قد تجري إدارة بورصة طوكيو مراجعة إستثنائية.

من الأمثلة البارزة على ذلك: "تخصيص أسهم جديدة لطرف ثالث، أو تكوين شركة منبثقة، أو تحويل الأسهم الممتازة، أو ممارسة أوامر الاكتتاب والإندماج، أومقايضة الأسهم، وعطاء الاستحواذ، وما إلى ذلك[59]".

كقاعدة عامة، تعتبر بورصة طوكيو أن الأسهم التالية غير قابلة للتداول : "الأسهم التي يملكها أكبر عشرة مساهمين رئيسين، وأسهم الخزانة، والأسهم التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة، والأسهم الأخرى التي تعتبر غير متاحة للتداول في السوق.[60]

في عام 2004، أعلنت بورصة طوكيو عن نيتها تطبيق منهجية الوزن الحر على توبيكس وعلى المؤشرات الأخرى ذات الصلة وتوبيكس، فكان هذا القرار موجهاً بشكل أساسي إلى صناديق المؤشرات التي زادت أعدادها في تلك الفترة بصورة عشوائية، حيث تفيد منهجية تعديل التعويم الحر صناديق المؤشرات من خلال المساعدة في تقليل التناقض بين العرض والطلب في أسعار الأسهم.

منذ عام 2006، تطبق توبيكس ترجيح التعويم الحر للمهتمين بمعيار يعكس إجمالي القيمة السوقية، تقوم بورصة طوكيو بنشر توبيكس المطور Ex-TOPIX[61] الذي يحتوي على نفس ميزات توبيكس باستثناء أنه لم يتم تعديل التعويم الحر فيه.[62]

4- مقارنة المؤشرات اليابانية

لطالما كان هناك نقاش بين المستثمرين في جميع أنحاء العالم حول مؤشر اليابان الحقيقي الذي يعكس الاقتصاد الياباني المتطور بشكل أفضل ويجب استخدامه في منتجات استثمارية مختلفة. من هنا ستتم مقارنة وتقييم طرق بناء NIKKEI 225 و TOPIX، بالارتكاز على المعايير التالية :

1- المزود
2- إصدار تكوين وعدد المكونات
3- الفروق القطاعية
4- منهجية الحساب
5- المراجعة الاسمية
6- الوحدة
7- الإستعمال
8- التكاليف

تجدر الإشارة إلى أن معيار إعادة استثمار الأرباح الموزعة لا يستخدم في بورصة طوكيو لتقييم مؤشريّ NIKKEI 225 و TOPIX، فمنذ بدأت بورصة طوكيو بحساب توبيكس كان مؤشر NIKKEI 225 ذي أفضلية حسب رؤية وسائل الإعلام اليابانية، والتي بدوافع عاطفية وطنية كانت تقارن هذين المؤشرين اليابانيين في الأسواق المالية مع الأفضل عالمياً، بخاصة مؤشريّ داو جونز الصناعي وS&P 500 ، والسبب أن منهجية داو جونز في العمل، وشعبيته عند المستثمرين الأميركيين تشابه إلى حد كبير الهدف الياباني من أسهمه المحلية المتمثلة في نيكاي، بينما تتم مقارنة توبيكس الأكثر تعقيداً، والذي يعطى إنعكاس أفضل للاقتصاد الياباني بمؤشر S&P 500.

أما الشركات المدرجة في المؤشران، فإن توبيكس يضم 1.700 شركة مقابل مؤشر NIKKEI 225 الذي يحتوي على 225 فقط، وكلا المؤشرين يحتويان على شركات مدرجة في القسم الأول من بورصة طوكيو. انطلاقاً من هذه الحقيقة فإن توبيكس أكثر تنوعاً واكتمالاً، حيث يقدم تمثيلاً أفضل للسوق الياباني ومع ذلك، يدعي بعض المستثمرين أن العدد الكبير من المكونات يمكن أن يتسبب في بعض الأحيان في مشاكلات سيولة لتوبيكس، بينما لا يواجه مؤشر NIKKEI 225 مشاكل السيولة، حيث أن أحد معايير المهمة فيه هو إدراج المؤشر الرئيسية هو سيولة السهم.[63]

لتوضيح هذا الفارق، يعطي قطاع تكنولوجيا المعلومات وزناً أكبر في مؤشر NIKKEI 225 في السوق المالي، حيث يولى مؤشر NIKKEI 225 اهتماماً خاصاً بتوازن القطاع عند اختيار الأسهم في المؤشر، بينما تقوم توبيكس فقط بتكرار الأسهم التي استوفت المعايير ليتم إدراجها في القسم الأول من بورصة طوكيو. وتأتي الاختلافات الأكثر أهمية في منهجية الحساب لكل مؤشر، فتوبيكس وهو المؤشر المرجح بالقيمة، هو أحد مؤشرات الأسعار القليلة المتبقية في العالم.

إن تعبير ترجيح القيمة السوقية لتوبيكس هو بسبب طريقة الوزن الأفضل للمؤشر، إنه يقدم تمثيلاً أكثر دقة لأهمية كل شركة في المؤشر، ويعكس بشكل أفضل سوق الأسهم اليابانية بشكل عام. بينما السعر المرجح لمؤشر NIKKEI 225 حساس للغاية للتقلبات الحادة في أسعار الأسهم. ويلاحظ أن توبيكس يطبق ترجيح التعويم الحر كميزة أساسية، فيسمح نظام توبيكس المعدل بالتعويم الحر للمستثمرين للحصول على صورة أفضل للأسهم المتاحة في السوق.

إن المراجعة الأساسية هي مقاربة مهمة أخرى، حيث يختلف هذان المؤشران اليابانيان عن بعضهما البعض. في حالة مؤشر نيكاي، تخضع المكونات لمراجعة دورية ومراجعات استبدال استثنائية، وكلا المراجعتين تقوم باختيار الأسهم على أساس السيولة مع الأخذ بعين الاعتبار رصيد القطاع حيث يتم اتخاذ القرار النهائي من قبل لجنة خاصة من الأكاديميين والمتخصصين في السوق. بينما لا يوجد لدى توبيكس أي مراجعة من جانب الناخبين باستثناء مراجعة الترجيح الحرة التي تعقد مرة واحدة سنوياً.

يرجع ذلك إلى أن مكوناته يتم تضمينها تلقائياً في البحث إذا كانت تفي بالمتطلبات التي سيتم إدراجها في القسم الأول من بورصة طوكيو.

تعد مراجعة المكونات لتوبيكس أكثر وضوح من مراجعة NIKKEI ، وهذا يرجع إلى الترابط بين بورصة طوكيو ومؤشر توبيكس، حيث تخضع مكوناته لقواعد قائمة بورصة طوكيو التقليدية الراسخة، حيث لا توجد استثناءات أو عوائق ذاتية. مقابل ذلك، وعلى الرغم من أن مؤشر نيكاي 225 يحترم المعايير المحددة مسبقاً، إلا أن هناك مكاناً للشكوك والموارية. على سبيل المثال رصد القطاع هو المعيار الثاني الذي يمكن بعض الشركات من أن لا يتم تضمينها حتى لو كانت سائدة، وذلك لمجرد أن مؤشر نيكاي يتبع التوازن القطاعي، أو (العكس بالعكس) لكونه أقل سيولة، ولكن تم تضمينه لتناسب توازن القطاع. كذلك يوجد لدى نيكاي لجنة خاصة تقرر حذف أو إضافة للناخبين الأمر الذي يجعله أقل موضوعية وشفافية لعامة الناس[64]. ومن هنا، لا تحدث هذه المعضلة التفاضلية مع حاملي أسهم توبيكس، حيث يتم وضع معايير ثابتة، فبمجرد أن لا تفي الشركة بالمتطلبات، تنتقل إلى القسم الثاني حيث ستكون مكوناً آخر لبورصة طوكيو. والأهم، يتم حساب توبيكس بالنقاط، ويتم احتساب مؤشر نيكاي 225 بالين الياباني.

يبدو حساب النقاط في توبيكس أكثر سهولة، في حين أن حساب نيكاي للين يولد أسئلة محتملة حول حساسية سعر الصرف لمؤشر للعملة اليابانية. وهناك معضلة جوهرية تتمثل في الارتباط المتغير بين الين الياباني وأداء مؤشر نيكاي. فإذا كان هناك ارتباط سلبي بين المؤشر والين الياباني، يعني أنه في حالة إنخفاض قيمة الين سيرتفع مؤشر نيكاي، ومع ذلك، فقد أصبح هذا الارتباط السلبي إيجابياً في السنوات الأخيرة. إحدى التفسيرات المحتملة لهذا التغير في الارتباط هو رد فعل الأنظمة الاقتصادية والمالية اليابانية على جهود الحكومة لحل مشكلة الانكماش.[65]

يتم استخدام كل من توبيكس و نيكاي محلياً ودولياً، ومع ذلك ينظر إلى توبيكس على أنه مؤشر اقتصادي رائد وتستخدمه الحكومة اليابانية على نطاق واسع. كما تفضله صناديق التقاعد اليابانية وصناديق الاستثمار لتعقيدها وشفافيتها[66].

والسبب الآخر يتمثل في ميل المستثمرين على المدى الطويل إلى اختيار توبيكس بدلاً من نيكاي بسبب حساب وزن السعر من نيكاي مما يترك مساحة لتهميش بعض الشركات، ومن الأمثلة ذات الصلة شركة Fast Retailing Co.[67]. التي حصلت على وزن بنسبة 10% في مؤشر نيكاي في عام 2013، بينما كانت الشركة اليابانية ضمن أفضل الشركات اليابانية (الرقم 44) وفقاً للقيمة السوقية.

رغم تلك الفجوات، يعد مؤشر نيكاي أكثر المؤشرات اليابانية تداولاً، ويرجع ذلك إلى إعجاب المستثمرين الدوليين، حيث توفر بعض المشتقات القائمة على مؤشر نيكاي، مثل الخيارات ذات السيولة، والتي هي أكبر من خيارات توبيكس[68].

لا توجد بيانات رسمية حول تكاليف حساب توبيكس ونيكاي، يمكننا فقط أن نفترض تكاليف حساب توبيكس أعلى من تكاليف حساب مؤشر نيكاي، نظراً للعدد الكبير من المكونات 1.700 مقابل 225، ومن وجهة نظر المستثمر فان تتبع مؤشر نيكاي 225 بشكل مثالي اقل تكلفة من توبيكس .[69]

قبل الأزمة الاقتصادية العالمية في مطلع القرن الواحد والعشرين كان لكلا المؤشرين نفس الأداء الندي تقريباً، ومع ذلك بعد الأزمة تغير الوضع لصالح مؤشر نيكاي، ولا يزال يتفوق بشكل كبير على توبيكس. في محاولة للعثور على تفسير يمكن أن يفترض أن هذه المشكلة ناجمة عن اختلافات معينة في القطاع، حيث تستنتج أن التعرض المفرط لتوبيكس للقطاع المالي مع اكثر من 11 مقارنة بمؤشر نيكاي، كان له تأثير ملحوظ على تطور توبيكس، وتراكمت العوامل لتجعل القطاع المالي الياباني يساهم، ولو بشكل غير مباشر، بتباطؤ أداء توبيكس[70]، وبالتالي إنتاجيته وأرباحه.

5- المؤشر المدمج JPX-Nikkei Index 400[71]

لطالما أثير النقاش على الصعيدين الياباني والدولي عن أي المؤشرين هو الأفضل والأكثر تمثيلاً، وبالتالي الأكثر أماناً والأضمن ربحاً. بعض المستثمرين أكد أن توبيكس يشتمل على عدد كبير جداً من الأسهم، لتكبر معه مروحة التفضيلات، بينما مؤشر نيكاي قديم الطراز وأقل وضوحاً، في المقابل دافع التقليديون بالتأكيد على ارتفاع نسبة الأمان حين التعامل مع أسهم نيكاي.

لذا من الواضح أن لكلا المؤشرين إيجابيات وسلبيات، تستند إلى رؤية وشخصية المتعاملين. وللوصول إلى طرح وسطي، تم إنشاء مؤشر مشترك ياباني جديد، يطلق على المؤشر المدمج إسم JPX-Nikkei Index 400. ويتم حسابه بشكل مشترك من قبل شركة Nikkei Inc وبورصة طوكيو للأوراق المالية ومجموعة البورصة اليابانية Japanese Exchange Group[72]. لهذا المؤشر400 مكون، تم اختيارهم من القسم الأول والثاني من بورصة طوكيو، ويتعامل مباشرة مع قطاع JASDAW، دون اللجوء إلى وسيط. حالياً، الجزء الأكبر من المكونات 388 من أصل 400 هي الأسهم المدرجة في القسم الأول.

بدأ العمل بهذا المؤشر في 6 كانون الثاني 2014، ولكن تم اختيار التاريخ الأساسي ليكون 30 آب 2013، وطرحت قيمته الأساسية على أساس 10.000 نقطة، على غرار توبيكس، ويتم حسابها كل ثانية من ساعات التداول في بورصة طوكيو.

الخلاصة هي أن المؤشر المدمج JPX- NIKKEI 400، هو مؤشر للقيمة السوقية، يتم تعديل أسهمها بحريّة، وتتم مراجعة المكونات مرة واحدة في السنة خلال المراجعة السنوية التي تعقد في آب (تاريخ الطرح الأول)، حيث يتم اختيار الأسهم بناء على حجم التداول والقيمة السوقية لآخر ثلاثة سنوات.

تأكيداً على ذلك فإنه يأخذ في الاعتبار محددات، مثل العائد على حقوق الملكية لمدة ثلاث سنوات وأرباح التشغيل التراكمية.[73]

أخيراً، يتم تصنيف الأسهم هنا بناء على عوامل نوعية، مثل حوكمة الشركات، حيث يمثل هذا المؤشر مجموعة حقيقية من الميزات بين توبيكس و نيكاي. وهو يشتمل على العدد الأمثل من المكونات بطريقة ما بين العملاقين الأساسيين، ويتم حسابه وفقاً لنفس منهجية توبيكس ولكنها تحتوي على معايير اختيار أكثر تعقيداً مما يجعلها مشابهة لمؤشر نيكاي.

المبحث الرابع: الاستثمار في المؤشر

1- الاستثمار في المؤشر: هناك جدل دائم بين أتباع إستراتيجيات الاستثمار الإيجابي وأتباع إستراتيجيات الاستثمار السلبي، وفي المفاضلة تستند الإدارة الإيجابية على مبدأ أن سعر بعض الأسهم المتاحة في السوق لا يعكس قيمتها الجوهرية، فيبحث المديرين الإيجابيون بنشاط عن الأسهم الأقل سعراً لإدراجها في أعمالهم واستثماراتهم. وبذلك إذا كان السهم مقدماً بأقل من قيمته الحقيقية فسيحصل العملاء على عائد أفضل من المؤشر. ومن أجل تحديد الأسهم ذات التسعير الخاطئ يلزم إجراء بحث متكامل لتأكيد الطرح الإيجابي. بالمقابل، تعتبر الإدارة السلبية أن سعر الأسهم عادل ولا ترى أي فرق كبير بين القيمة الجوهرية للأسهم وسعرها. وضمن مبادئها، لا تهدف إستراتيجية الاستثمار السلبي إلى التفوق على السوق، بل تختار الإستراتيجيات السلبية، مثل صناديق المؤشرات، والتي من شأنها أن توفر عوائد مثل تلك الخاصة بالمؤشر.[74]

إن الاستثمار الإيجابي والصناديق النشطة لها نجاح أكبر بكثير من الاستثمار السلبي، والذي ظهر فقط في سبعينيات القرن الماضي[75]. من الأمثلة على نجاح الإستراتيجية الإيجابية هي الأرباح الأسطورية للمستثمر وارن بافيت[76]، الذي أثبت إمكانية التحكم بالسوق. أما المستثمرون السلبيون، وهم الأغلبية، فبدلاً من المجازفة بمحاولة الهيمنة على السوق، هم راضون عن الوصول إلى متوسط عوائد مريح.

عند الاختيار والمفاضلة بين هاتين الإستراتيجيتين، نجد أن الاستثمار الإيجابي له ترجيح أكبر، فلا يزال معظم الناس يعتقدون أن المديرين الإيجابيين الذين يختارونهم موهوبون وقادرون على التغلب على السوق مقابل الرسوم المرتفعة المفروضة كأتعابهم. ومع ذلك تثبت البيانات الرسمية عكس ذلك، فحتى إذا كان من الممكن تحقيق عوائد أكبر من خلال الاستثمار الإيجابي، فان الرسوم المدفوعة للمديرين يمكن أن تقلل نسبة الأرباح للمستثمر، ومثال على ذلك، إذا كان صندوق المؤشر يفرض رسوماً سنوية بنسبة 0.2 %، فإن الصندوق النشط يتقاضى 1.2%. لذا مع ولادة الاستثمار السلبي ومجموعة واسعة من المؤشرات في جميع أنحاء العالم تم توفير بديل للجمهور الكبير، مما يمكنهم الآن من الاختيار من بين صناديق المؤشرات منخفضة التكلفة والصناديق المتداولة في البورصة Exchange-Traded Funds (ETFs)[77]. [78]

هناك رأي راسخ بأن الاستثمار السلبي هو نهج استثماري مُمل، حيث يعتبر الاستثمار في المؤشرات والمنتجات القائمة على المؤشر كجزء من الاستثمار السلبي الجامد، الرد على هذا المفهوم الخاطئ يكون بتطوير سلسلة من الحجج التي توضح أن المؤشرة يمكن أن تكون نشطة أيضاً، وهي:

الحِجَّة المنطقية لمفهوم المؤشر النشط هي أن إنشاء المؤشر، ومن ثم الاختيار النشط يتطلب اتخاذ قراراً نشطاً أيضاً عند اختيار الأوراق المالية التي ستكون جزءاً من المؤشر، وذلك عند منحهم الوزن المناسب وعندما يتم إعادة توازن المؤشر بشكل دوري. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لتوسع المنتجات القائمة على المؤشر، يجب تنبيه المستثمرين باستمرار لإمكانية اتخاذ القرارات المفصلية المتعلقة بهذه المنتجات أو اختيار المعيار المناسب لها. إن الإدارة القائمة على المؤشر هي بدورها عملية نشطة، فأداؤها ينطوي على قيمة كبيرة من الجهود والكفاءة لإجراء تحليل عميق للبنية المجهرية للسوق.

إن استخدام منتجات المؤشر هي عملية نشطة أيضاً، فالاختيار بين مجموعة واسعة من المنتجات القائمة على المؤشر يكون نشطاً كما يريد المستثمر أن يكون. من الواضح أن النشاط بشكل خاص هو تحديد منتجات المؤشر التي يجب تضمينها في البيانات وبأي نسبة تكون. هنا النقاش عن المقاربة الإيجابية مقابل السلبية عديم الفائدة، فلا أحد يحاول أن يقول أنه يتعين علينا اختيار إستراتيجية واحدة فقط وتطبيقها، بل على العكس، من المستحسن الجمع بين هذين الخيارين. وهذا المزيج هو وسيلة فعالة بحد ذاته، فلا ينبغي اعتبار المؤشرة كبديل فقط، بل يجب اعتبارها أداة مناسبة لزيادة كفاءة الخزينة.[79]

2- العوامل المساهمة في نمو المؤشر: المؤشرة هي خيار استثماري اكتسب شعبية في العقود الماضية، وعلى الرغم من أنها كمفهوم جديد في بداية السبعينيات كانت موضع اهتمام الأكاديميين فقط، فقد تغير الوضع بعد عشرة سنوات، حيث بدأ المستثمرون المؤسسون في تحويل انتباههم إلى فرص الاستثمار في هذه المؤشرات. كانت هناك أربع عوامل رئيسية أدت إلى نمو المؤشرة، والتي تمثل في الواقع أربع مزايا كبيرة لإستراتيجية الاستثمار هذه، وهي:

أ- سيولة في مخاطر الموازنة: المخاطر هي المعيار الرئيسي لكل مستثمر. فإلى جانب النظر في طريقة الخزينة الاستثمارية، يهتم المستثمر أيضاً بالمخاطر النسبية المتمثلة في أن عائدات أموال خزينته ستنحرف عن معيار ربح معين. ويمكن للمستثمر أن يختار إما تكرار المعيار أو الاستثمار في أسهم أخرى باستثناء تلك الموجودة فيه. وفي حالة اختيار الإستراتيجية الثانية، قد تنحرف عوائده عن عوائد المعيار الأول. ما يفعله مديرو المؤشرات هو نسخ المؤشر، فهذه هي الطريقة الوحيدة لاستبعاد المخاطر النسبية.

ب – رسوم وتكاليف أقل بالمقارنة مع الرسوم المدفوعة: إذا تحدثنا عن التكاليف فإن كل من المديرين الإيجابيين والسلبيين لديهم نفقات. ومع ذلك، فإنهم مختلفون في مستويات الأجور، حيث إن تسعيرة تكاليف البحث للمديرين الإيجابيين أعلى بكثير، فهم يسعون باستمرار إلى استثمار أفضل وأربح، وإن كانت أخطر.

توفر المؤشرة قاعدة قيمة بشكل كبير لانتهاز الفرص، ففي حين أن المديرين الإيجابيين لا يستطيعون الوصول إلى الشبكات المتقاطعة، إلا أن مديري المؤشر يمتلكون ذلك، وباستخدامهم كمستشارين، فإنهم يوفرون قدراً كبيراً من التكاليف المتعلقة بالمعاملات.

ج – السهولة النسبية في اختيار المديرين: في أثناء اختيار مدير إيجابي يعني إجراء اختيار أكثر تعقيداً، في المقابل يعتبر اختيار مدير المؤشر أسهل، لأن مهمته الرئيسية هي تكرار المعيار، وهذا المعيار يقدم نموذجاً مثالياً لتقييم أدائه.

د– الأداء التنافسي ضد المديرين الإيجابيين: يعطي التاريخ دليلاً على أنه في كل من إستراتيجية الاستثمار قصيرة وطويلة الأجل، تكون عوائد المعيار إما قريبة أو أعلى من عوائد المديرين الإيجابيين.[80]

3–مؤشر فرص الاستثمار: تم تمثيل سبعين علامة فارقة في الاستثمار في المؤشرات، حيث تم إطلاق أول صندوق مؤشر في عام 1971، من قبل بنك Wells Fargo Bank [81]، فيما أول صندوق لمؤشر التجزئة أطلقته Vanguard بعد بضع سنوات في عام 1976. هذا أعطى بداية حقبة جديدة في صناعة المؤشرات، والتي لم تجلب في الثمانينيات سوى بعض المنتجات المبتكرة فقط، مثل العقود الطويلة لمؤشر الأسهم، ولكنها أدت إلى التوسع في صناديق المؤشرات حيث كان السوق الصاعد في التسعينيات بمثابة مقدمة مثالية لتقوية مركز صناديق المؤشرات وزيادة استخدامها في اليابان وأوروبا.

في التسعينيات، تم تقديم الصناديق المتداولة في البورصة (ETFs) في الولايات المتحدة وكندا، حيث أصبحت هذه الصناديق المتداولة شائعة وسادت عالمياً. ، وما بين عامي 2000 و2004 طرحت تقنية جديدة تعتبر أهم تغيير في المؤشر على الإطلاق، حيث تم اقتراح تعديل التعويم، والذي تم تنفيذه بواسطة المؤشرات العالمية والمحلية الرئيسية.[82]

هناك العديد من أدوات الاستثمار القائمة على المؤشرات، أهمها:

1- صناديق المؤشرات
2- شهادات المؤشر
3- منتجات المؤشر – الصناديق المتداولة في البورصة (ETFs– المشتقات القائمة على المؤشر.

1– صناديق المؤشرات: صندوق المؤشر هو صندوق استثماري بطبعه، تتمثل إستراتيجية ثباته في تكرار أداء المؤشر، فهذا هو السبب في أن صناديق المؤشرات تستثمر في الأصول المدرجة في مؤشر مرجعي مختار، على عكس صناديق الاستثمار النشطة التي تحاول دائما التغلب على السوق. ولا تهدف صناديق المؤشرات إلى التفوق على المؤشر القياسي[83]، فالمزايا الأربع الرئيسية لصناديق المؤشرات هي :

أ– السيولة والقدرة: تستخدم غالبية صناديق المؤشرات محددات تتضمن أسهم رأس مال كبيرة، والواقع أن هذه الأسهم ذات رؤوس أموال كبيرة، فهي تحظى بشعبية متصاعدة بين المستثمرين، مما يجعلها شديدة السيولة، وما ينتج عن هذه السيولة هو حجم تداول كبير. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع صناديق المؤشرات بقدرة هائلة بسبب استثمارها في المؤشرات التي تتعقب آلاف الأوراق المالية في السوق.

الإدارة الإيجابية قد تستثمر في الأسهم السائدة ذات رؤوس أموال كبيرة، ولكن العقبة في أن المديرين الاستشاريين يركزون على الأسهم بأقل من قيمتها فقط، وبالتالي يقتصرون على عدد أقل من العناوين في خزينتهم.

ب – التنوع الداخلي: نظراً لأن المؤشرات تم تضمينها بشكل أساسي لتمثيل السوق بالكامل، فهي بطبيعتها توفر تنوعاً أوسع، وهذا يعكس وجود عدد كبير من الأسهم المدرجة بمؤشرات مثل S&P 500 أو [84] Russell 1000، حيث مجموعة واسعة من القطاعات الاقتصادية والصناعية.

ج**– معدل دوران منخفض وضرائب منخفضة:** تشمل صناديق المؤشرات من خلال إستراتيجيتها السلبية معدل دوران أقل بكثير من إستراتيجية الإدارة الإيجابية. بالإضافة إلى ذلك، يعد هذا الدوران المنخفض فائدة قيمة للغاية عندما يحين الوقت لدفع الضرائب. السبب هو أن الصناديق المتخصصة تستثمر في المؤشرات، ولا تظهر هذه المؤشرات عموماً معدل دورانها عندما يعاني أحد الأسهم من بعض التغييرات، مثل الإندماج أو الاستحواذ أو الإفلاس، وبذلك لم يعد يفِ بمعايير المؤشر بعد الآن. من ناحية أخرى، يعني الاستثمار النشط شراء الأسهم وبيعها باستمرار على أساس مبدأ تقييمه بأقل من قيمتها، وهذا فيه الكثير من المبالغة

ويؤدي إلى معدل دوران مرتفع. يضاف إلى ذلك، أن المكاسب الرأسمالية والأرباح التي تخضع للضرائب تجعلها أقل جاذبية مقارنة بصناديق المؤشرات الأخرى.

د- سهولة في التنفيذ والمراقبة: تقدم صناديق المؤشرات طريقة سهلة لمتابعة أداء مديريها، فنشاط مديري الصناديق متشابه أيضاً، حيث إن لديهم جميعاً نفس إستراتيجية الخزينة، علاوة على ذلك، لن تظهر قضايا مثل انحراف الأسلوب أو تضارب المصالح أو التقدير الشخصي في إتخاذ القرار.[85]

إن صناديق المؤشرات لها بعض العيوب التي يجب مراعاتها. المثال الأول، إذا قام العميل بشراء صندوق المؤشر من شركة سمسرة، فسيتم تحميله عمولة كبيرة، ويمكن تجنب هذه العمولة إذا كان يمتلك شركة سمسرة خاصة به. ثانياً يوصى بشدة إذا تم الاستثمار في صندوق مؤشر ألا يتم تتداوله كثيراً، بل الشراء والاحتفاظ، لأن تداول المؤشر مكلف. ثالثاً، يدعي المشترون أن الاستثمار في مؤشر الأسهم ليس بديلاً عن إستراتيجية توزيع الأصول الحقيقية، فمن أجل الوصول إلى خزينة تمثيلية متنوعة، قد يحتاج العميل إلى صناديق مؤشرات مختلفة تعكس قطاعات أو دولاً أو فئات أصول مختلفة مثل السلع والعقارات.[86]

2- شهادات المؤشر: تم طرح شهادات المؤشر أول مرة في سوق الاستثمار في عام 1990، وعلى الرغم من تاريخها القصير إلا أن شهادات المؤشر مستخدمة على نطاق واسع بين المستثمرين مما يتيح شراء مؤشر أسهم كامل من خلال ورقة مالية رسمية، ويمكن أن تتوافق قيمة الشهادة تمامًا مع قيمة المؤشر، أو يتم التعبير عنها كجزء من المؤشر، على سبيل المثال 10/1 أو 100/1 أو 1 / 1000. بشكل عام، شهادة البحث لها تاريخ استحقاق ثابت فعندما تصل إلى تاريخ الاستحقاق يتم دفع الشهادة وفقاً لإداء المؤشر الإساسي.

المزايا الأساسية لامتلاك شهادات المؤشر هي:

أ- الوضوح في بنائها البسيط السهل المتابعة منها، وسهولة استيعاب مفاهيمها من قبل عامة الناس، حيث يتمكن حامل الشهادة دائماً من فهم قيمة شهادته من خلال متابعة أخبار أداء المؤشر المتوفرة إلى حد كبير في وسائل الإعلام.

ب- التداول المستمر، وهذا يمكن تداول هذه الشهادات بشكل مستمر عندما يكون سوق الأوراق المالية مفتوحاً، حتى بعد الإغلاق الرسمي لمقر البورصة، حيث يمكن تداول الشهادات عبر الإنترنت.

ج- القدرة على تحمل التكاليف من قبل العميل، فشهادات المؤشر هي أسهم منخفضة التكلفة، ويعد شراء شهادة مؤشر أقل تكلفة بكثير من تكلفة إنشاء خزينة تضم جميع أسهم نفس المؤشر.

د- انخفاض تكاليف المعاملات لإقتنائها، ومنها الرسوم الإدارية المفروضة عند الاستحقاق، وهي ليست مرتفعة التكلفة على الإجمال. بالإضافة إلى ذلك، في بعض الحالات تكون رسوم إدارة شهادات المؤشر مساوية لرسوم إدارة السندات للشهادات المتداولة، والتي يبدأ وسم International Securities Identification Number (ISIN) الخاص بها.

هـ - السيولة: شهادات المؤشر هي منتجات شديدة السيولة حيث يمكن للمستثمر شراء أو بيع شهادات المؤشر متى شاء، حيث يتم تحديد أسعارها باستمرار. وعلى الرغم من هذه المزايا المتعددة، إلا أن هناك العديد من المخاطر المرتبطة بشهادات المؤشر، فنظراً لأن سعر الشهادة يعتمد على تطور المؤشر، لذا هناك دائماً خطر محدق، فبمجرد أن لا يعطي المؤشر النتائج الإيجابية المتوقعة، سينخفض سعر الشهادة فوراً.

ولا بد من التنويه إلى أن تطور المؤشر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبيئة الاقتصادية العامة، ومن الأهمية بمكان ذكر مخاطر العملة المحلية عند امتلاك شهادة صادرة بعملة أجنبية، حيث يتعرض المستثمر لتقلبات في أرباحه بسبب التغييرات المحتملة في العملة الوطنية. يمكن الحديث عن استثناء بارز، فالسماح لشهادات Quanto Certificates[87]، وهي شهادات مؤمنة ضد انحراف سعر الصرف، يمكن من حل هذه المشكلة.

ومن العوامل التي يمكن أن تؤثر على التغيير في سعر الشهادة هي تصنيف المصدر، فتخفيض التصنيف له تأثير مباشر على السيولة مما يجعل الشهادة أقل جاذبية وقيمة. في نفس الوقت، يمثل المصدر نفسه خطراً بحد ذاته، حيث يمكن أن يواجه صعوبات مالية قد لا تسمح له بالوفاء بالتزاماته. وهناك كذلك مخاطر الانتشار، والتي تؤكد على الاختلافات في سعر العرض والطلب للشهادة.

كما يتعرض المستثمر لمخاطر سوء التسعير بخاصة عندما يكون سعر الطلب أعلى أو سعر العرض أقل. وكذلك من المخاطر المهمة التي يجب مراعاتها، مخاطر الاستحقاق، حيث يتم دفع قيمة الشهادة إلى حاملها في تاريخ الاستحقاق المحدد، وليس في اليوم الذي تصل فيه الشهادة إلى السعر المرغوب، وأخيرا هناك بعض المخاطر الدقيقة المتعلقة بالضرائب والتشريعات في كل دولة.[88]

3- منتجات المؤشر:

1- الصناديق المتداولة في البورصة: الصناديق المتداولة في البورصة أو صناديق الاستثمار المتداولة هي صناديق مصممة لتتبع المؤشرات، ولكن يتم تداولها مثل الأسهم فهدفهم ليس التفوق في الأداء على السوق ولكن تقليده في أقرب وقت ممكن. إن شراء الأسهم Exchange-Traded Funds ETF يعني شراء سلة من الأسهم المدرجة في المؤشر والتي يتم تداولها كسهم واحد، ويمكن شراء وبيع هذه الأسهم على مدار اليوم، مما يمنح صناديق الاستثمار المتداولة سيولة جيدة بشكل كبير. علاوة على ذلك، نظراً لأنها تستند إلى مؤشر فإنها توفر تنوعاً واسعاً للمستثمرين، فصناديق الاستثمار المتداولة تدل على المفهوم الجذاب لتداول سلة من الأسهم، ولذا فإن حجم تداولها أكبر مقارنة بحجم تداول الأسهم الفردية.

ويمكن بيع أسهم ETF على المكشوف أو شراؤها على الهامش أو الاحتفاظ بها لفترة أطول[89] حيث تعتبر الصناديق المتداولة في البورصة واحدة من منتجات المؤشر التي حظيت بشعبية كبيرة بين المستثمرين الأفراد والمؤسسات، فمنذ طرحها في العام 1992 (1993 في الولايات المتحدة)، نما سوق ETF في جميع أنحاء العالم. ومن الأسباب التي تجعل المستثمرين يفضلون صناديق الاستثمار المتداولة هي التكاليف المنخفضة والكفاءة الضريبية، حيث تتبع هذه المزايا من إستراتيجية صناديق الاستثمار المتداولة السلبية التي لا تحاول التغلب على السوق[90].

وأخيراً، يقبل المستثمرون على مثل صناديق الاستثمار المتداولة الأسهم، وهي التي اعتادوا عليها ويعرفون كيفية تداولها ومراقبتها.[91]

2- مشتقات المؤشر: على الرغم من بدايتها الأصلية كانت في الولايات المتحدة الأميركية، إلا أن المشتقات القائمة على المؤشر تستخدم في الوقت الحاضر في جميع أنحاء العالم. لقد أصبحت أداة جيدة وفعالة للمستثمرين في البورصات الدولية. وتعد العقود الطويلة للمؤشرات، ومقايضات المؤشرات، وخيارات المؤشرات، من بعض الأمثلة على المشتقات القائمة على المؤشر. ولقد ظهرت أول العقود الطويلة للمؤشر في عام 1982 بالولايات المتحدة حيث عرض مجلس التجارة بمدينة كانساس العقود الطويلة على مؤشرهم المعروف بما يسمى مؤشر خط القيمة، كما شهدت خيارات مؤشرات الأسهم النجاح في الثمانيات، حيث تم تداولها بنشاط في العديد من بورصات الأوراق المالية في الولايات المتحدة.[92]

ومن أهم هذه المشتقات:

أ- مؤشر العقود الطويلة: يتم وصف العقود الطويلة للمشتري ببساطة كعقود مستقبلية على مؤشر الأسهم. يتم تداول العقود الطويلة يومياً في البورصات، الأمر الذي يجعلها شديدة السيولة، وهذا يساهم في تقليل تكاليف المعاملات للدخول والخروج.

أكثر العقود الطويلة للأسهم سيولة في العالم هي العقود الطويلة في الأوقات المضطربة، مثل الأحداث الجيوسياسية أو الاضطرابات الاقتصادية، عندها يحاول المستثمرون تقليل تعرضهم للسوق.[93]

ب– مقايضات المؤشرات: مقايضة مؤشر الأسهم هي عقد بين الأطراف لتبادل مدفوعات الفائدة مقابل إرجاع مؤشر في تاريخ ما في المستقبل[94]. عادة تدفع المؤسسة المالية التي تبيع المقايضة للعميل المستثمر العائد للمؤشر، في المقايضة، بدلاً من ذلك، يدفع العميل للمؤسسة سعر فائدة المتوقع، وعادة ما يساوي معدل الفائدة عائدات معدل الفائدة السنوي London Interbank Offered Rate (LIBOR)[95] مع إضافة هامش ربح، حيث لا يتم تداول المقايضات في البورصة بصفة دورية، مما يجعلها أقل سيولة مقارنة بالمؤشرات الأخرى المتداولة في البورصة.[96]

ج– خيارات شراء المؤشر: هناك نوعان من خيارات المؤشر، الأول هو "الاتصال المباشر"، والذي يمنح الحق في الشراء والبيع، وعبره يعطي الضوء الأخضر في العمليات المالية[97]، وهذه العملية لها تاريخ انتهاء صلاحية، حيث يمكن معرفة سعر وربحية المداولة. الخيار الثاني هو "الشراء المباشر" من مقر البورصة، حيث يكون العميل شاهد عيان على عمليات البيع، وبالتالي المضاربة[98].

هاتان الإمكانيتان التجاريتان لخيارات المؤشر، أكبر سيولة من العقود الطويلة على سبيل المثال، والتي لا يتم تداولها خارج البورصة، وكذلك المقايضات الكبرى التي لا يتم تداولها في قاعة البورصة.

ميزة أخرى مثيرة للاهتمام لخيارات المؤشرات هي عدم الكشف عن هوية المتعاملين عند التداول خارج البورصة[99]

3– الاختيار بين منتجات المؤشر: هناك عدة عوامل تؤثر على قرار المستثمر في الاختيار من بين منتجات المؤشر، منها إستراتيجية الاستثمار، والأفق الزمني، والضرائب، والقيود القانونية، والتفويضات المطلوبة، وإخفاء الهوية، وتكاليف المعاملات، وهذه العوامل كلها ليست سوى تفاصيل مؤثرة صغيرة.

فعلى سبيل المثال، إذا كان أفق الاستثمار متوسطاً إلى قصير، فمن المستحسن استخدام العقود الطويلة بدلاً من صناديق الاستثمار المتداولة. فالعقود الطويلة أكثر سيولة، والعمولات المفروضة أقل. وهناك عامل مهم وحساس للغاية هو متطلبات تشريعية محددة وتفويض قانوني لشراء منتج مؤشر معين أو لدخول السوق. كما توفر كل صناديق الاستثمار المتداولة والعقود الطويلة للمستثمرين الفرصة للوصول إلى الأسواق المقيدة حيث يكون الاستثمار المباشر في الأسهم محدوداً.

وعلى الرغم من حقيقة أن جميع المنتجات التي تم وضعها في فقرات قليلة أعلاه هي منتجات مؤشر، إلا أنه لا يمكن استخدام جميع المنتجات في أي بحث حيث تتوفر العقود الطويلة على عدد صغير من المؤشرات. وتعتبر صناديق الاستثمار المتداولة أقل محدودية من العقود الطويلة ولكن لا يزال من غير الممكن استخدام جميع المؤشرات المتاحة.

ومن المعايير المهمة عدم الكشف عن هوية المستثمر، فالعقود الطويلة للمؤشرات وصناديق الاستثمار المتداولة وخيارات المؤشرات المدرجة لا تلبي ذلك، نظراً لأنه يتم تداولها في البورصة حيث توجد متطلبات معينة تفرض كشف هوية المستثمرين. من ناحية أخرى، توفر مقايضات المؤشرات وخيارات مؤشر OTC درجة عالية من السرية للمستثمرين، حيث إن سعر المنتجات التي لا يتم تداولها علناً، ولا يتوفر دائماً، ولا يمكن مقارنته بغيره، وبهذا يواجه المستثمرون الأفراد مشاكل بسبب نقص المعلومات[100].

أخيراً، إنها مجموعة متنوعة من منتجات المؤشرات المتاحة في السوق، والتي تمنح المستثمرين ما يكفي من المنتجات للاختيار فيما بينها؛ فهي إذن مسألة اهتمامات وإمكانيات تساعد في إتخاذ القرار.

الإستنتاج الختامي

الجدول رقم 01: مقارنة الاستثمار في مؤشر نيكاي 225 أو مؤشر توبيكس

الفئة	TOPIXتوبكس	225 Nikkeiنيكاي
الممول	Tokyo Stock Exchange Inc. بورصة طوكيو للأوراق المالية	Nihon Keizai Shimbun (Nikkei Inc.) نشرة اقتصادية
سنة الإنشاء	1968	1950
القيمة الأساسية	100نقطة	176.21ين ياباني
مكان الإصدار	كل الشركات مدرجة في "القسم الأول" من بورصة طوكيو	كل الشركات مدرجة في "القسم الأول" من بورصة طوكيو
عدد المكونات	1700	225
المنهجية	تعديل التعويم الحر + القيمة السوقية المرجحة	متوسط السعر المرجح
المرجع الرئيسي	قواعد إدراج القسم الأول + مراجعة قيمة التعويم الحر مرة واحدة في السنة	المراجعة الدورية (مرة في السنة) + مراجعة الاستبدال الاستثنائي
الوحدة	النقطة	الين
الفاصل الزمني للحساب	ثانية واحدة	15 ثانية
قيمة المؤشر الحالي	I 149.49	14 300.12

بفضل شعبيته، يعد مؤشر نيكاي 225 هو المؤشر الياباني الأكثر استخداماً في منتجات الاستثمار الدولية، وهذا لا يعني أنه لا توجد منتجات منافسة على توبيكس، فالعديد من فرص الاستثمار في نيكاي لها أنداد لها في توبيكس. نقص المعلومات مرده إلى أن بورصة طوكيو لا تقدم أي معلومات رسمية حول الأسواق المرخصة وموفري ETF لتوبيكس. ما يمكن أن نجده على موقع بورصة طوكيو الإلكتروني هو صناديق الاستثمار المتداولة المدرجة في توبيكس الآن، وأهمها:

أ- Daiwa Asset Management[101]

ب- Nomura Asset Management[102]

ج- Nikko Asset Management[103]

د- Mitsubishi UFJ Asset Management[104]

وهي ما يمكن اصطلاحه بالأربعة الكبار[105]. ونلاحظ أن السوق المالي ليس مقتصراً فقط على المؤسسات المالية اليابانية. ولكن هناك كذلك المؤسسات المالية الأوروبية التي لديها صناديق الاستثمار المتداولة على توبيكس، فعلى سبيل المثال تدير شركة [106] Commerzbank AG واحدة منها تسمى [107] ComStage TOPIX UCITS ETF.

إن شهادات المؤشر وصناديق الاستثمار المتداولة التي أساسها مؤشري نيكاي 225 و توبيكس، لها مروجيها الأوربيين، حيث يتم اصدار هذه الشهادات من قبل بنكين رئيسيين هما Deutsche Bank AG و Commerzbank AGالآنف الذكر. حيث يقدم دويتشه بنك المؤشرات اليابانية التي ليس لها تاريخ استحقاق محدد[108]، والتي يتم إصداراها في نفس اليوم، مع عدم التأمين على مخاطر العملية الربحية. من هنا فإن شهادات توبيكس أرخص وقيمتها المعرضة للخطر أقل، وتبدو للوهلة الأولى أكثر جاذبية. بالمقابل فإن أدائها السلبي مقارنة بالأداء الإيجابي لمؤشر نيكاي يوجهنا نحو الخيار الثالث المتمثل في شهادات QUANTO.

كثيراً ما يتم تداول كلا الشهادتين بنفس الأسعار تقريباً (بين 16-18 يورو)، ومع ذلك، تمكنت أسهم نيكاي من التأقلم مع السوق الدولي بشكل أفضل بكثير من شهادة توبيكس، والدليل الواضح هو السعر الفعلي لشهادة نيكاي. ويلاحظ أنه باستثناء المؤشر الأساسي، لا توجد فروق في سياسة الاستثمار أو قيود الاستثمار أو سياسة التوزيع أو نظام إدارة المخاطر أو المعاملة الضريبية، ففي النهاية هي مؤشرات يابانية في أسواق عالمية.

TOPIX ETF هو أكبر صندوق ETF في اليابان[109]، وهناك بعض الاختلافات في وحدة التداول، حيث يوجد لدى مؤشر نيكاي وحدة تداول واحدة في حين أن لدى مؤشر توبيكس عشرة. ينعكس هذا الفارق الكبير في سعر السوق، حيث أن سعر السوق لمؤشر نيكاي أعلى بأكثر من 12 مرة من سعر توبيكس وهذا يرجع إلى المبالغ المستثمرة في كلا المؤشرين، وليس قيمتهم الإنتاجية. ومن ها فإن مؤشر نيكاي يحقق عوائد استثمار أفضل من توبيكس.

ولكن هناك العديد من المزايا التي تعمل لصالح مؤشر توبكس بمواجهة مؤشر نيكاي. فأولاً، نسبة المصاريف الإجمالية لمؤشر الاستثمار المتداولة في مؤشر نيكاي والتي تكون إما مع أو بدون ضرائب، أعلى بمرتين من نظيرتها في توبيكس، ثانياً يكون عائد توزيعات الأرباح افضل قليلاً في حالة توبيكس، ثالثاً، تقلبات توبيكس اقل بنسبة مئوية قليلة من تقلب مؤشر نيكاي.

تمثل مؤشرات الأسهم أداة أساسية للأسواق المالية، وخلال القرن الماضي تطور عالم المؤشرات بشكل كبير، حتى أنه في الوقت الحاضر لا تستخدم المؤشرات فقط لوصف الوضع في سوق الأوراق المالية، بل تستخدم أيضا كأساس للعديد من المنتجات الاستثمارية.

إن هناك عدة احتمالات لبناء مؤشر وإعطاء وزن لمكوناته، وعلى الرغم من أن الاستثمار في المؤشرات يعتبر جزءاً من إستراتيجية الاستثمار السلبي، فقد ثبت أنه يمكن اعتباره إيجابيا أيضاً. إن اختيار المكونات في توبيكس عملية أكثر وضوح مما كانت عليه في حالة نيكاي 225، ولكن العدد الأكبر من مكونات توبيكس يجعله أكثر تنوعا، ويولد لديه قدرة أكبر على عكس صلابة وتطور الاقتصاد الياباني.

وأخيراً الخلاصة هي **"تحليل مؤشرات الأسهم اليابانية لتقييم طريقة تكوينها، لأن المؤشرين المذكورين أعلاه يتنافسان باستمرار للتفوق، ومن ثم المقارنة العلمية لخصائص الاستثمار في كل مؤشر."**

الإحالات والمراجع:

[1] Gauchon, P. (1994). *Vocabulaire d'actualité économique: Acteurs, espaces et enjeux économiques contemporains*.

[2] *Topix*. (n.d.). Japan Exchange Group. https://www.jpx.co.jp/english/markets/indices/topix/

[3] *Nikkei indexes*. (n.d.). https://indexes.nikkei.co.jp/en/nkave/

[4] Gauchon, P. (1994). *Vocabulaire d'actualité économique: Acteurs, espaces et enjeux économiques contemporains*.

[5] *Topix*. (n.d.). Japan Exchange Group. https://www.jpx.co.jp/english/markets/indices/topix/

[6] *Nikkei indexes*. (n.d.). https://indexes.nikkei.co.jp/en/nkave/

[7] **تشارلز هنري داو Charles Henry Dow** (**1851-1902**) صحافي امريكي شارك مع ادوار جونز وتشارلز بيرجسترسر في تاسيس صحيفة وول ستريت جورنال التي اصبحت واحدة من اكثر المنشورات المالية احتراما في العالم. كما اخترع مؤشر داو جونز الصناعي كجزء من بحثه في تحركات السوق، حيث طور سلسلة من المبادىء لفهم وتحليل سلوك السوق، والتي أصبحت فيما بعد تعرف باسم نظرية داو.

Charles Henry Dow. (n.d.). Encyclopedia Britannica. https://www.britannica.com/biography/Charles-Henry-Dow

[8] **ادوارد ديفيس جونز Edward Davis Jones** (**1856-1920**) شريك تشارلز داو في ابتكار المؤشر العالمي، وتميز بقدراته في علم الإحصاء.

Edward D. Jones. (n.d.). Encyclopedia Britannica. https://www.britannica.com/biography/Edward-D-Jones

[9] *Dow Jones averages*. (n.d.). The Library of Congress. https://www.loc.gov/item/98803111/

[10] SCHOENFELD A., Steven. Active Index investing, maximizing portfolio performance, and minimizing risk through global index strategies. Hoboken, New Jersey: John Wiley and Sons, Inc., 2004. 688 p. ISBN 0-471-25707-9, p. 14.

Corporate Finance Institute. (2020, October 29). S&P standard and poor's - A complete guide to all S&P products. https://corporatefinanceinstitute.com/resources/knowledge/finance/sp-standard-poors/ [11]

[12] *Mutual funds, IRAs, ETFs, 401(k) plans, and more*. (n.d.). Vanguard: Helping you reach your investing goals | Vanguard. https://investor.vanguard.com/corporate-portal/

[13] *SPDR exchange traded funds (ETFs)*. (n.d.). SPDR Exchange Traded Funds (ETFs) | SSGA. https://www.ssga.com/us/en/intermediary/etfs

[14] FERRI A., Richard. The power of passive investing: more wealth with less work. Hoboken, New Jersey: John Wiley and Sons, Inc., 2011. 264 p. ISBN 978-0-470-59220-5, p. 10.

[15] *Market sentiment*. (n.d.). Investopedia. https://www.investopedia.com/terms/m/marketsentiment.asp

[16] Corporate Finance Institute. (2021, March 22). *Asset allocation*. https://corporatefinanceinstitute.com/resources/knowledge/strategy/asset-allocation/

[17] SCHOENFELD A., Steven. Active Index investing, maximizing portfolio performance, and minimizing risk through global index strategies. Hoboken, New Jersey: John Wiley and Sons, Inc., 2004. 688 p. ISBN 0-471-25707-9, pp. 65-73.

[18] The difference between the arithmetic means and geometric mean. (n.d.). Investopedia. https://www.investopedia.com/ask/answers/06/geometricmean.asp

[19] SCHOENFELD A., Steven. Active Index investing, maximizing portfolio performance, and minimizing risk through global index strategies. Hoboken, New Jersey: John Wiley and Sons, Inc., 2004. 688 p. ISBN 0-471-25707-9, pp. 82-85.

[20] Corporate Finance Institute. (2020, August 31). *Stock market index - Overview, types, importance*. https://corporatefinanceinstitute.com/resources/knowledge/trading-investing/stock-market-index/

[21] *Differences between price, value, and Unweighted indexes*. (n.d.). The Balance. https://etf.about.com/od/etfbasics/a/Different-Types-Of-Weighted-Indexes.htm

[22] ARNOTT D., Robert; HSU C., Jason; WEST M., John. The fundamental index: a better way to invest. Hoboken, New Jersey: John Wiley and Sons, Inc., 2008. 311 p. ISBN 978-0-470-27784-3, pp. 68-71.

[23] *SPX | S&P 500 index overview | MarketWatch*. (2021, September 17). MarketWatch. https://www.marketwatch.com/investing/index/spx

[24] *Learn about the Russell 3000 index*. (n.d.). Investopedia. https://www.investopedia.com/terms/r/russell_3000.asp

[25] *Free-float methodology definition*. (n.d.). Investopedia. https://www.investopedia.com/terms/f/freefloatmethodology.asp

[26] *Index Rex*. (n.d.). https://www.etf.com/publications/journalofindexes/joi-articles/1411-index-rex.html?fullart=1&start=6

[27] *4 factors that shape market trends*. (n.d.). Investopedia. https://www.investopedia.com/articles/trading/09/what-factors-create-trends.asp

[28] *Shares outstanding vs. floating stock: What's the difference?* (n.d.). Investopedia. https://www.investopedia.com/ask/answers/062315/what-difference-between-shares-outstanding-and-floating-stock.asp

[29] *Free Float Weight Calculation Methodology*. (n.d.). 日本取引所グループ. https://www.jpx.co.jp/english/markets/indices/line-up/files/e_ref_1_FFW.pdf

[30] Ziemba, W., & Schwartz, S. (1991). The Growth in the Japanese Stock Market, 1949-90 and Prospects for the Future. *Managerial and Decision Economics, 12*(2), 183-195. Retrieved August 1, 2021, from http://www.jstor.org/stable/2487493

[31] *TOKYO STOCK EXCHANGE Listed company search*. (n.d.). https://www2.tse.or.jp/tseHpFront/JJK020020Action.do

[32] *History*. (n.d.). Japan Exchange Group. https://www.jpx.co.jp/english/corporate/about-jpx/history/02-02.html

[33] *REITs*. (n.d.). Japan Exchange Group. https://www.jpx.co.jp/english/equities/products/reits/index.html

[34] *TSE Index - Market Sector Indices*. (n.d.). 日本取引所グループ. https://www.jpx.co.jp/english/markets/indices/topix/tvdivq00000030ne-att/e_cal_3_topix.pdf
[35] *History*. (n.d.). NIKKEI, Inc. https://www.nikkei.co.jp/nikkeiinfo/en/corporate/history/
[36] *Index list - Nikkei indexes*. (n.d.). https://indexes.nikkei.co.jp/en/nkave/index
[37] *MSCI Japan Index*. (n.d.). MSCI – Powering better investment decisions - MSCI. https://www.msci.com/documents/10199/b3ee6464-f705-4d65-81a0-d8756607cf9f
[38] *FTSE Russell*. (n.d.). Ftse Russell. https://www.ftserussell.com/products/indices/wijpnntu
[39] *Japan ETF*. (n.d.). ETF portfolios made simple | just ETF. https://www.justetf.com/en/how-to/invest-in-japan.html
[40] *About: Nikkei 225*. (n.d.). DBpedia Association. https://dbpedia.org/page/Nikkei_225
[41] *Japan's financial markets: The lost decade by beate Reszat :: SSRN*. (n.d.). Home :: SSRN. https://ssrn.com/abstract=415981
[42] *Index information - Nikkei indexes*. (n.d.). https://indexes.nikkei.co.jp/en/nkave/index/profile?idx=nk225
[43] *Nikkei Stock Average*. (n.d.). https://indexes.nikkei.co.jp/nkave/archives/file/nikkei_stock_average_guidebook_en.pdf
[44] *Nikkei Index Consultation*. (n.d.). https://indexes.nikkei.co.jp/nkave/archives/news/20210510E_1.pdf
[45] *Sumitomo Mitsui financial group corporate website | Sumitomo Mitsui financial group*. (n.d.). 三井住友フィナンシャルグループ. https://www.smfg.co.jp/english/
[46] (n.d.). Honda Global | Honda Motor Co.,Ltd. https://global.honda
[47] *Nikkei Stock Average - Par Value*. (n.d.). https://indexes.nikkei.co.jp/nkave/archives/file/nikkei_stock_average_par_value_en.pdf
[48] Walter, J. (2020, October 7). *What is the Nikkei 225 index?* IMC Grupo. https://www.imcgrupo.com/what-is-the-nikkei-225-index/
[49] *Ex-TOPIX*. (n.d.). 日本取引所グループ. https://www.jpx.co.jp/english/markets/indices/line-up/files/e_fac_23_extopix.pdf
[50] *Securities identification code committee*. (n.d.). Japan Exchange Group. https://www.jpx.co.jp/english/sicc/index.html
[51] *TOPIX Sector Indices / TOPIX-17 Series*. (n.d.). 日本取引所グループ. https://www.jpx.co.jp/english/markets/indices/line-up/files/e_fac_13_sector.pdf
[52] *Decision on Delisting, etc.: SHOKO CO., LTD.* (n.d.). Japan Exchange Group. https://www.jpx.co.jp/english/news/1023/20210621-11.html
[53] *TOPIX Style Index Series*. (n.d.). 日本取引所グループ. https://www.jpx.co.jp/english/markets/indices/line-up/files/e_cal_14_style.pdf
[54] *Market Sector Indices*. (n.d.). 日本取引所グループ. https://www.jpx.co.jp/english/markets/indices/topix/tvdivq00000030ne-att/e_cal_3_topix.pdf
[55] *Ntt*. (n.d.). NTT | Nippon Telegraph and Telephone Corporation. https://group.ntt/en/
[56] (n.d.). Japan Tobacco International – a global tobacco company. https://www.jti.com/
[57] *TOPIX High Dividend Yield 40 Index*. (n.d.). 日本取引所グループ. https://www.jpx.co.jp/english/markets/indices/line-up/files/e_cal_17_t40_2nd.pdf
[58] *FFW Calculation Methodology*. (n.d.). 日本取引所グループ. https://www.jpx.co.jp/english/markets/indices/topix/tvdivq00000030ne-att/23_FFW.pdf
[59] *FOREIGN LAWS AND REGULATIONS*. (n.d.). FAST RETAILING CO., LTD. https://www.fastretailing.com/eng/ir/news/pdf/2102031300_companyinformationsheet_eng_103.pdf
[60] *Float Weight Calculation Methodology*. (n.d.). 日本取引所グループ. https://www.jpx.co.jp/english/markets/indices/line-up/files/e_ref_1_FFW.pdf
[61] *Ex-topix index*. (n.d.). Markets data - stock market, bond, equity, commodity prices - FT.com. https://markets.ft.com/data/indices/tearsheet/summary?s=TOPXE:TYO
[62] *Topix*. (n.d.). Japan Exchange Group. https://www.jpx.co.jp/english/markets/indices/topix/
[63] Yumpu.com. (n.d.). *The Nikkei and the TOPIX face off - State Street global advisors*. yumpu.com. https://www.yumpu.com/en/document/read/11911884/the-nikkei-and-the-topix-face-off-state-street-global-advisor

[64] *TOPIX New Index Series - Size-based TOPIX Sub-Indices*. (n.d.). 日本取引所グループ. https://www.jpx.co.jp/english/markets/indices/line-up/files/e_cal_12_size.pdf

[65] DWYER, J. (2012). Explaining the Politicization of Monetary Policy in Japan. *Social Science Japan Journal, 15*(2), 179-200. Retrieved July 4, 2021, from http://www.jstor.org/stable/23260759

[66] *Bloomberg*. (n.d.). Japan Urged to Push Pension Funds to Adopt ESG Principles. https://www.bloomberg.com/news/articles/2021-05-10/japan-urged-to-push-pension-funds-to-adopt-esg-principles

[67] *Fast retailing Co., Ltd*. (n.d.). FAST RETAILING CO., LTD. https://www.fastretailing.com/eng/

[68] White, S. (2020, January 24). *Foreigners swap bets on Japan's stock index for select shares*. U.S. https://www.reuters.com/article/us-japan-stocks-futures-idUSKBN1ZN0KY

[69] *Bloomberg*. (n.d.). Bank of Japan Brings End to Decade-Long Buying of the Nikkei 225 . https://www.bloomberg.com/news/articles/2021-03-19/bank-of-japan-brings-end-to-decade-long-buying-of-the-nikkei-225

[70] *Why the Japanese market is performing well again*. (2021, May 6). Union Bancaire Privée - Private Banking & Wealth Management - UBP. https://www.ubp.com/en/newsroom/why-the-japanese-market-is-performing-well-again

[71] *JPX-nikkei400 / JPX-nikkei mid small*. (n.d.). Japan Exchange Group. https://www.jpx.co.jp/english/markets/indices/jpx-nikkei400/

[72] *Japan Exchange Group*. (n.d.). Japan Exchange Group. https://www.jpx.co.jp/english/

[73] *Index information - Nikkei indexes*. (n.d.). https://indexes.nikkei.co.jp/en/nkave/index/profile?idx=jpxnk400

[74] Arnott, R. D., Hsu, J. C., & West, J. M. (2008). *The fundamental index: A better way to invest*. Wiley. pp. 44-46.

[75] *Active vs. passive investing: What's best for you?* (n.d.). Investopedia. https://www.investopedia.com/news/active-vs-passive-investing/

[76] **وارن ادوارد بافيت Warren Edward Buffett** (1930) رجل اعمال أمريكي ومستثمر ومطور عقاري، يشغل حاليا منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة Berkshire Hathaway والذي يعد من انجح المستثمرين في العالم ويبلغ صافي ثروته اكثر 100.6 مليار دولار اعتبارا من نيسان 2021 مما يجعله سابع اغنى شخص في العالم.

Warren Buffett. (n.d.). Encyclopedia Britannica. https://www.britannica.com/biography/Warren-Edward-Buffett

[77] *What is an ETF? - Fidelity*. (n.d.). Fidelity Investments - Retirement Plans, Investing, Brokerage, Wealth Management, Financial Planning and Advice, Online Trading. https://www.fidelity.com/learning-center/investment-products/etf/what-are-etfs

[78] Ferri, R. A. (2010). *The power of passive investing: More wealth with less work*. John Wiley & Sons. pp. 3-14.

[79] Schoenfeld, S. A. (2011). *Active index investing: Maximizing portfolio performance and minimizing risk through global index strategies*. John Wiley & Sons. pp. 2-4.

[80] Schoenfeld, S. A. (2011). *Active index investing: Maximizing portfolio performance and minimizing risk through global index strategies*. John Wiley & Sons. pp. 32-37.

[81] *History of Wells Fargo – Wells Fargo*. (n.d.). Wells Fargo – Banking, Credit Cards, Loans, Mortgages & More. https://www.wellsfargo.com/about/corporate/history/

[82] Schoenfeld, S. A. (2011). *Active index investing: Maximizing portfolio performance and minimizing risk through global index strategies*. John Wiley & Sons. pp. 11-13.

[83] *Index fund*. (n.d.). Investopedia. https://www.investopedia.com/terms/i/indexfund.asp

[84] *Russell 1000 index*. (2007, September 4). Investopedia. https://www.investopedia.com/terms/r/russell_1000index.asp

[85] Arnott, R. D., Hsu, J. C., & West, J. M. (2011). *The fundamental index: A better way to invest*. John Wiley & Sons. pp. 49-54.

[86] Rodeck, D. (2021, June 2). *What are index funds?* Forbes Advisor. https://www.forbes.com/sites/mitchelltuchman/2013/07/12/what-is-an-index-fund-investing-basics/

[87] *Quantity-adjusting option (Quanto option)*. (2003, November 24). Investopedia. https://www.investopedia.com/terms/q/quantooption.asp

[88] *Maturity date definition*. (n.d.). Investopedia. https://www.investopedia.com/terms/m/maturitydate.asp

[89] *Exchange traded fund – ETFs*. (n.d.). Investopedia. https://www.investopedia.com/terms/e/etf.asp

[90] *A brief history of exchange-traded funds*. (n.d.). Investopedia. https://www.investopedia.com/articles/exchangetradedfunds/12/brief-history-exchange-traded-funds.asp
[91] SCHOENFELD A., Steven. Active Index investing, maximizing portfolio performance, and minimizing risk through global index strategies. Hoboken, New Jersey: John Wiley and Sons, Inc., 2004. p. 515
[92] *The birth of stock exchanges*. (n.d.). Investopedia. https://www.investopedia.com/articles/07/stock-exchange-history.asp
[93] *How to invest in uncertain times*. (n.d.). Investopedia. https://www.investopedia.com/investing/investment-uncertainty/
[94] SCHOENFELD A., Steven. Active Index investing, maximizing portfolio performance, and minimizing risk through global index strategies. Hoboken, New Jersey: John Wiley and Sons, Inc., 2004. p. 522.
[95] *LIBOR | 1 month Libor 3 rate 6-month rates bond index current one 90 day 30 day*. (n.d.). Bankrate: Guiding you through life's financial journey. https://www.bankrate.com/rates/interest-rates/libor.aspx
[96] *How the London interbank offered rate (LIBOR) works*. (n.d.). Investopedia. https://www.investopedia.com/terms/l/libor.asp
[97] SCHOENFELD A., Steven. Active Index investing, maximizing portfolio performance and minimizing risk through global index strategies. Hoboken, New Jersey: John Wiley and Sons, Inc., 2004. p. 523.
[98] *OTC options definition*. (n.d.). Investopedia. https://www.investopedia.com/terms/o/otcoptions.asp
[99] *Over the counter (OTC) derivative definition*. (n.d.). Investopedia. https://www.investopedia.com/ask/answers/052815/what-overthecounter-derivative.asp
[100] *Adverse selection*. (n.d.). Investopedia. https://www.investopedia.com/terms/a/adverseselection.asp
[101] *Daiwa asset management*. (n.d.). Daiwa Asset Management. https://www.daiwa-am.co.jp/english/
[102] *global. Nomura*. (n.d.). NOMURA ASSET MANAGEMENT. https://global.nomura-am.co.jp/
[103] *Nikko Asset Management*. (n.d.). Nikko AM Global Site. https://en.nikkoam.com/
[104] *MUFG*. (2021, June 25). Mitsubishi UFJ Asset Management (UK) Ltd. https://www.uk.am.mufg.jp/
[105] *ETFs and ETN's to Be Subject to Indicative NAV and PCF Publication*. (n.d.). https://memofin-media.s3.eu-west-3.amazonaws.com/Documents/0001/03/990e7a271295ed5bc5af1ddcd0a9ca03ac042ab7.pdf
[106] Commerzbank AG - Michaela Felsing. (2021, September 20). Commerzbank AG - Commerzbank Homepage. https://www.commerzbank.com/
[107] *ComStage 1*. (n.d.). Nginx HTTP Server on Fedora. https://pdf.dfcfw.com/pdf/H2_AN201910311370098559_1.pdf
[108] *Land of the Rising Equity Allocation*. (n.d.). https://etf.dws.com/ESP/SPA/Download/Research-Global/5c224156-85f8-45ed-bd0b-f6ca1bc257a8/Japan-Indices.pdf
[109] *Best Japan ETFs for Q3 2021*. (n.d.). Investopedia. https://www.investopedia.com/best-japan-etfs-5076938

The role of information technology in education under COVID-19 pandemic

دور تكنولوجيا المعلومات في التعليم في ظل جائحة كوفيد-19

Aburrub Amina[1] , **Chellali Abdul-Kader**[2]

ط.د. أبوروب أمينة[1]**، أ.د. شلالي عبد القادر**[2]

[1] Bouira University (Algeria), Development policies and advisory studies Laboratory, a.aborrob@univ-bouira.dz

[2] Bouira University (Algeria), a.chellali@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام : 2021/10/02 ؛ تاريخ القبول : 2021/12/10؛ تاريخ النشر: 2021/12/31

Abstract:

The study aims to find out the role of information technology in education during the lockdown caused by COVID-19. The researcher used a structured questionnaire for data collection, the sample population is 66 teachers from private and public schools in Ramallah city, examining the readiness of our schools and homes in terms of technology to resume the education process, they were asked their opinion about the role of information technology to achieve the e-learning. Then studying the effect of some characteristics like school type, age, sex. SPSS software is used for data analysis and tests to get study results. The study found that IT has a major role in the education process through the COVID-19, especially under lockdown, when students cannot reach their schools. Public schools suffer from weak technological infrastructure to achieve education process. It also found that some demographic characteristics statistically affect the role of IT in education

***Key Words*:** Information technology, education, e-learning, COVID-19, Internet.

ملخص: تهدف الدراسة إلى معرفة دور تكنولوجيا المعلومات في التعليم خلال الإغلاق الذي تسببه COVID-19. استخدمت الباحث استبياناً منظماً لجمع البيانات، تكونت العينة من 66 معلماً من المدارس الخاصة والعامة في مدينة رام الله في فلسطين، لفحص جاهزية مدارسنا ومنازلنا من حيث التكنولوجيا لاستئناف عملية التعليم، وتم سؤالهم عن رأيهم في دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق التعلم الإلكتروني. كما تهدف إلى دراسة تأثر عملية التعليم الالكتروني ببعض الخصائص مثل نوع المدرسة، والعمر، والجنس. استخدمت الباحثة برنامج SPSS لتحليل البيانات والاختبارات للحصول على نتائج الدراسة. حيث توصلت الدراسة إلى أن تكنولوجيا المعلومات لها دور رئيسي في عملية التعليم خلال COVID-19، وخاصة في فترات الإغلاق، عندما لا يتمكن الطلاب من الوصول إلى مدارسهم. وتعاني المدارس الحكومية من ضعف البنية التحتية التكنولوجية لتحقيق عملية التعليم. كما وجدت أن بعض الخصائص الديموغرافية تؤثر إحصائيا على دور تكنولوجيا المعلومات في التعليم.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات، التعليم، التعليم الإلكتروني، كوفيد-19، الانترنت.

Introduction:

The rapid development of new information technologies and their introduction in our country left an imprint on the development of the personality of modern young people. The computer or the commonly used abbreviation PC which stands for personal computer is being introduced into most modern schools, and computer learning is being part of the curriculum of our schools. Information technology penetrates deeper into human life, and increasingly

[1] **المؤلف المرسل**: ABURRUB Amina ، **الإيمايل**: a.aborrob@univ-bouira.dz

determines the level of his education. It is very important to keep in mind the importance of building the information culture starting from the elementary school, where the base of the education system, and by growing up step by step in this system, the student can independently, actively act, make decisions, flexibly adapt to changing living conditions.

Information is one of the main productive resources in our society, it forms the foundation for the development of both the economy and society. A new term is used to describe the society where the information is an important part of its components "the information society", when a high degree of education becomes a priority. In this society, the highly educated people are able to effectively use information as a powerful productive resource. They must constantly update their knowledge, they need the information technology to their lives, they need continuous training and the learning process itself changes significantly.

The importance of information technology in the education process increased under the COVID-19 pandemic, as most countries went for lockdown, at a time education process must keep going, so the need for using technology in education under this situation becomes a priority, and the term "Distance learning" is the skeleton of education process. Distance learning can be defined as a system of means, methods and forms of training for the replicated implementation of a given educational content. In other words, we can say that the technology of distance learning is a form of organization of the educational process, which provides interactive interaction between the learner and the teacher at a distance using open access channels. Teachers use electronic textbooks which are copies of printed publications and have several advantages over printed ones: compact storage of educational material. They also use sound and video materials, educational films, and classroom recordings.

Problem Statement:

The previous literature reflects the importance of introducing information technology in education process, in the time of lockdown because of Corona virus and the health crisis. Hence, the main question arises in this study, which can be formulated as follows: what is the role of information technology in education under COVID-19 pandemic in Ramallah city in Palestine?

Hypothesis:

H1: There is no statistically significant relationship at the level of $\alpha \leq 0.01$ between information technology and education in schools under COVID-19.

H2: There is no statistically significant relationship at the level of $\alpha \leq 0.05$ between information technology and overcoming education obstacles under COVID-19 crisis in schools

H3: There are no statistically significant differences at level of $\alpha \leq 0.05$ between the demographic variables of respondents (school type, gender, age,

teacher education, specialization (IT or not) and years of service) and the role of information technology in education.

Methodology and tools used:

This study is based on the descriptive analytical methodology, using the case study approach. An organized questionnaire was designed after reviewing literature about the topic of the study, then the researcher used the statistical software SPSS to perform the statistical analysis for the field study.

I. Literature review:

1. Information technology (IT):

1.1. Definition of information technology:

ICTs refer to "the devices, applications, media, associated hardware and software that receive and distribute, process and store, retrieve and analyze, digital information, between people and machines or among people" (Rice & Leonardi, 2013). ICT is defined as any technology or device that has the capacity to acquire, store, process, or transmit information and can include personal computers, the Internet, mobile communication devices, and email (Steinmueller, 2000). We define ICT resources as any ICT factor or process at work involving some type of storing, transmitting, or processing technology (e.g., computer programs) or device (computer, cell phone) that assist employees with the completion of their work, reduce the burden of job demands, or that promote personal growth and development (Day, Scott, & & Kelloway, Information and communication technology: Implications for job stress and employee well-being, 2010). ICT in the workplace can be described as a ''double-edged'' sword because it is not homogenous in either its uses or its impact on employees. Even though ICT can be used to make work more efficient and employees' lives better, the demands associated with its use may create additional problems for employees (Day, Scott, & Kelloway, Information and communication technology: Implications for job stress and employee well-being., 2010).

1.2. Benefits of Information Technology in COVID-19 pandemic:

The benefits of e-learning could transform education into a lifelong learning process. Having access to lectures anytime, as many times as needed, allows students to better recall the information that is required for traditional education. The flexibility of E-learning is a solution for people's commitments to their family or work, which may increase the number of people who enroll in this type of education. In fact, this goes beyond the learners; it gives flexibility also for the instructors. In addition, educational institutions are implementing E-learning technologies to improve the communication among learners and instructors for better knowledge exchange as well as to strengthen the learning community to accomplish personal objectives (Alqahtani & Rajkhan, E-

Learning Critical Success Factors during the COVID-19 Pandemic: A Comprehensive Analysis of E-Learning Managerial Perspectives, 2020).

1.3. Importance information technology under COVID-19:

The pandemic is an outbreak disease, spread through a wide area, like the current one of COVID-19 which accessed almost all countries across the globe, it triggers respiratory distress and signs including cough, nausea, and trouble breathing in more extreme situations. The COVID-19 is the biggest public health epidemic of the modern period and the largest threat confronting humanity after World War Two. It has the ability to generate catastrophic societal, political, and economic problems by stressing each of the countries it hits. So, the role of Information and Communication Technology (ICT) is significant in the time of this disease outbreak (Arshad, 2020). ICT is a methodology and management technique used by scientists, technologists, and engineers in the handling of information, its application, and interaction with social, economic, and cultural issues.

2. Education and e-learning:

2.1. Definition of e-learning:

The development of information technology and modern communications helped in the formation of educational institutions, introducing new methods of education, which made it possible for the emergence of a new type of education, e-learning. E-learning is the use of technology and technological means in education, and its use to motivate students to self-learning and make him the focus of the lecture, starting from the techniques used for presentation in the classroom of multimedia and electronic devices, to leaving the physical components of education behind: such as smart school and virtual classes through which the members of the educational process interact over the Internet and interactive video technologies.

Many terms are being used nowadays to define the education process using technology under the COVID-19 pandemic, some of these are: online learning, e-learning, open learning, and web-based learning. So it can be defined by the ability to use a computer connected to a network that offers the possibility to learn from anywhere, anytime, in any rhythm with any means (Dhawan, 2020). It is a learning experience in an environment using technological devices like smartphones, laptops and tablets connected to the internet.

A new concept has emerged lately, which is “integrated e-learning”. It is a combination of e-learning activities with conventional methods. With the global health crisis of coronavirus (COVID-19) going on, it includes a more extensive use of technology to grant students continuity in the face of adverse circumstances. A hybrid of face-to-face (in-person) learning and e-learning lessons is one of the many proposed models for the future. The question of how to incorporate and evaluate e-learning activities as part of a face-to-face learning

course is a significant educational challenge in Higher Education (Martín-Lara & Rico, 2020).

E-learning is defined as “the wide set of applications and processes which use available electronic media and tools to deliver vocational education and training”. Researchers stated that E-learning is "the use of various technological tools that are web-based, web distributed, or web capable for education" (Alqahtani & Rajkhan, E-Learning Critical Success Factors during the COVID-19 Pandemic: A Comprehensive Analysis of E-Learning Managerial Perspectives, 2020). E-learning has been growing year after year as there are many advantages, such as flexibility, internet accessibility, and cost-effectiveness.

2.2 Types of e-learning:

Two basic types of e-learning are commonly compared, synchronous and asynchronous e-learning. Many organizations and educational institutions are interested in using and developing both asynchronous and synchronous e-learning, but have a limited understanding of the benefits and limitations of the two.

Asynchronous e-learning commonly facilitated by media such as e-mail and discussion boards, supports work relations among learners with teachers, even when students are not online at the same time. Asynchronous e-learning enables students to make different things together like taking online courses, work and family, it enables learners to log on to an e-learning environment at any time and download documents or send messages to their teachers (Hrastinski, 2008). Four different asynchronous e-learning activities have been used to identify the main asynchronous e-learning actions: (1) non interactive videos and audio recordings; (2) readings; (3) virtual tour of recommended websites of entities/associations/organizations; (4) PowerPoint slides and class notes. Synchronous e-learning commonly supported by media such as videoconferencing and chat. Learners and teachers experience synchronous e-learning as more social and avoid frustration by asking and answering questions in real time. It gives them the feeling as participants not isolates.

2.3 Obstacles for applying e-learning:

The process of integrating e-learning into teaching and learning can be a complex procedure that may face several difficulties that are sometimes called barriers or obstacles to integrating e-learning.

The lack of computers and software can seriously limit what teachers can do in the classroom with regards to the integration of information and communication technologies (ICT). Access to ICT is a necessary step in the integration process, with ICT competence, or skills, and ICT confidence in using the technologies (Peeraer & Petegem, 2011).

The obstacles to using e-learning are classified into three groups. The first is called "personal challenges." This group includes factors associated with internal personality traits, behavior characteristics and habits. The second group is "attitudinal inhibitors". The internal variables that are most relevant to users ’attitudes and perspectives regarding e-learning features and the third group include a set of "contextual inhibitors” related to external variables that include a lack of ICT skills and organizational support in the use of learning techniques (Diab & Elgahsh, 2020).

Education all over the world face a variety of challenges related to the successful implementation, maintenance and development of online programs. Challenges affecting online learning in the Middle East include low internet penetration, low public appreciation for online learning, and a lack of online educational repositories. Furthermore, challenges lead to failure of online education are institutional factors such as lack of understanding of online education, patterns of online learning, lack of management support for online education, number of students enrolled, and faculty qualifications.

II. Practical Study:

2. Study Approach: the researcher employed the analytical descriptive method, using case study approach, because it is the most appropriate method for study topic

2.1. Data and information collection tools: depending on the type of information and data will be collected, the researcher found that the best suitable tool to conduct this study is the structured questionnaire. A structured questionnaire is prepared by reviewing the previous literature on the subject of the study. The questionnaire was distributed to 66 teachers who work in private and public schools in Ramallah city, and is divided into three main parts:

- Personal and demographic characteristics: seven questions about: the teacher works in private/public school, sex, age, education level, years of experience and is he an IT teacher or not, and teaches primary/secondary students.
- The independent variable: information technology (IT): questions covered the readiness of schools to provide distance learning through IT
- The dependent variable: education under COVID-19 pandemic, teachers were asked a set of questions about their opinion of using IT in education

2.2. Statistical data processing: the SPSS (Statistical Package for the Social Sciences) software by IBM is used to perform all statistical data processing needed to come out with study results.

The statistical tests that were employed in data processing included:

- Descriptive statistics: percentages, means, standard deviations, and relative weight, this is used primarily to identify the frequency of variable categories and the researcher benefits in describing study variables.

- Cronbach's Alpha coefficient for testing the validity and reliability of questionnaire used.
- Spearman Correlation Coefficient: to check for true internal consistency between questionnaire sections and phrases, and overall consistency.
- One-way ANOVA: to test for the existence of differences due to demographic variables.

2.3. Study sample: The study sample is a simple random sample, which gives the objectivity to the study tool; it consisted of 66 respondents, who are school teachers working at private and public schools in Ramallah city as follows:

Table 1: «Study sample»

School Type	NO. of respondents	Percentage %
Private	51	77.3
Public	15	22.7
Total	**66**	**100**

Source: Prepared by the researcher

2.4. Validity and reliability of the tool: validity means that the questionnaire covers all elements that must be included in the analysis on the one hand, and the clarity of paragraphs and terms on the other, so that they are understood by everyone who uses them. Whereas reliability means the measure of the stability or consistency of test scores, and the ability for a test or research findings to be repeatable.

The Cronbach's alpha test is used to test study reliability, for the independent variable questions, each dimension of the independent variable, the dependent variable, and each dimension of the dependent variable. Results of Cronbach's alpha test as follows:

Table 2: «Cronbach's alpha»

Variable / Dimension	Cronbach's alpha
Information Technology (independent variable)	0.879
Education under COVID-19 / e-learning (dependent variable)	0.954
Teachers opinion in e-learning under COVID-19	0.974
E-learning constraints	0.927

Source: Prepared by the researcher

According to the Cronbach's alpha test results shown in tables (2) above, all coefficient's values are high and statistically significant at significance level 0.05. The coefficient's value for the first dimension of the dependent variable (Teachers opinion in e-learning under COVID-19) is 0.974, second dimension of the dependent variable (E-learning constraints) is 0.927.

We also calculated the Cronbach's alpha coefficient for the independent variable (Information technology) which recorded 0.879, and for the dependent variable (Education under COVID-19 / e-learning) 0.954.

The overall Cronbach's alpha coefficient value for the questionnaire was 0.949, which is a very high value and statistically significant at the significance

level 0.05, this indicates the possibility of stable results to be obtained using the questionnaire.

2.5. Analysis and Discussion:

A. Sample members' description: The statistical description of the study sample based on personal and demographic characteristics is as follows:

Table 3: «Characteristics of study sample»

Variable: School Type	**Count**	**Percentages %**
Public	51	77.3
Private	15	22.7
Variable: Educational Level	**Count**	**Percentages %**
BA	52	78.8
Higher Education	14	21.2
Variable: Level	**Count**	**Percentages %**
Elementary level	34	51.5
High school	32	48.5
Variable: Age	**Count**	**Percentages %**
Less than 25 years	1	1.5
From 25 to 40	27	40.9
More than 40	38	57.6
Variable: Sex	**Count**	**Percentages %**
Males	25	37.9
Females	41	62.1
Variable: Experience Years	**Count**	**Percentages %**
Less than 5 years	6	9.1
From 5 to 15	27	40.9
More than 15	33	50
Variable: Specialization	**Count**	**Percentages %**
IT teacher	16	24.2
Non IT teacher	50	75.8

Source: Prepared by the researcher

Looking at table (4) above, we conclude the basic characteristics of the sample; the questionnaire were answered by teachers working in public and private schools in Ramallah city, 51 teachers in public schools (77.3%) and 15 in private (22.7%). The education of teachers ranged between BA holders and higher education (Master or higher), 78.8% of them having BA while 21.2% having a higher degree. The males were 25 (37.9% of sample size), females were 41 (62.1% of sample size). 34 teacher of the sample are teaching the elementary level (51.5%), and 32 of them are teaching high school (48.5%).

The distribution of sample members according to age categories: 1 member was less than 25 years old (1.5%), 27 members of the sample were in the age category from 25 to 40 years old (40.9%), 38 members of the sample were in the age category above 40 years old (57.6%). As for the years of experience, the members whose years of experience were more than 15 years was the highest with 50% of the sample size, then members with (5-15) years were 40.9% of sample size and lastly 9.1% of the sample had less than 5 years of experience.

The last variable was specialty of the teacher, whether he is an IT teacher or not, 16 teachers of the sample are IT teachers (24.2%), and the rest 50 were non-IT teachers (75.8%).

Table 4: «Percentages of first section of the questionnaire»

Questions that measure information technology	1*%	2*%	3*%	4*%	5*%	Mean	Standard deviation
The presence of virtual library of educational resources	6.1	42.4	13.6	22.7	15.2	2.98	1.234
Internet service is available at home	3	27.3	18.2	34.8	16.7	3.34	1.143
Electricity is always available	0	39.4	13.6	34.8	12.1	3.19	1.098
The school provides software and platforms to deliver lessons on time	6.1	36.4	19.7	22.7	15.2	3.05	1.208
Teacher has the technical information enable them to use educational programs easily	7.6	37.9	21.2	30	3	2.83	1.046
The school provides e-mail to teachers and students to communicate	0	15.2	9.1	53.0	22.7	3.83	0.954
Having a computer or tablet for each student to follow lessons	31.8	36.4	12.1	12.1	7.6	2.27	1.247

Source: Prepared by the researcher

(* 1: Highly Disagree, 2: Disagree, 3: Neutral, 4: Agree, 5: Highly Agree)

Table (5) above shows the results of respondents' answers to the second section of the questionnaire which asked about the components of information technology provided either by the school or by students families to make e-learning possible in Palestine under COVID-19 provides teachers and students of virtual library of educational resources, almost 50% of answers disagreed the phrase and around 38% of them agreed that, this is because there were teacher in private school and the others in public schools, and the fact that private schools are better equipped with technological equipment than public schools. The second question asked the teachers about the availability of internet service which the basic tool to go on with e-learning, almost 50% were agree with this question, 30% disagree.

The internet service in Palestine entered almost every single household, so the majority of the sample agreed on that. Two thirds of the sample agreed on the availability of electricity and around one third disagreed, the reason behind this situation, the interruptions in electricity because the occupation controls this service mainly. Question 4 gives a result similar to question 1 because the private schools are better equipped. Question 5 were about the technical experience and teachers' knowledge of dealing with new technology to be able to teach through internet and using online platforms with their students, their answers varied between agree, neutral and disagree. It is obvious that they need more training and orientation. According to teachers, the email service is available and almost every student can contact easily with average answer of

3.8. Lastly, two thirds of the sample disagreed the last question which is "Having a computer or tablet for each student to follow lessons" and only 20% agreed.

Detailed answers to Questions 1 and 4 that shows the difference between private and public schools:

Table 5: «Answer to Question 1 according to the school type»

		The presence of virtual library of educational resources					
		High Disagree	Disagree	Neutral	Agree	High Agree	Total
School Type:	Public	4	27	9	6	5	51
	Private	0	1	0	9	5	15
	Total	4	28	9	15	10	66

Source: Prepared by the researcher

Table 6: «Answer to Question 4 according to the school type»

		The school provides software and platforms to deliver lessons on time					
		High Disagree	Disagree	Neutral	Agree	High Agree	Total
School Type:	Public	4	23	13	8	3	51
	Private	0	1	0	7	7	15
	Total	4	24	13	15	10	66

Source: Prepared by the researcher

Table 7: «Answer to Question 7 according to the school type»

		Having a computer or tablet for each student to follow lessons					
		High Disagree	Disagree	Neutral	Agree	High Agree	Total
School Type:	Public	19	23	7	2	0	51
	Private	2	1	1	6	5	15
	Total	21	24	8	8	5	66

Source: Prepared by the researcher

By looking at tables 5, 6 and 7 we can notice that private school teachers almost agree with the questions and public school teachers almost disagree to the same questions. The reason is we clarified above, private schools in Palestine are more equipped than public schools.

Table 8: «Mean and standard deviation of respondent's answers to obstacles of applying e-learning»

Question	Mean	Standard deviation
Lack of awareness of this type of education in society, and view it negatively limit its goals and advantages	4.166	0.904
Lack of sufficient conviction among teachers and students to achieve e-learning	4.151	0.898
The lack of physical resources and basic technology equipment in educational institutions	4.378	0.836
Lack of good management, lack of adequate training and technical support	4.060	0.892
Students have difficulties in English language	4.075	0.809
Students are busy with other sites away from e-learning sites during lessons	4.363	0.736
Lack of enough computers at home for brothers to follow e-learning lessons	4.530	0.684
Lack of an electronic system for managing courses	4.197	0.863
Lack of training for teachers in schools to work under COVID-19, to acquire teachers e-learning skills	4.181	0.909
Most teachers believe in traditional education system and don't think of using technology in education	4.060	0.926
Student's lack of responsibility towards e-learning	4.454	0.807
The high cost to fully implement e-learning	4.303	0.700

Source: Prepared by the researcher

Table (8) shows above shows the results of respondents' answers to the third section of the questionnaire which asked them about the obstacles facing both teachers and students in Palestine in applying the learning process through information technology in the time of lockdown due to COVID-19 crisis. As show in the table the average of respondent answers is greater than 4 to all questions; that means the majority of teachers agree on the obstacles to achieve e-learning in Palestine. The most important challenge according to respondents facing e-learning in Palestine is "Lack of enough computers at home for brothers to follow e-learning lessons" with a percentage of 95% of agreement. The least important challenge are questions 4 and 10 in this section "Lack of good management, lack of adequate training and technical support", "Most teachers believe in traditional education system and don't think of using technology in education" with 75% of agreement.

B. Hypothesis testing:

First hypothesis: There is no statistically significant relationship at the level of $\alpha \leq 0.01$ between information technology and education in schools.

We employed a correlation test using the statistical package SPSS, to test the correlation between the independent variable (IT) and the dependent variable (education), the spearman correlation test is used in our case, as shown in table (9) below the sig (2-tailed) = 0.000 is less than the significance level of 0.01, so

we reject the null hypothesis and accept the substitute hypothesis, which means a correlation is statistically significant between information technology and education in schools in Ramallah city.

Table 9: «Spearman rho test of correlation»

Spearman's rho	IT	E-learning
Information Technology (IT) Pearson Correlation	1.000	0.417*
Sig. (2-tailed)	-	0.000
N	66	66
Education (Correlation Coefficient)	0.417*	1.000
Sig. (2-tailed)	0.000	-
N	39	39

Source: Prepared by the researcher

*. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)

Second hypothesis: we tested the effect of using information technology in overcoming some of the obstacles and challenges in education process under the COVID-19 crisis.

There is no statistically significant relationship at the level of $\alpha \leq 0.05$ between information technology and overcoming education obstacles under COVID-19 crisis in schools.

We employed a correlation test using the statistical package SPSS, to test the correlation between the independent variable (IT) and the dependent variable (overcome education obstacles in COVID-19 time), the spearman correlation test is used in our case, as shown in table (10) below the sig (2-tailed) = 0.024 is less than the significance level of 0.05, so we reject the null hypothesis and accept the substitute hypothesis, which means a correlation is statistically significant between information technology and overcome education obstacles in COVID-19 time in schools in Ramallah city.

Table 10: «Spearman rho test of correlation»

Spearman's rho	IT	E-learning
Information Technology (IT) Pearson Correlation	1.000	-0.278*
Sig. (2-tailed)	-	0.000
N	66	66
Obstacles of e-learning (Correlation Coefficient)	-0.278*	1.000
Sig. (2-tailed)	0.024	-
N	66	66

Source: Prepared by the researcher

*. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)

Third hypotheses: there are no statistically significant differences at level of $\alpha \leq 0.05$ between the demographic variables of respondents (school type, gender, age, teacher education, specialization (IT or not) and years of service) and their acceptance to use ICT to improve their work performance.

The one-way ANOVA test is used in this case, to investigate the effect of demographic variables on the importance of information technology in achieving e-learning, results are shown in table (11); the first test was done: the effect of school type (private or public). We found that the sig. = 0.000 > 0.05 meaning that there is a statistical significance of whether the school is private or public in the role of IT in education under COVID-19 crisis. As for the private school are more equipped by IT resources than the public schools, the infrastructure for achieving e-learning is stronger in private schools than the public ones.

Second test was done: the effect of teachers sex on the role of IT in education under COVID-19 crisis, we found that the sig. = 0.0.008 < 0.05 meaning that there is a statistical significance of whether the teacher is male or female in the role of IT in education under COVID-19 crisis.

Third test was done: the effect of Age on the role of IT in education under COVID-19 crisis, we found that the sig. = 0.365 > 0.05 meaning that there is no effect of whatever the age of respondents on the role of IT in education under COVID-19 crisis.

Fourth test was done: the effect of the Level of education on the role of IT in education under COVID-19 crisis, we found that the sig. = 0.000 < 0.05 meaning that there is a statistically significant effect of the level of education of respondents on accepting the use of ICT on improving work performance, as the respondents are highly educated as they more willing to accept using IT in education under COVID-19 crisis.

Fifth test was done: the effect of Years of experience on the role of IT in education under COVID-19 crisis, we found that the sig. = 0.097 > 0.05 meaning that there is no effect of number of years of experience of respondents on the role of IT in education under COVID-19 crisis.

Sixth test was done: the effect of the specialty of the teacher (IT or not), we found that the sig. = 0.378 > 0.05 meaning that there is no effect of whatever the specialty of respondent on the role of IT in education under COVID-19 crisis.

Table 11: «ANOVA test for thirds hypothesis »

Variable	F-value	Sig.
School type	36.59	0.000
Teachers sex	7.445	0.008
Teachers Age	1.024	0.365
Level of education	14.445	0.000
Years of experience	2.420	0.097
Specialty	0.789	0.378

Source: Prepared by the researcher

Conclusion

Results:

- The study presented the role of using information technology in the education process in Palestine under the COVID-19 crisis which affected the whole world, and all aspects of life causing lockdown in all countries. Education at schools and universities was one of the first sectors affected by the crisis, students didn't attend their schools and universities for a long time starting from March 2020 until now, to keep them from infection of the corona virus. One of the solutions was using the technology to keep the education process going on, the study concerned of the education in schools and the questionnaire were directed to the teachers, to address their opinion of the subject.
- The teachers who answered the questionnaire agreed on the importance of using information technology in education, because it is the only way available to resume the education process in corona time and under lockdown.
- The study showed a difference between private and public schools readiness in IT infrastructure to resume the education process under COVID-19 crisis.
- The study showed a statistically significant relationship between information technology and the demographic variables: school type, teacher sex and teacher's level of education.
- The results of the study showed that there is no statistical difference of the age, years of experience and specialty variables on the role of information technology in education under COVID-19 crisis.

Recommendations:

- The necessity to follow up advancements in the technology sector, making efforts to have a computer or tablet for every student in the public schools to achieve full e-learning in hard times like the corona virus pandemic.
- The investment in training and providing teacher the needed orientation and knowledge to use software and electronic platforms to achieve e-learning.
- The necessity to reduce costs for internet connection and electricity as the costs in Palestine for these services are considered a little bit high.
- The need to raising awareness of the importance of e-learning.

References

1.Alqahtani, A. Y., & Rajkhan, A. A. (2020). E-Learning Critical Success Factors during the COVID-19 Pandemic: A Comprehensive Analysis of E-Learning Managerial Perspectives. *Education Sciences, 10*(216), 2. doi:10.3390/educsci10090216

2.Alqahtani, A. Y., & Rajkhan, A. A. (2020). E-Learning Critical Success Factors during the COVID-19 Pandemic: A Comprehensive Analysis of E-Learning Managerial Perspectives. *Education Sciences, 10*(216), 2. doi:10.3390/educsci10090216

3.Arshad, M. (2020). COVID-19: It's time to be Thankful to our ICT Professionals. *ITEE Journal, Information Technology & Electrical Engineering, 9*(2), 23.

4.Day, A., Scott, N., & & Kelloway, E. K. (2010). Information and communication technology: Implications for job stress and employee well-being. *New developments in theoretical and conceptual approaches to job stress, 8*, 317-350.

5.Day, A., Scott, N., & Kelloway, E. K. (2010). Information and communication technology: Implications for job stress and employee well-being. *New developments in theoretical and conceptual approaches to job stress, 8*, 317-350.

6.Dhawan, S. (2020). Online learning: A Panacea in the time of COVID-19 crisis. *Journal of educational technology systems, 49*(1), 6.

7.Diab, G. M.-H., & Elgahsh, N. F. (2020). E-learning During COVID-19 Pandemic: Obstacles Faced Nursing Students and Its Effect on Their Attitudes While Applying It. *American Journal of Nursing Science, 9*(4), 296. doi:10.11648/j.ajns.20200904.33

8.Hrastinski, S. (2008). A study of asynchronous and synchronous e-learning methods discovered that each supports different purposes. *Educause quarterly, 4*, 52.

9.Martín-Lara, M. Á., & Rico, N. (2020). Education for Sustainable Energy: Comparison of Different Types of E-Learning Activities. *Energies, 13*(4022), 2. doi:10.3390/en13154022

10.Peeraer, J., & Petegem, P. V. (2011). ICT in teacher education in an emerging developing country: Vietnam's baseline situation at the start of 'The Year of ICT. *Computers & Education*(56), 976.

11.Rice, R. E., & Leonardi, &. (2013). Information and communication technology use in organizations. *Thousand Oaks*, 4.

12.Steinmueller, W. E. (2000). Will new information and communication technologies improve the 'codification' of knowledge? *Industrial and Corporate Change, 9*, 361–376.

Analyse statistique de la production végétale et animale en Algérie

تحليل إحصائي للإنتاج النباتي والحيواني في الجزائر

Djellal Salmi[1], **Souhila Benbrahim** [2]

جلال سالمي[1]، **سهيلة بن ابراهيم**[2]

[1] Université de Bouira, djellal.salmi@univ-bouira.dz

[2] Ecole nationale supérieure de statistique et d'économie appliquée ENSSEA EX : INPS, benbrahim.souhila@enssea.ne

تاريخ الاستلام : 2021/10/10 ؛ تاريخ القبول : 2021/12/11؛ تاريخ النشر: 2021/12/31

Résumé:

L'Algérie a cherché, ces dernières décennies, à soutenir l'agriculture du fait des potentialités qu'elle dispose en ce secteur. En effet, elle a mis en place plusieurs politiques agricoles et l'objectif était d'atteindre la sécurité alimentaire en substituant la production locale aux produitsimportés.

Dans notre article, on procède à la présentation de l'évolution du secteur agricole en Algérie, nous nous focaliserons sur la production végétale et animale, en répondant à la problématique suivante : Comment se présentent la production végétale et animale en Algérie et comment elles sont évoluées?

Les résultats obtenus montrent que la production végétale a un fort impact sur les prix des produits agricoles. Elle concerne plusieurs produits comme les céréales, cultures fourragères, cultures maraichères, les légumes secs, les cultures industrielles, Arboriculture, la viticulture et l'olivier ainsi que la production animale constitue une source de revenus depuis longtemps pour plusieurs exploitants.

Mots clés : agriculture, production végétale, production animale, Algérie.

Abstract: Algeria searched, these last decades, to support agriculture because of the potential it has in this sector. Indeed, it has implemented several agricultural policies and the objective was to achieve food security by substituting local production for imported products.

In our research paper, we proceed to the presentation of the evolution of the agricultural sector in Algeria, we will focus on plant and animal production, answering the following problem: How are plant and animal production in Algeria and how they are evolved?

The results obtained show that crop production has a strong impact on the prices of agricultural products. It concerns several products such as cereals, fodder crops, vegetable crops, pulses, industrial crops, arboriculture, viticulture and the olive tree as well as animal production has long been a source of income for several farmers.

Keywords: agriculture, plant production, animal production, Algeria.

Introduction:

L'agriculture est considérée comme un pilier de base de l'économie nationale et du développement social. Durant les trois dernières décennies, son rôle est devenu prépondérant dans divers secteurs économiques et notamment dans la croissance économique.

Dans cette optique, le pays a alors mis en oeuvre une politique à partir des années 2000 à travers le plan national de développement agricole (PNDA) afin

[1] **المؤلف المرسل**: جلال سالمي، **الإيمايل**: djellal.salmi@univ-bouira.dz

d'essayer de sortir de la dépendance aux importations de certains produits de base, notamment les céréales, les produits laitiers et les h…etc.

L'objectif de notre article est de présenter le secteur agricole en Algérie ainsi d'analyser la production végétale et animale en Algérie.

L'article mène à répondre à la problématique suivante :

Comment se présentent la production végétale et animale en Algérie et comment elles sont évoluées?

Pour vérifier cela, nous avons divisé notre travail en quatre parties, une première partie qui présente le secteur agricole en Algérie. La deuxième partie est consacrée pour la production végétale en Algérie. La troisième partie traite la production animale en Algérie. Finalement une conclusion qui résume les résultats obtenus.

1) Le secteur agricole en Algérie:

L'agriculture est l'ensemble des activités économiques ayant principalement pour objet la culture des terres, et d'une manière générale l'ensemble des travaux transformant le milieu naturel pour la production de végétaux utiles à l'homme.

L'agriculture demeure le moteur du développement économique de la plupart des pays en développement. L'introduction de pratiques agricoles durables augmente les chances de produire des revenus stables à long terme, condition nécessaire à la réalisation d'un développement durable et à la réduction de la pauvreté [2].

Le secteur agricole est important pour l'économie algérienne, tant par sa contribution au titre de sa fonction première de couverture des besoins alimentaires du pays (qu'elle assure.

À hauteur de 70 % en moyenne), qu'à celui de protection des ressources naturelles, et de pourvoyeur d'emplois et de revenus.

L'agriculture en Algérie couvre une dimension socio-économique considérable. Au lendemain de l'indépendance, L'Algérie a eu pour première obligation d'élaborer des stratégies de développement capables de moderniser le pays et d'accroitre le niveau de vie des populations.

Le secteur de l'agriculture emploie près de 23% de la population active de l'Algérie et contribuer à hauteur de 10% au PIB du pays[3].

L'évolution de l'agriculture en Algérie depuis 1962 : Le secteur agricole de 1962 à 1990

L'objectif principal assigné au secteur agricole, depuis l'indépendance, est d'assurer à l'Algérie l'autosuffisance alimentaire, mais aussi pour atteindre d'autre objectifs secondaires tels que:

- La fixation de la population rurale dans les compagnes afin de limiter l'exode vers les villes;

[2] Dumanski, J., « La durabilité, objectif essentiel des projets de développement agricole, gestion des terroirs, agriculture et développement rural », Allemagne, 1997, p.15.

[3] https://www.banquemondiale.org/

- Nourrir les populations des villes et des compagnes au cout le plus bas possible;
- Jouer un rôle complémentaire au développement de l'industrie. Pour ce faire, l'Etat a mise en place quatre réformes agraires de 1962 jusqu'à 2000:
  - La première réforme (*l'autogestion*) est née en 1962, son objectif est la nationalisation des anciennes terres coloniales;
  - La deuxième réforme correspond à la révolution agraire 1971, qui est un prolongement de l'autogestion. Elle peut être résumée par un mot d'ordre « *la terre à ceux qui la travaillent*»;
  - La troisième réforme agraire est la restructuration des secteurs agricoles en 1981, qui a connu le début des orientations libérales;
  - La quatrième réforme agraire est la réorganisation des secteurs agricoles en1987. L'agriculture dans la période de l'économie de marché :

Fin des années 90 et début des années 2000, l'Algérie adopte une nouvelle politique agricole appelée*« programme national de développement agricole ».*

Cette politique va intégrer la dimension rurale de l'agriculture pour devenir*« programme national de développement agricole et rural »*. Le PNDA a été élaborée par le ministère de l'agriculture dans le but d'accroitre le niveau de production agricole, d'aider les agriculteurs entrepreneures d'accroitre leurs revenus et d'améliorer leurs conditions de vie et de nourrir la population, il constitue une tentative de réponse aux objectifs assignés au secteur agricole.

Le plan national de développement agricole :

Le PNDA a été élaboré et mise en œuvre en 2000, pour instaurer une nouvelle politique de développement agricole et rural, il constitue une tentative de réponse aux objectifs assignés au secteur agricole.

Le plan national de développement agricole a pour objectifs :

- L'accès des populations aux produits alimentaires selon les normes conventionnellement admises;
- Une meilleure couverture de la consommation par la production nationale, et un développement des capacités de production des intrants agricoles et du matériel de reproduction;
- La promotion des productions à avantages comparatifs avérés en vue de leur exploration;
- La sauvegarde de l'emploi agricole et l'accroissement des capacités du secteur agricole en matière d'emploi par la promotion et l'encouragement de l'investissement;
- L'amélioration des conditions de vie et des revenus des agriculteurs.

Le PNDA a été élargi en 2002 pour intégrer l'appui au monde rural et a par conséquent été renommé Programme National de Développement Agricole et Rural (PNDAR). Une nouvelle étape a ainsi été franchie. Avec le PNDAR, des objectifs plus larges ont été définis pour inclure la consolidation de la contribution à la sécurité alimentaire, la valorisation de toutes les ressources disponibles et la protection de l'environnement.

Caractéristiques générales :

En Algérie, la surface agricole utile représentait 8.2 millions d'hectares durant l'année 1999, puis, elle a atteint 8.4 millions d'hectares en 2007. Les surfaces irriguées, quant à elle, ont augmentées à 835 mille hectares en 2006.

Par ailleurs, l'Algérie souffre de ressources en eau limitées et réparties de manière inégale dans l'espace et dans le temps en raison des effets négatifs de la sécheresse, de la pollution et d'une mauvaise gestion de ces ressources hydriques. Ces dernières s'élèvent approximativement à 19 milliards de M^3/an dans le nord et 5.2 milliards de M^3/an dans le sud.

Quant à l'emploi dans l'agriculture, celui-ci est passée de 2.381.800 travailleurs en 2000 à 2.212.619 en 2006, autrement dit, la population occupée dans le secteur agricole représente 23% de la population totale occupée en 2006.

2) La production végétale:

La production végétale elle a un fort impact sur les prix des produits agricoles. Elle concerne plusieurs produits, Nous allons nous concentrer seulement sur elles dont le poids est importants que ce soit dans le volume de production ou dans la demande pour le cas de l'Algérie.

1) Les céréales:

La céréale, socle historique de la diète méditerranéenne, occupent encore aujourd'hui en Algérie une place prépondérante à la fois dans la production agricole et agroalimentaire et dans la consommation alimentaire des ménages. Les céréales occupent enivrant 2,9 millions d'ha (la moyenne (2000-2012), soit près de 35% des terres arables (23% en moyenne 2009- 2011), mais avec des écarts importants : 14% en 2000, 42% en 2009, du fait de la pratique de la jachère.

La production moyenne sur les 4 campagnes agricoles allant de 2007/2008 à 2010/2011 a été de 36,3 millions de quintaux. A cet effet, les besoins sont loin d'être couverts, même en année favorable, ce qui entraine des importations massives, coûteuses en devises pour le pays.

Figure 1 : Répartition de la production réalisée par espèce de céréale (10 Qx/h)

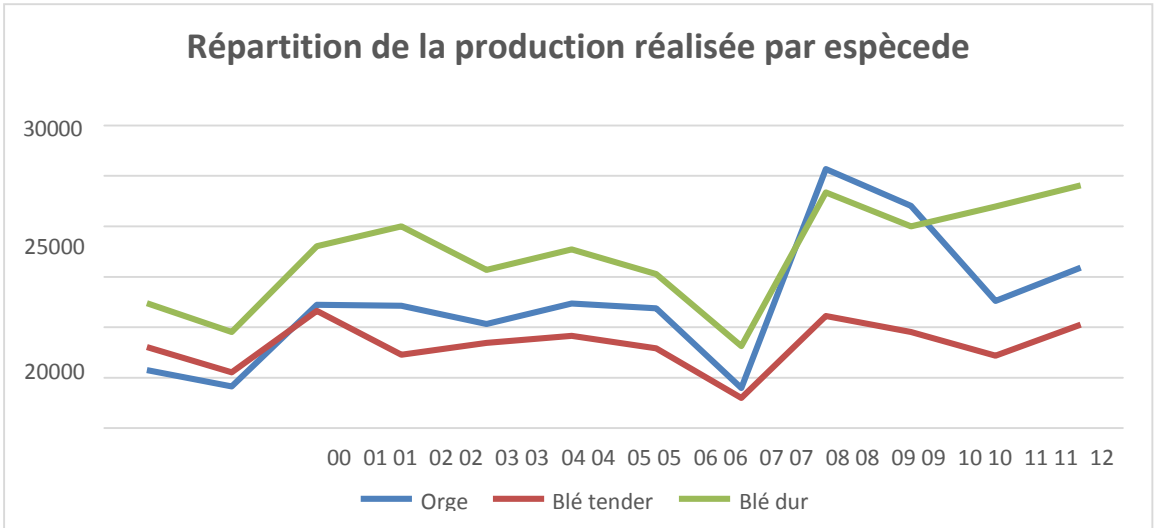

Source : réalisé par nous même

La figure 1 montre que la production des céréales est plus ou moins. Fluctuante pour l'ensemble des cultures, pour les périodes 2004-2005 et 2007 ,2008 la production a connu une chute brutale qui est due selon le MADR au facteur climat. Les blés dur est le plus cultivé ce qui explique la tendance de la consommation de la semoule de blé dur des ménages algériens. Quant à l'avoine, sa production et presque insignifiante témoignant de la négligence de cette culture il a subi un recul durant la période 2003-2004. La saison 2007-2008 est caractérisée par une chute brutale de la production des céréales tout espaces confondues.

Les conditions climatiques étaient essentiellement à l'origine de cette baisse. Par contre pour plusieurs facteurs exemple : la qualité des grains (qui subissent des modifications génétiques, la dépendance des agriculteurs des globines mondiaux de productions de grains). Mais l'Algérie n'était pas le seul pays touché, La production mondiale a subit cette effondrement qui s'est traduit par une envolée des prix des céréales et des émoule de la faim, notamment dans les grands pays importateurs de céréale.

2) Les cultures fourragères

Il existe deux types de fourragères, des fourragères cultivés (cultivés verts et fourrages cultivés secs) et des fourrages naturels. Les fourrages cultivés repreesente70% de la surface cultivée. 10% de la superficie sont affectés aux céréales, orge, et seigle. Les fourrages naturelles sont constitué par les prairies naturelles avec 997 ha et par les jachérées fauchées (86%) avec 147430 ha [MADR, 2009] Depuis l'année 2000, les cultures fourragères enregistrant une tendance à la hausse tant au plan des superficies qu'au plan des rendements.

3) Cultures maraichères

La gamme des cultures principales est restreinte. Elle ne comporte que quatre espèces, qui sont présentées dans l'ordre décroissant d'importance : les pommes de terre, tomates, artichauts et carottes.

La culture des maraichères a connu un développement important au cours des derniers années, la production totale est passée de 6millions de tonnes en 2007/2008 à 9,5 millions en 2010/2011,soit une augmentation de 58% la pomme de terre, produit de grande consommation , est l'espèce la plus représentée avec un production de 3,8 millions de tonnes.

L'Algérie est d'ailleurs devenue récemment pays exportateur de pomme de terre.

La production maraichères de puis le début des années 2000 est en est en augmentation contenu à exception de la période 2006-2007 ou la production a décliné légèrement de 4 millions de Qx suit essentiellement à une baisse de la production de la pomme de terre (7 millions de Qx) qui est due à une baisse des rendements de 220 Qx /ha la production des maraichères a plus que triplé entre 2000 et 2012[4].

[4] Bouaissaoui, S., (2015), «L'impact de l'agriculture sur la croissance économique en Algérie », p 132.

Les principales régions de production sont surtout les zones littorales, puis les sahels et parfois les plaines sublittorales. C'est le littoral algérois qui fournit la plus grande partie des primeurs d'exportation (85 à 87 % avec Sahel), et vient ensuite le littoral oranais.

Figure 02: productions des maraichères (Qx)

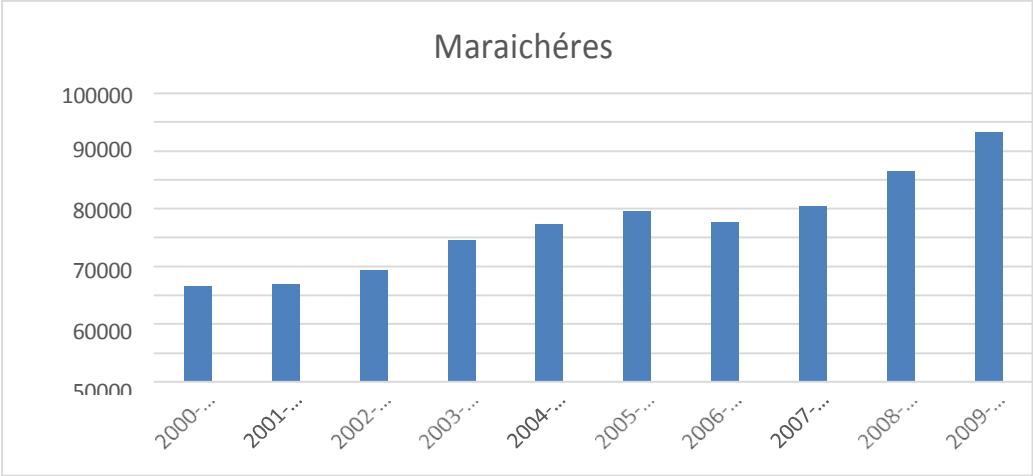

Source : réalisé par nous même

4) *Les légumes secs:*

Les légumes secs faisant partie de la catégorie des produits de première nécessité dans les prix Sant réglementés.

La superficie, la production et le rendement était respectivement durant la période de 2000-2006 de 66 hectares, 455 quintaux et 7.2 quintaux/hectare.

Dans les détails, la production des légumes secs est constituée de 8.260 quintaux de lentilles,

4.300 quintaux de pois chiches, 8.474 quintaux de fèves sèches, 10.8001 quintaux de féveroles et 1.110 quintaux de pois secs. Le rendement moyen par hectare en 2016 a atteint 14 quintaux contre 9 quintaux recensés en2015.

A cet égard, il est important de préciser que les raisons attribuées à cette hausse dans la production ont trait notamment aux conditions climatiques favorables et la bonne pluviométrie qui avait caractérisé la saison et s'ajoute à cela l'intérêt suscité par les agriculteurs locaux pour cette filière, et le respect de l'itinéraire technique et l'intensification des actions de formation et de vulgarisation en faveur des agriculteurs.

5) *Les cultures industrielles:*

La culture industrielle constitue une matière déterminante dans la promotion d'une économie intégrée qui est l'un des objectifs de premier ordre pour le planificateur algérien.

Le développement de ces cultures est vu comme le chemin le plus court vers une intégration rapide entre l'agriculteur et l'industrie.

Le rendement moyen de ces derniers demeure faible et ne dépasse guère 25Qx /ha contre 40 à 60 Qx/ha pour les pays développés le non – respect de la rotation, les travaux de préparation du sol mal mènes, l'utilisation de semences non traitées, à l'origine des faibles fertilisations et les mauvais traitements phytosanitaires sont à l'origine des faibles rendements.

6) Arboriculture:

L'évolution des superficies arboricoles depuis prés de 4 décennies montre que le verger national a connu une augmentation de près de 40 % en trois années avec la mise en œuvre du PNDA.

En effet, le programme algérien de développement des arbres fruitiers occupe une place prépondérante dans la nouvelle politique agricole du pays, considérant les vocations pédoclimatiques des différentes zones agricoles algériennes, visant une meilleure efficacité technico-économique. L'Algérie possède, à titre d'exemple une collection variétale composée de 178 variétés d'agrumes constituant un patrimoine génétique inestimable. Dans ce contexte, l'Arboriculture rustique joue un rôle fondamental, mais malgré la grande attention accordée à l'olivier, le pays reste déficitaire en production d'huile végétale.

En ce qui concerne l'oléiculture, l'Américain AGCO a fourni les techniques de gestion par satellite ainsi que le matériel adéquat à la réussite des projets d'investissement. L'Algérie, a réussi à maîtriser ces techniques de pointe avec un personnel exclusivement algérien, avec une plantation arboricole de semis direct des céréales, de traitement et de l'irrigation et de la gestion intelligente de nos exploitations.

En 2000, la culture de l'olivier en Algérie occupait une superficie de 168 080 hectares de terrain, soit 33 % des 500 000 hectares de superficie arboricole nationale et 2 % des terres agricoles cultivables. En 2010, les superficies oléicoles portent sur 309 500 ha. Et la surface oléicole est répartie dans trois régions: le Centre, avec 54,3 % de la superficie totale ; l'Est, avec 28,3 % ; et l'Ouest, avec 17 %. La plupart des oliveraies (80 %) sont situées dans des zones de montagne, sur des terrains accidentés et marginaux, peu fertiles et caractérisés par une pluviométrie moyenne comprise entre 400 et 900 mm/an. Le reste des oliveraies (20 %) sont situées dans les plaines occidentales du pays (Masera-Sig-Relizane), où la pluviométrie moyenne annuelle est de 300-400 mm.

3) La production animale :

La production animale constitue une source de revenus depuis longtemps pour plusieurs exploitants. C'est le cas de l'élevage bovin laitier. Quant au petit élevage.

1) Produits de l'élevage:

L'élevage algérien se caractérise par des pratiques et des systèmes de production extensifs, on distingue certains des produits de l'élevage en Algérie (les viandes, lait, l'œuf…).

- *Les viandes :*

La production de viandes rouges provient principalement des viandes bovines, ovines et caprines et d'une façon secondaire des viandes camelines équines. Quant à la production de viandes blanche. Elle provient principalement de la viandes de poulet de chair et d'un façon secondaire des viandes de dinde et cailles en Algérie, la production des viandes rouges durant la période 2000-2006

est passé à 289.000 tonnes et la production des viandes blanche est passé à 180. 000 tonnes(MADR2009).

- *Le lait:*

La production laitière est un secteur stratégique de la politique agricole algérienne.

En Algérie la production laitière moyenne est passée de 1,2 milliards de litre durant la période 1966-1999. à1, 8 milliards de litre durant la période 2000-2006 (MADR ,2009) donc la filer laitière en Algérie est évoluée positivement. Cependant, cette évolution positive est insuffisante pour garantir l'autosatisfaction concernant ce produit, en effet l'Etat se trouve toujours dans l'obligation d'importer et de subventionner la matière première du produit pour stabiliser sonprix.

- *La production d'œuf:*

La production d'œufs est en augmentation, elle enregistre une hausse de 1.19%, passant- de 3520 millions en 2005 à 3570 millions en 2006.

- *Le cheptel:*

Le cheptel désigne l'ensemble des animaux d'élevage d'une exploitation agricole ou plus largement d'une région ou d'un pays par exemple le cheptel est composé (d'ovins, bovin), dans une acception juridique et économique, le cheptel désigne l'ensemble des moyen d'exploitation agricole.

- *Les bovins:*

Selon le ministère de l'agriculture (2001), les bovin sont localisés dont le tell est les haut plain on les retrouve dans les régions nord du pays enivrant 80% de l'effectif bovin avec 53% à l'est, 24% de l'ouest et 23% dans le centre.

Les systèmes de production bovine :

L'élevage en Algérie ne constitue par un ensemble homogène (Yakhlef ,1989), on peut distinguer trois grands systèmes de production bovine :

- Un système extensif : il occupe une place importante dans l'économie familiale et nationale), il concerne les races locales et les races croisées ce système est orienté vers la production de viande (78% de la production nationale).
- Un système semi intensif : il est localisé dans l'Est et le centre de pays, ce système est à tendance viande mais fournit une production laitière non négligeable destinée l'autoconsommation et parfois un surplus et dégager pour la vente et riverains.
- Un système intensif : il montre la tendance mixte des l'élevage il concerne les races améliorer ce type d'élevage orienter vers production laitière est localise essentiellement dans les zones littorales. Le système intensif représente 30% de l'effectifbovinestassureprèsde20%deproductionbovinnationale,cetypede.
- Système fait appel aune grand consommation d'aliments, une importante utilisation des produits vétérinaires ainsi qu'à des équipements pour le logement des animaux.

- *Les ovins:*

L'augmentation de cheptel ovin est passée de 17 millions en 2003 à presque 23 millions en 2010. Le cheptel ovin constitue une richesse inappréciable pour les habitants qui en vivant, lait viande, peau, laine tout leur et utile. Les ovins sont répartis sur toute la partie nord du pays avec une forte concentration dans steppe et les hautes plaines semis – arides céréales (80% de l'effectif totale), les ovines connu une légère baisse durant la période allant de 2001 à 2003 par apport à 2000, leur effectif a repris sa tendance haussière jusqu' atteindre 23 millions de têtes en 2011, soit une augmentation de 31% contre seulement 9,7% pour l'effectif bovine qui dans l'effectif est relativement fixe.

4) Conclusion:

L'agriculture algérienne a enregistré une amélioration certaine depuis le PNDA. Le développement agricole et rural en Algérie constitue actuellement un enjeu social et économique important vu la place prépondérante qu'occupe le secteur agricole au sein de l'économie nationale.

L'examen de l'évolution de la production céréalière permet de mettre en évidence des fluctuations très importantes fortement liées aux conditions climatiques.

En générale la production de céréale en Algérie est marquée par une forte irrégularité, elle-même conditionnée par les aléas climatique et elle et souvent déficitaire n'arrivant pas à satisfaire la demande locale en plein croissance. Certes, la mauvaise la séparation des pluies pendant l'année explique en grande partie Cette forte variation, mais d'autres facteurs qui peuvent être corrigés viennent s'ajouter a raison tels que le désengagement de l'Etat.

La production maraîchère en Algérie présente des caractéristiques très particulières, d'être régionalisée et limitée en surface dans le cadre des possibilités d'irrigation, d'être étalée dans le temps et fortement spécialisée en fonction de la diversité des milieux culturaux, et enfin d'être surtout le fait de la petite exploitation.

Les productions animales sont donc de plus en plus diversifiées mais leurs performances demeurent toujours insuffisantes pour combler le déficit en protéines animales. En effet, la consommation de protéines d'origines animales est estimée à environ 16,5 g/habitant/jour

pour la majeure partie de la population algérienne, alors que la norme recommandée est fixé à 35gr/habitant/jour.

Il est prévu de réorienter la politique sectorielle notamment dans le secteur de la production fruitière pour améliorer la qualité de la production, en vue d'une meilleure compétitivité dans le but de tourner vers l'exportation.

Bibliographie:

1. bedrani.s : l'agriculture depuis 1962, histoire d'un echec ? in « l'algerie de l'independance a l'etat d'urgence » ouvrage collectiflarmises/l'harmattan paris,1992.
2. bouaissaoui, s., «l'impact de l'agriculture sur la croissance economique en algerie », (2015)
3. dumanski, j., « la durabilite, objectif essentiel des projets de developpement agricole, gestion des terroirs, agriculture et developpement rural », allemagne,1997
4. zemirli & hammache : l'agriculture en algerie : une performance sectorielle horshydrocarbures
5. these de doctorat : bouri chaouki ; les politiques de developpement agricole : cas del'algerie
6. https://www.banquemondiale.org/
7. http://www.ons.dz/